الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الارهاب

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

بوسيف نجاة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

لقرع بن علي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	أودية مياسة	رئيسا
الأستاذ(ة)	لقرع بن علي	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بوجحفة رشيدة	مناقشا

تاريخ المناقشة:03 /سبتمبر/2020

السنة الدراسية :2020/2019

إهداء

إلى أغلى إنسانة في الوجود.....إلى من سهرت الليالي و عانت و ضحت بالنفس و النفيس لأجلي.....إلى من آنستني وأنارت طريقي ووقفت إلى جانبي في كل اللحظات الصعاب.....إلى من شجعتني و دعمتني بنصائحها.....الى أمي الحنون

إلى والدي العزيز الغالي؛ الى روح جدتي المرحومة الغالية سكنها الله فسيح جناته وجعل في قبرها نورا و ضياءا ....اهدي هذا العمل .

أتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور لقرع بن علي على إشرافه و دعمه لي و توجيهاته التي أفادني بها كثيرا فأكن له بهذا كل الاحترام و التقدير.

كما أتقدم بشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم على مجهوداتهم المبذولة كما لا أنسى إن اشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أكثر التهديدات خطورة التي تستهدفها البيئة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ،حيث أصبحت تهدد الكيان الدولي و بشكل خاص الحياة اليومية للإنسان في أي مكان للعمل و هي بشكل عام تصادم في الأهداف و القيم و الإيديولوجيات بين الإفراد و الجماعات و في الحقيقة هي ظاهرة معقدة جدا يصعب إرجاعها الى سبب واحد يحدد بدايتها و يحكم مسارها.الأمر الذي يجعل دراسة الظاهرة الإرهابية واليات مواجهتها يأخذ منطلقات و اتجاهات متعددة ومتنوعة، ما شكل منها تهديدا امنيا مستجدا بالنسبة للاتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي وبقية دول العالم و قد استفحلت في السنوات الأخيرة مستفيدة من التقدم العلمي و التكنولوجي و أصبحت تهدد كل الدول الغنية منها و الفقيرة ،و تماشت إلى البعد الإقليمي و العالمي و أصبحت تهديدا امنيا استراتيجيا يهدد امن جميع الأمم حيث لا يكاد يمر علينا يوم دون إن تطالعنا وسائل الإعلام المسموعة و المرئية المقروءة عن قيام جزء أو مجموعة بأحد الأعمال الإرهابية التي تبث الرعب و الفزع في النفس و تدمر الأموال و الممتلكات العامة و الخاصة وبأمن وسلامة المرافق العامة التي تخدم ملايين الناس في كل أنحاء العالم .

كما أن قضايا محاربة الإرهاب أصبحت في مقدمة الاهتمامات العالمية و أصبحت تستحوذ على الجزء الرئيسي من التفاعلات الدولية ،و نظرا لخطورة ظاهرة الإرهاب التي تهدد المجتمعات الغربية منها و العربية اضطرت الدول إلى تبني سياسة تعاونية مختلفة من اجل مواجهة هذه الظاهرة وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا بالتعرف على هذه الظاهرة و أهم أساليبها و أسبابها ثم التعرف على واقع الإرهاب في الإتحاد الأوروبي و الإتحاد المغاربي ثم شرح أهم السياسات التي اعتمدها الإتحاد الأورو مغاربي في مجال محاربة هذه الظاهرة .

أهداف الدراسة :

التعمق فظاهرة الإرهاب من حلال دراسة مفهومها و أسبابها و أساليبها و التعرف على أهم الاستراتيجيات التي انتهجها كل من الإتحاد الأوروبي و المغاربي لمواجهة ظاهرة الإرهاب .

التعرف كذلك على السياسات التعاونية للاتحاد الأورو مغاربي لمعالجة هذه الظاهرة و الوصول إلى دراسة علمية محيطة بالموضوع من خلال دراسة التجربة المغاربية و الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب.

إشكالية الدراسة

لقد أدرك المجتمع الدولي ان الإرهاب اخطر الظواهر التي تهدد جميع الدول. لهذا تسعى هذه الدول إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي له من خلال اعتماد سياسات معينة وعليه فالإشكال المطروح هو :

كيف ساهم الاتحاد الأورو مغاربي في محاربة ظاهرة الإرهاب ؟

الأسئلة الفرعية لدراسة

تتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية تساعد على تفكيك موضوع الدراسة و تبسيطه و هي كالتالي :

- ✓ ما هي أسباب و عوامل ظهور وتنامي الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي ؟
- ✓ وما هو واقع الظاهرة الإرهابية في الدول الأوروبية؟

ما هي استراتيجيات كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي في مكافحة الإرهاب؟

- ✓ وفيما تمثلت أهم السياسات التعاونية التي انتهجها الاتحاد الأورو مغاربي في مكافحة الإرهاب؟

الفرضيات العلمية

- كلما تطورت أساليب الإرهاب وأهدافها صعب تحديد مفهومه.

-كلما كانت آليات الاتحاد الأورو مغاربي في مواجهة الإرهاب ترتكز على تناسق الجهود المحلية الإقليمية كلما كانت الفعالية في التصدي للإرهاب.

- بما أن الأمن المغربي مرتبط بالأمن الأوروبي فان تفعيل تصور إدراك امني لا يأتي إلا بوجود هيكل موازي للاتحاد الأوروبي

الإطار الزماني و المكاني للموضوع

الإطـار الزمـاني: تركـز الدراسـة علـى التعـاون الأورو مغـاربي مـن مـؤتمر برشـلونة 1995الى 2008غير إن مقتضيات الدراسة تتطلب الإلمام بجميع جوانب الموضوع و تستدعي الوقوف على مراحل سابقة على سبيل تتبع العلاقات الأورو متوسطية منذ بداية التسعينات في إطار السياسة المتوسطية الجديدة المتجددة للاتحاد الأوروبي وصولا إلى أخر مبادرة وهي الاتحاد من اجل المتوسط سنة2008؛و بذلك فالإطار الزماني المحوري للدراسة يشمل الفترة الممتدة من بداية التسعينات الى غاية التطورات الأخيرة الحاصلة في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي بالتزامن مع الإحداث الحاصلة في العالم العربي .

الإطار المكاني : تركز الدراسة أساسا على المنطقة الأورو مغاربية أوروبا و المغرب العربي وواقع الإرهاب في كل من دول الاتحاد الأوروبي و دول الاتحاد المغاربي.

. **مبررات اختياري للموضوع :**

- **المبررات الموضوعية :**هي كما اشرنا سابقا هي أهمية الموضوع باعتباره الإرهاب من القضايا الأساسية المطروحة في العلاقات الدولية.
- **المبررات الذاتية :** الميولات الشخصية لدراسة مواضيع الأمن و الفضول الكبير لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى قتل الإنسان لأخيه دون مبالاة إضافة إلى إن بعض نشاطاته الدامية و تعاود الجزائر ماساتها التي لن تنسى، و باعتبار الجزائر بلد مغاربي اخترت موضوع التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الإرهاب.

- **أهمية الدراسة :**

- من خلال هذه الدراسة سيتم طرح قضية الإرهاب باعتبارها من القضايا الأساسية التي تعاني منها المجتمعات التي تسعى للوصول إلى سياسات تساهم في القضاء على الإرهاب .ونظرا لهذه الأهمية اخترت موضوع التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الإرهاب.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مكافحة الإرهاب و التي استندنا إليها في هذا البحث هي :

فيما يخص الكتب اعتمدنا على كتاب المؤلف بشارة خضر بعنوان أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية حيث تناول بشكل جيد الشراكة الأورو متوسطية و تحليل وثيقة برشلونة إضافة إلى فهم الدوافع وراء مشاريع الاتحاد من اجل المتوسط؛إلا أن هذه الدراسة لم تبرز مستقبل هذه العلاقات.

فيما يخص الرسائل الجامعية اعتمدنا على دراسة قدمتها برباش رتيبة تحت عنوان الأمن و الإرهاب في المغرب العربي مقاربة إستراتيجية ؛مقدمة لنيل شهادة الماجستير؛قسم العلوم السياسية و الدولية؛جامعة لجزائر03؛كلية العلوم السياسي و الإعلام؛2012 والتي تحدثت عن نشأة الإرهاب في بلاد المغرب الإسلامي و استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

- مذكرة سعدون محفوظ الموسومة بتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب و التي أفادت الدراسة بشكل جيد نظرا لاحتوائها على العديد من التحليلات الخاصة بمتغير

- حجيح أمال الموسومة بالاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط أفادت الدراسة كونها تتناول بالتفصيل العلاقات الأورو متوسطية.

مقاربات الدراسة:

مقاربة الأمن الإقليمي: تركز هذه المقاربة على التنسيق العسكري لردع أي تهديد؛ عبر اتخاذ خطوات متدرجة ؛تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف؛ وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة؛ تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها؛ كما أنها تعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد؛ تسعى إلى دخول في تنظيم ونعاون عسكري لدول الإقليم للمواجهة أي تهديد؛ وعليه فان امن الدول مرتبطا بالدرجة الأولى بأمن الإقليم .

مناهج الدراسة :

المنهج الوصفي و التحليلي :من خلال دراسة و وصف خصائص ظاهرة الإرهاب و أسبابها وعواملها في كل من دول الإتحادالأوروبي و الإتحاد المغربي.

المنهج المقارن :ويعتبر من المناهج ا;لأساسية في دراسة العلوم السياسية حيث تم استخدامه في إبراز أوجه التشابه و الاختلاف في كل من سياسات الإتحاد الأوروبي و الإتحاد المغاربي في مواجهة الإرهاب.

منهج دراسة حالة:وذلك من خلال دراسة آليات مكافحة الإرهاب المعتمد عليها في كل من الإتحاد الأوروبي و الإتحاد المغاربي.

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا في هذا البحث عدة صعوبات و عراقيل قد تواجه أي باحث أهمها تشابك و تعقد الموضوع كونه قديم النشأة وتختلف فيه المفاهيم ولحد الساعة لا يزال يعرف تطورات سريعة يصعب على الباحث الإلمام بجميع جوانب الظاهرة المدروسة .

-و أيضا قلة المراجع و ان وجدت فهي بالمراجع الأجنبية مما استدعى الاعتماد على الترجمة.

خطة الدراسة :

تم تناول هذه الدراسة من خلال تقسيم البحث إلى إطار مفاهيمي أي مدخل نظري لظاهرة الإرهاب؛نبين مفهوم الإرهاب و أسبابه و آثاره ; وفصلين حيث جاء الفصل الأول بعنوان تحليل الظاهرة الإرهابية في المنطقة الأورو مغاربية؛ قسم إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان واقع الإرهاب في المنطقة المغاربية حيث نبين فيه تنامي و انتشار ظاهرة الإرهاب في البلدان المغاربية ومخرجات لنشاط الإرهاب فيها؛ والمبحث الثاني بعنوان واقع الإرهاب في المنطقة الأوروبية كذلك نبين فيه أسباب انتشار الإرهاب في الأوساط الأوروبية.

إما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان سياسات المنطقة الأورو مغاربية في مكافحة الإرهاب وبروز التعاون الأورو مغاربية يقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان جهود واستراتيجيات الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب؛ والمبحث الثاني بعنوان جهود واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب .والمبحث الثالث بعنوان السياسات التعاونية الأورو مغاربية في مكافحة الإرهاب.

الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب

يشير مصطلح الإرهاب الكثير من الخلاف بين الدول و المنظمات و كذلك الفقهاء نظرا لعدم وجود تعرف واحد متفق عليه ؛لأنه يعتبر من بين المفاهيم الغامضة التي لا يمكن تحديدها بسهولة فما يعتبره البعض إرهابا ينظر إليه البعض الأخر على انه عمل مشروع إضافة إلى وجود العديد من الصعوبات التي حالت دون الوصول إلى إيجاد تعريف محدد للإرهاب من بينها تعدد أشكاله و أهدافه و تنوع الدوافع و أسباب ارتكابه إضافة إلى وجود تشابك كبير بين مفهوم الإرهاب و مفاهيم أخرى متشابهة.

أولا-تعريف الإرهاب:

يعد الإرهاب ظاهرة شديدة الخطورة تهدد أمن و استقرار الدول و تفوق خطط التنمية بشتى أنواعها و نظرا للصعوبة التي تحيط بمفهوم الإرهاب لعدم وجود إجماع بين العلماء و الباحثين حولها و تداخل مفهوم الإرهاب مع العديد من المفاهيم الأخرى المتصلة في المعنى مثل (العنف السياسي الجريمة المنظمة الخ).

- التعريف اللغوي:

كلمة الإرهاب في معناها اللغوي رهب و هي مصدر للفعل الرباعي ارهب يرهب إرهابا بمعنى أخاف يخيف إخافة يرعب إرعابا [1]ورهب خاف و رهبه أيضا بالفتح و رهب بالضم و الإرهاب مأخوذ من رهب بالكسر يرهب رهبة رهبا وهو بمعنى أخاف مع تحرز و اضطراب وترهبه بمعنى توعده و ارهبه رهبة واسترهبه بمعنى أخافه وفزعه والرهبة تعني طول الوقف و استمراره ومن ثم قيل للراهب راهب لأنه يثير الخوف و الفزع لدى المخالفين من الناس .

- التعريف الفقهي:

منذ ظهور مصطلح الإرهاب إلى الآن و الفقه يجتهد و يبحث الخطى من اجل إيجاد تعريف جامع مانع للإرهاب إلا انه لم ينجح في هذه المهمة حتى الآن لعدة أسباب منها : أن مصطلح الإرهاب يعاني الكثير من الغموض كما يفتقر إلى درجة من اليقين .

[1]هشام عبد الحميد فرج؛ **التفجيرات الإرهابية**؛ مطابع اللواء (الإسكندرية: مطابع اللواء الحديثة ؛ ط1؛2006)؛ص21.

ويلاحظ ارنولد Arnold أنها ظاهرة وصفها أسهل من تعريفها و يقول سيرجكادورباني :"ربما كان تعريف الإرهاب صعبا لكن مفعوله قد يكون في بعض الأحيان امرأ ملموسا تماما".وما يمكن قوله ان كل باحث في مجال الإرهاب يحمل أولويات معينة و أفكار محددة تسيطر على ذهنه في تحديد مدلول فكرة الإرهاب[2] .

فقد عرفه سوتيل Sottile بأنه العمل الإجرامي المقترن بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف معين.و ما يسجل على هذا التعريف انه يعرف الإرهاب باستخدام العنف دون تحديد الغاية التي كان يسعى العمل العنيف إلى تحقيقيها و هو أمر محل نظرا لان العنف قد يسعى إلى تحقيق عرض مشروع كمقارنة المحتل أو من اجل رد الظلم أو تحرير المصير .

و يعرفه والترWalter انه عملية رعب تتألف من ثلاثة عناصر هي :فعل العنف أو التهديد باستخدامه و ردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا المحتملة واخذ التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف او التهديد باستخدامه و الخوف الناتج عن ذلك .

و عرفه أريك دفيد Eric David على انه أي عمل من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية او أيديولوجية أو دينية ؛وقد عرفه الأستاذ شريف بسيوني وهذا التعريف أخذت به لجنة الخبراء الإقليميين في فيينا 14-81 مارس عام 1988 بأنه إستراتيجية عنف محرمة دوليا تحفزها بواعث عقائدية و تتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول الى السلطة او القيام بداعية لمطلب أو منظمة بغض النظر عما كان مقترفو العنف يعملون من اجل أنفسهم أو نيابة عن دولة من الدول ومن الواضح أن تعريف بسيوني يرتكز على :

- الباعث على العمل السياسي (سياسي حصرا) .
- نطاق العمل (النطاق الدولي فقط).
- مقترف العمل (إرهاب الفرد و الدولة).

[2] سيرج كاردوباني؛ **إرهاب الدولة النموذج الفرنسي**؛ (بيروت:الدار العالمية لطباعة و النشر؛ط1؛1990)؛ص 21.

وقد عرفته الأمم المتحدة الإرهاب حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر عام 1972 :القرار رقم 3034 الذي ربط بين تأكيد قانونية النضال من اجل التحرير الوطني وبين دراسة مشكلة الإرهاب الدولي؛ ومن ذلك يبقى التأكيد على أن تحديد مفهوم الإرهاب وفق ما قد جاء في قرارات عديدة للأمم المتحدة هو جميع الأعمال و الأفعال الإجرامية أينما وجدت و أيا كان من ارتكبها والتي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو تؤدي بها إلى الموت و تهدد الحريات الأساسية او تنهك بشدة كرامة الإنسان و تجعل من الإرهاب الدولي بلاء إجراميا [3].

وعرفته وزارة العدل الأمريكية على أنه الاستخدام الغير مشروع للقوة او العنف ضد الأشخاص او الممتلكات ؛من اجل ترويع أو إجبار الحكومة أو الشعب المدني او أي طائفة منه لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية .

و عرف الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب؛ على انه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي جماعي أو فردي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للهلاك[4].

ثانيا-تمييز الإرهاب عن بعض المصطلحات المشابهة له :

ا-العنف :

يشير العنف إلى كل سلوك يؤدي إلى الضغط على إرادة المجني عليه ما عادا التمديد والتي من شأنها تحقيق ضغط إرادي مثل القوى الجسدية و الطبيعية و النفسية كما ان العنف العادي لا يمارس من خلال تنظيم محكم له عقيدة أو فكر و إنما غالبا ما يمارس بشكل فردي أو من حلال عصابات منظمة لكنها محدودة النشاط كالسرقة و عقائدية فكرية أو من خلال احد أجهزة الدولة فيما يعرف بإرهاب الدولة [5].

---

[3]نزيه نعيم شلالا **الإرهاب الدولي والعمالة الجنائية** ؛(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ؛2003)؛ص22.

[4]محمد وحي الدين عوض؛ **"واقع الإرهاب واتجاهاته"**؛ الندوة العلمية لمكافحة الإرهاب؛ (اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض1999)ص 6.

[5] خليل حسن ؛ **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأ سط الجديد** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ؛2012)؛ص

ب-حركات التحرر الوطني :

لا يفرق الكثيرون بين الإرهاب وحركات التحرر الوطني نتيجة الخلط والتشويه الذي تقوم به وسائل الإعلام الغربية و عملية نزع الشرعية من حركات التحرر و الأعمال التي تقوم بها و نعتها بأنها أعمال إرهابية عدوانية لا أخلاقية لا سياسية لذا ينبغي التمييز بين الأنشطة التي تمارسها حركات سياسية ثورية تحاول تحقيق مصيرها وبين الأعمال الإرهابية الإجرامية .

ج-الجريمة المنظمة :

تعرف الجريمة المنظمة بأنها تلك الجريمة التي تتكون من تنظيم إجرامي هيكلي يتكون من شخصية فأكثر تحكمه قواعد معينة من أهمها قاعدة الصمت و يعمل هذا التنظيم بشكل مستمر لفترة غير محدودة و يعبر نشاطه حدود الدول و يستخدم العنف أو الإفساد أو الابتزاز او الرشوة في تحقيق أهدافه ويسعى للحصول على الربح المادي ويلجا لعملية غسيل الأموال للإضفاء الشرعية على عوائد الجريمة[6].

د-الجريمة السياسية

التعرف الجريمة السياسية على أنها نشاط إجرامي خطير تكون موجهة ضد الشكل السياسي لمجموعة من الأفراد شريطة أن يكون الدافع إلى هذا الإجرام منزها من الغايات الشخصية والتفرقة بين الإرهاب و الجريمة السياسية مسالة محسومة في المجتمع الدولي على الأقل منذ معاهدات باريس عام 1937 الخاصة بمكافحة الإرهاب والتي استبعدت بصورة قاطعة جرائم الإرهاب و الجرائم الأخرى التي ترتكب بغرض دنيء من نطاق الجرائم السياسية و على الرغم من أن الجريمة الإرهابية و الجريمة السياسية قد تتوحدان أحيانا الهدف الذي ترميان إليه فإنهما يختلفان في الآليات المعتمدة في تحقيق ذلك و كذلك في الصدى و التأثير الذات تخلقانه على مستوى الرأي العام

.40

[6]جهاد محمد البريزات؛ **الجريمة المنظمة**؛ (عمان: دار الثقافة لنشر و التوزيع؛2008)؛ط1؛ص45.

الدولي وا ن كان يتعاطف أحيانا مع الجريمة السياسية فانه يجمع على الإدانة الكلية و غير المشروطة للجريمة الإرهابية من حيث وسائلها و لا من حيث أهدافها[7].

ثالثا- أسباب ظاهرة الإرهاب :

- **الأسباب السياسية :**

تكاد العوامل السياسية تكون أهم أسباب ظاهرة الإرهاب منها العدوان واستخدام القوة لانتهاك الاستقلال السياسي للدول أو سيادتها أو سلامتها الإقليمية التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى محاولة فرض السيطرة على الشعوب و ما ينجم عن ذلك من تهجير الأهالي عن ديارهم [8]. سياسة التوسع و الهيمنة التي تنتهجها الدول القوية احتلال أراضي الغير بالقوة يعد من الأسباب الرئيسية في العصر الحديث لممارسة الإرهاب المشروع بمختلف الوسائل لطرد المحتل لأنه غاصب و محتل.

- **الأسباب الاقتصادية:**

تؤدي المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض المجتمعات من تضخم وفقر وبطالة إلى إصابة بعض أفرادها بالإحباط و العداء اتجاه المهيمنين على اقتصاد هذه المجتمعات و بالتالي تتولد لدى هؤلاء الرغبة في الانتقام و استعمال العنف كوسيلة لتغيير هذه الأوضاع و يكون من السهل استمالتهم من قبل الجماعات الإرهابية فمنخرطون فيها و فبأعمالها الخاصة عندما تستخدم الجماعات الإرهابية الإغراء بالمال و السلاح و التضليل باسم الدين.

- **الأسباب الاجتماعية:**

من بين الأسباب الاجتماعية لظاهرة الإرهاب هي الاستعباد والفقر و التفاوت الطبقي وعدم المساواة بين أطراف المجتمع الناتج عن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي لا تخضع لثوابت تحكمها و الذي خلق التفرقة و عدم المساواة بين أفراد المجتمع.انتهاك

[7] حكيم غريب؛ **مكافحة الإرهاب الجوي**؛ (القاهرة :دار الكتاب الحديث ؛2013لنشر و التوزيع)؛ط1؛ص63.
[8] محمد حسن أبو يحي؛ **أسباب الإرهاب**؛ (عمان دار النشر و التوزيع؛ ط1؛2011)؛ص19.

حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و الحس الجماعي و التعذيب و الانتقام والتهجير الإجباري و الطرد الجماعي [9].

- **الأسباب الدينية :**

توجد العديد من الأسباب الدينية التي تقمع خلق الإرهاب وتنشا هذه نتيجة الفهم الخاطئ للدين من قبل البعض و الالتباس في فهم الجهاد الذي أمر به القران الكريم الذي نهى عنه بل و حذر منه ومن أعظم هذه الأسباب نجد تدني الوازع الديني الغلو في الفكر و الجهل بمقاصد الشريعة كما قد تمثل العلاقات الدينية المبنية على اختلاف و فروقات مذهبية احد أهم الدوافع الإرهابية نتيجة التعصب المذهبي و الطائفي و الذي قد يحتاج بعض الفئات الدينية هذه العلاقات قد تؤدي إلى تفعيل ممارسة النشاطات الإرهابية[10].

- **الأسباب النفسية :**

قدم علماء النفس العديد من التبريرات و التفسيرات العلمية لظاهرة الإرهابية فقد بدت الحركة النفسية الاهتمام بالسلوك الإرهابي و تفسيره منذ أواخر الستينات إلى منتصف الثمانينات و قد كانت معظم التفسيرات لا تخرج من تصور مدرسة التحليل النفسي التي تزعمها سيجموند فرويد و الذي يركز على أن السلوك الإرهابي إنما يخرج من اللاوعي عند الإنسان و الذي اختزله وظل مكبوتا منذ مراحل الطفولة المبكرة فهناك من يرى إن هناك ظروف مهيأة إما اجتماعية أو بيئية تكوينية (نفسية فيزيولوجية) هي التي تولد لدى بعض الأفراد طاقات العنف ضد الآخرين .

حيث تتنوع الأساسيات النفسية التي تدفع الإرهابي إلى ارتكاب الجرائم لتحقيق أهدافه و يمكن حصرها في شعور الفرد بالفشل في مواجهة أعباء الحياة و الإحباط و اليأس و افتقاد المعنى الحقيقي للحياة ؛ نقمة الفرد على المجتمع مما يولد الكراهية و الحقد و الاستعداد للقيام بأي عمل للانتقام من المجتمع و اللامبالاة و الفراغ الروحي و اختلال

[9] احمد أبو الروس؛ **الإرهاب والتطرف والعنف الدولي**؛ (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛2011)؛ ص29.
[10] سعد عبد الله المشوح؛ **العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية**؛ (الرياض: مركز الدراسات و البحوث؛2007)؛ ص5.

القيم وافتقاد الشخص لأهمية دوره في الأسرة و إخفاقه في تحقيق ذاته و إثبات ذاته ووجوده[11].

رابعا- آثار الإرهاب :

يعتبر الإرهاب من أبشع الجرائم الإرهابية التي من شأنها زعزعة الأمن و الاستقرار لدى المجتمعات لذا يترتب على الجرائم الإرهابية أثار خطيرة تؤدي إلى إزهاق الأرواح البشرية ونشر الذعر و الخوف بين الناس و ما ينتج عنه من تهريب و دمار الممتلكات و ما يخلفه من خسائر مادية معرقلة للدول و المجتمعات في استكمال مسيرتها و من بين هذه الآثار :

- **الآثار السياسية :**

من أخطار الإرهاب على الناحية السياسية أنه يهدد الوحدة الوطنية بالتمزق و التفكك ومن خلال السلطات المحلية متعددة و انقسام الدولة إلى دول عدة فضلا عن النيل عن سمعة الدولة و هيبتها إمام الرأي العام المحلي و الخارجي و يعطي ذلك فرصة للأعداء و المتربصين بجعلها هدف لهم للإضعاف مشاركتها و تأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي ذلك ما يؤدي إلى عزلها و ضعف علاقتها مع الدول الأخرى و ضعفها إمام الرأي العام العالمي[12].

- **الآثار الاقتصادية :**

يعتبر النمو الاقتصادي أساس الخطط الإستراتيجية لحكومات الدول لتحقيق الرخاء و الرفاهية للمجتمع؛ و تعتبر مسائل الاستقرار المجتمعي و أمن المواطنين و سيادة القانون من أهم عوامل النمو الاقتصادي .وتبرر الآثار السلبية على الإرهاب نتيجة كثرة الاتفاقيات على محاربة الإرهاب و التأثير على موارد الدولة من خلال تأثير الإرهاب على عملية الاستثمار الأجنبية و إضعاف مجلات الحركة التجارية داخليا و خارجيا نتيجة عدم الاستقرار و الخسائر المادية الناتجة عنه و الواقعة على المنشآت الحيوية و

[11]سعاد شرناعي عزيزو؛ البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي؛ **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ؛عدد3(2013)؛ص28.

[12]محمد المدني بوساق؛**"خطر الإرهاب على مقاصد الكلية في الشريعة الإسلامية**؛ (موضوع مقدم في الندوة العلمية حول الإرهاب و حقوق الانسان)؛ مركز الدراسات والبحوث؛ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ؛الرياض؛29 اكتوبر2007)؛ص18.

الأجهزة و المعدات و زيادة الإرهاق المادي للفرد جراء الخسائر المادية التي يتعرض لها نتيجة الأعمال الإرهابية.

فبدلا من أن يتم تحويل نفقات اكبر لتوسيع مجالات التنمية يتم تحويلها على المجال الأمني إضافة إلى تأثير العمليات البشرية على القطاعات الاقتصادية بأكملها فتوقف الموارد المالية التي كانت تضخ في خزينة الدولة ما يقضي إلى ارتفاع الأسعار و ضعف الدخل الفردي و انهيار العملية المحلية .

و يمكن الإشارة أيضا إلى أن الدول التي تمارس الإرهاب على غيرها من الدول هي الأخرى تتكبد خسائر بشرية و مادية خاصة في حالة احتلال أراضي الغير لان عمليات المقاومة لا بد من أن يكون لها أثارها التي لا يمكن تجاهلها[13].

- **الآثار الأمنية و النفسية :**

يؤثر الإرهاب على الأمن القومي من خلال إزهاق الأجهزة الأمنية في عمليات المكافحة و التأثير على شعبية رجال الأمن من خلال فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية و القوانين و الأنظمة التي تنظم الأمن ما يساهم في تكريس عدم الشعور بالأمن و الطمأنينة و القلق و الخوف و الذعر و بالتالي تفشي الإمراض النفسية الناتجة عن العمليات الإرهابية من تهجر وتشتت الأسر وتهديد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص نتيجة القلق والاكتئاب ما ينعكس على سلوكهم الأمر الذي يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس الثقة في الغير كما أن للجرائم الإرهابية تأثيراتها النفسية على الأطفال الذين يشاهدونها أمامهم و بشكل خاص إذا كان الضحايا من أسرة الطفل ما يؤدي إلى اضطرابات نفسية و عصبية وسلوكية تدفع به إلى العدوانية[14].

[13]مسعد عبد الرحمن زيدان؛**الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام**؛(القاهرة: دار الكتاب القانوني؛2009)؛ص167.

[14]بدر بن عبد الله الحربي؛ **دور الحس الأمني في مكافحة الإرهاب** ؛(مذكرة ماجيستر؛ غير منشورة قسم العلوم الشرطية ؛جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2007-2008)؛ص ص 74-75.

الفصل الأول

تحليل الظاهرة الإرهابية في المنطقة الأورو مغاربية

مع التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت جملة من التهديدات الأمنية التي تهدد أمن و استقرارا لدول فنجد المنطقة المتوسطية عامة بأنها أهم المناطق تأثرا و تأثيرا على الصعيد الإقليمي و الدولي؛وإذا أخذنا الدول المغاربية كعينة من الدول النامية نجدها تعاني من مشاكل عديدة ؛ أثرت على الأوضاع السائدة في مختلف الجوانب فالمنطقة المغاربية أمام مشاكل كبرى سياسية منها و أمنية ؛منها ظاهرة الإرهاب الموجهة لدول المغاربية و الأوروبية ,وهي آخذة في التطور بسرعة شديدة فمشاكل الدول المغاربية ستؤثر حتما في الوضع العام لأوروبا و البلدان الأوروبية بصفة خاصة؛ لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة واقع الإرهاب في كل من دول الإتحاد الأوروبي و دول الإتحاد المغاربي, بتسليط الضوء على أهم أسباب تنامي انتشار الإرهاب في الدول المغاربية و الأوروبية و انعكاساتها الأمنية و السياسية و الاجتماعية.

المبحث الأول : الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية

من أهم الأزمات و أبشع الجرائم التي مرت بها منطقة المغرب العربي لازالت تعاني و منها بالأخص (الجزائر,تونس ,المغرب)إلا و هي ظاهرة الإرهاب؛ لهذا خصصنا في هذا المبحث دراسة و تحليل نشأة الظاهرة الإرهابية في هذه الدول و أسباب تناميها و انتشارها .

المطلب الأول: واقع الإرهاب في الجزائر وتونس و المغرب

أولا-الإرهاب في تونس

قد عانت الجزائر منذ بداية التسعينات وضعا سياسيا خطيرا اتسم بالفوضى مما أدى الى اندلاع أعمال عنف سرعان ما تحولت إلى إرهاب افتقد لكل المبررات و راح يحدث الهلع و الرعب نظرا لما اقترفه من جرائم بشعة؛مستندة على تأويلات خاطئة للدين وتبريرات سياسية ساهمت فيها أطراف خارجية و داخلية في بعض الأحيان.

1-تطور الحركات الإسلامية في الجزائر

- الحركة الإسلامية المسلحةMIA:

تعتبر أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر تأسست على يد :"مصطفى بويعلي" في 29 ديسمبر 1986 تحت اسم الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور إلا اجتماعية ؛وعليه

حررت الحركة بيانها الأول بعنوان "النهي عن المنكر"؛ وقام مؤسسها بويعلي بخلق جماعة ضد كل مخالف لدين؛ وتعالت على إثرها موجة من الاعتداءات على النساء اللواتي يرتدين اللباس الغربي و على كل من يتعاطى الكحول.

لكن سرعان ما تحول بويعلي و جماعته عن المطالب الأخلاقية إلى المطالب السياسية,حيث باشر بتكوين جماعة مسلحة سعت الى الاستحواذ على الأسلحة و الذخائر لتطبيق برنامجها المسلح الذي رسمه لها مؤسسها "بويعلي" كما يلي :

-اغتيال مجموعة من المسؤولين السياسيين و العسكريين من بينهم الرئيس الشاذلي بن الجديد؛ شريف مساعدية؛ واللواء عطايلية و مصطفى الشلوفي؛ والوزير الأول احمد بن عبد الغاني.[1]

-تفجير بعض المباني مثل فندق الأوراسي؛ مطار هواري بومدين مقر جريدة المجاهد.

ولتنفيذ برنامجها الإجرامي قامت الحركة بالاستحواذ على كميات معتبرة من الأسلحة و المتفجرات بعد عمليات إرهابية منها ؛مهاجمة مدرسة الشرطة بالصومعة عام 1985; وهي أهم عملية بالنسبة للحركة الى جانب عمليات أخرى كاغتيال 4اعضاء في جمعة قرب الأربعاء بولاية البليدة من نفس العام و على الرغم من الحركة لم تستطع تطبيق برنامجها إلا أنها استطاعت بسط خليات في مختلف مناطق العاصمة و المدن الساحلية و تجنب عمليات البحث لمصالح الأمن.

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

تأسست كحزب سياسي وتم الإعلان الرسمي عن قيامها في 07 مارس 1989 ضمنت هيئة التأسيس: عباس مدني ؛بلحاج سحنون ؛فقيه مراني؛ إمام عبد الباقي ؛وقد شملت الجبهة منذ تأسيسها تيارات مختلفة وهي : الاتجاه السلفي؛اتجاه الجزارة ؛وقد كان الاتجاه الغالب في الجبهة هو التيار المتشدد الذي تزعمه علي بلحاج؛وقد استغلت الجبهة و في ظروف ما المسوغ الديني لتعبير عن المظالم الاجتماعية و السياسية و

الاقتصادية التي تعانيها الجماهير؛ كما سعت الجبهة إلى تقديم برنامج يدعو إلى إحلال الإسلام محل الأيديولوجيات الأخرى(الديمقراطية)؛حيث لم تكن تؤمن بهذه الأخيرة؛كذلك

1 منصور لخضاري, **استراتيجية القوم الوطني في الجزائر**,رسالة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الاعلام 2013/2012) ص 300.

عملت من اجل وحدة الصف و تخليص الإنسان من نزعته الأنانية حتى لو كلفها ذلك الصدام بعنف مع الدولة.

- الباقون على العهد :

تأسست بمبادرة من "سعيد مخلوفي", "قمر الدين خربان","أسامة مدني" في جويلية 1991, كانت أولى عملياتها الإرهابية المعلنة في فيفري 1992 نشطت بصورة مكثفة فبالعاصمة و ضواحيها و استفادت من المتطوعين الفارين من السجن تازولت بباتنة جانفي 1994 رفضت دائما مبدأ الهدنة وشجعت إرهاب الجماعة الإسلامية المسلحة حلت هذه المنظمة سنة 1997.

- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA)

تأسست منذ سنة 1993 من قبل الجزائريين , ضمت عناصر إرهابية مثقفة و ذات تكوين جامعي وجهت نشاطها ضد الشخصيات السياسية الفنانين المثقفين و الصحافيين .

خامسا-الجيش الإسلامي للإنقاذ :هو نتاج حركات التمرد التي شهدتها الجبهة تأسس بتزكية من "رابح كبير" مثله تيار الجزارة , عمل هذا التيار على محاولة حصر المواجهة مع النظام ووجه له اتهامات بشان المجازر التي ترتكب بحق المواطنين وضع أعضاؤه السلاح و قرروا وقف القتال سنة 1997؛ ليستفيدوا من إجراءات قانون الرحمة[2].

سادسا-الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA):هي أكثر الجماعات الإرهابية تطرفا ؛ تعمل بنظام حرب شاملة و دون حدود موجهة ضد جميع فئات المجتمع إشعارها الدموي المعروف بشعار اللاءات الثلاث (لا حوار؛لا هدنة؛ لا صلح).أسسها عبد الحق المدعو أبو عدلان في أكتوبر 1992؛وضعت الجزائريين حيث شهدت الجزائر في زمانها أبشع صور القتل و المجازر التي راح ضحيتها بالعشرات و المئات بين سنتي 1997-1998 كما إن فشلها في توحيد جبهة الجهاد تحت رايتها زاد من حدة الوسائل الإرهابية المستعملة و أساليب العنف و كان من نتائج ذلك بث مشاعر الكره تجاه الجماعات المسلحة من طرف

[2] منصور لخضراوي ؛ مرجع سابق ص330 .

الشعب الذي توقف عن دعم الحركات الإسلامية ؛وبدا في تكوين جماعات الدفاع عن النفس و الجماعات الوطنية [3].

2-أسباب تنامي الإرهاب في الجزائر

لتداخلت الأسباب و الظروف التي أدت إلى انفجار الأوضاع في الجزائر متغيرات اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية.

أ)-الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية :

على اثر انتهاء حرب التحرير الجزائرية المدمرة انتهجت الجزائر إستراتجية تنموية سريعة و فعالة في مرحلة هواري بومدين و قد انعكست الظروف المتتالية التي جسدتها الحقبة النفطية على قوى الإنتاج الأمر الذي انعكس بدوره على الأوضاع المعيشية للشعب الجزائري.

كما انعكست سوء إدارة الشاذلي بن جديد على الأوضاع الاقتصادية التي سادت منها الإهمال الشبه الكامل للقطاعات الحيوية وانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية [4].

كما عرفت نسبة البطالة بين أواسط الشعب تناميا كبيرا فحسب البيانات الرسمية للحكومات الرسمية الجزائرية أوائل ذلك العقد بلغت نسبة البطالة 30 من إجمالي قوة العمل ل 2,4 عامل وتزداد هذه النسبة لتصل الى 40 على الشريحة العمرية ما بين 13-35 عاما كذلك تدهور القوة الشرائية و ظهور التفاوت التفاوت الطبقي الذي رافقه انتشار الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية تطورت معها ممارسات الرشوة ومختلف أشكال النهب كما أن السياسات الاقتصادية التنموية المتبعة من طرف الدولة غداة الاستقلال أدت إلى نتائج سلبية بسبب ما تطلبته من موارد مالية ضخمة .

[3]بشير فلاح؛ **كرونولوجيا الجزائر من 1830 الى2000** ؛دار دزاير انفو ؛الجزائر ؛ط1؛ 2013 ص ص 404/389.

[4] عنصر العياشي ؛**سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر**؛القاهرة ؛دار الأمين لطباعة و النشر و التوزيع ؛ط1؛1999) ص ص 42-43.

انهو فيظل هذه الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد عبر الشعب الجزائري عن غضبه ونقمه عن الأوضاع و الظروف المعاشة فيما عرف بانتفاضة اكتوبر1988 او فيما يطلق عليه انتفاضة الخبز و الجوع و التي من أهم أسبابها :

- ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية و الغذائية.
- انخفاض دخل الجزائر من العملة الصعبة في ظل الأزمة البترولية العالمية.
- تنامي أزمة المديونية في البلاد.
-ارتفاع نسبة البطالة وبين الفئات الشبابية الذي يمثل ثلث السكان.

وعليه فقد مثل العامل الاقتصادي البنية الرخوة و الملائمة لنمو الأزمة في الجزائر وفيما وجدت الحركات و التنظيمات الإسلامية وفي مقدمتها جبهة الإنقاذ الإسلامية سبيلا لتفاعل بين أواسط الشعب الجزائري الذي انفصل و ابتعد أكثر فأكثر عن الدولة البيروقراطية ف ظل عجزها عن تلبية مطالبها الاجتماعية المتزايدة باستمرار.

ب)الأسباب الثقافية:

تبدو أزمة الهوية من اخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري في ما بعد الاستقلال فقد انقسم إلى نفسه إلى تيار عروبي داعي الهوية الإسلامية و إلى تيار مفرنس يدعو إلى افريكانية الجزائر استنادا إلى القوى السياسية للبربر وقد أضرمت في جامعات الجزائر وتيزي وزو منطقة القبائل إضرابات و مظاهرات عارمة محاولة منهم لضغط على الدولة الجزائرية للاعتراف الرسمي بكيانهم الثقافي وإحياء الثقافة البربرية داخل البلاد.

ولمواجهة هذا التصدع في المجتمع الجزائري تصاعدت الحركات الإسلامية معتبرة الإسلام كعقيدة سماوية يمكنه فض وحسم مثل هذا الانقسام و التشتت الذي تشهده الجزائر[5]. وبالفعل وجد مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ملاذ النمو في أواسط المجتمع الجزائري المفتت(الفساد؛التغريب الثقافي اللغوي الساحق؛عجز جهاز الحكم عن إدارة البلاد).والذي كان متلهفا لمشروع بديل يلبي احتياجاته من عدالة و مساواة اجتماعية .....؛ وهذا ما ركز عليه الأصوليون في الجزائر.

احمد مصطفى العملة احداث الجزائرو انعكاساتها على المغرب العربي ؛ **السياسة الدولية** ؛؛107؛(أكتوبر 1991)؛ [5]ص ص ؛115-116

ج)الأسباب السياسية:

كان النظام الجزائري غداة الاستقلال قائما على شرعية الحزب الواحد(ممثلا بحزب جبهة التحرير)؛ وما صاحب ذلك من احتكار لسلطة وحصرها في نخبة سياسية – عسكرية ؛أدت الى غياب المشاركة السياسية في إطار شرعي مؤسسي حيث كان المفهوم السائد هو التعبئة و ليس المشاركة [6]؛ومع مرور الوقت فشلت الجبهة حتى في الاستمرار في التعبئة الجماهيرية بسبب الركود و الترهل و الفساد الذي أصابها ؛مما أدى الى انقطاعها عن الجماهير حيث باتت هذه الأخيرة تشكك في مصداقيتها كل ذلك أدى الى زيادة و توسيع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي بكل عناصره من جهة وبين المجتمع و قواه السياسية

و الاجتماعية من جهة أخرى؛ اتسمت بالطابع العدائي المتبادل؛تحول فيما بعد إلى قانون فاعل في الحياة السياسية الجزائرية. وفي ظل هذه الظروف قام الرئيس "شاذلي بن جديد" بإعلان مشروع إصلاح على المستوى السياسي تم فيه المصادقة على دستور1989 وكان من أهم بنوده ما حوته المادة 40 حيث أقرت التعددية الحزبية ؛وهو ما زاد من تفاقم حدة الصراع؛حيث أصبح فيه الصراع السياسي أو الصراع على السلطة المحور لما يحدث في الجزائر و بالفعل ظهر على الساحة السياسية عدد كبير من الأحزاب السياسية كان أبرزها من حيث قوة الأحزاب الإسلامية مجسدة في جبهة الإنقاذ الإسلامية .

و على اثر انتفاضة اكتوبر1989واقراردستورجديد للبلاد وقانون الانتخابات الجديدة خضعت التجربة الديمقراطية في الجزائر و للأول مرة منذ الاستفتاء الشعبي على الاستقلال1992؛جسدته انتخابات بلدية ومحلية تمت في جويلية 1990؛ولقد عكس نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذه الانتخابات بنسبة 60 تغلغل الظاهرة الأصولية في الجزائر وهو ما لم يكن بحسبان "بن جديد"حيث لم يعط وزنا للإسلاميين منذ البداية و

[6]مرجع نفسه؛ ص ص 116-117.

اعتقد ان للقوى الديمقراطية ثقلا اكبر منها ؛وهو ما اثبت تعدم صحتها نتائج لانتخابات الأولى[7].

لقد انعكس جناح الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الشارع الجزائري؛حيث شهد منذ تلك الفترة عددا من الاحتجاجات و المسيرات مست عددا من شوارع المدن الكبرى؛وكانت موجهة لنظام و المحاولة لضغط عليه لتعجيل بانتخابات رئاسية و تشريعية مسبقة و بالفعل توالت الأحداث (مواجهة مسلحة بين قوات الأمن و الجيش و بين الإسلاميين) إلى أن أجريت الانتخابات النيابية في نهاية ديسمبر1991 و حققت جبهة الإنقاذ نصرا كبيرا(جبهة الإنقاذ= 188 مقعدا 3260222 صوتا؛ جبهة القوى الاشتراكية= 25 مقعدا 510551 صوتا جبهة التحرير الوطني= 16 مقعدا 1612947صوتا).

لكن تم التدخل من قبل الجيش بإلغاء تلك النتائج و توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992.وتلقت تلك الحملة اعتقالات واسعة للأعضاء الجبهة ومنهم قادتها عباس مدني وعلي بلحاج؛وأجبرت المدرسة العسكرية"بن جديد" تقديم استقالته وعلى اثر ذلك دخلت البلاد في دوامة من العنف المسلح شملت تدريجيا كل مناطق البلاد[8].

3- نتائج الإرهاب في الجزائر

لقد ترتب عن الأزمة الجزائرية أثارا عدة مست :

أ)الخسائر البشرية:

لقد خلفت الأعمال الإرهابية في الجزائر ومنذ بداية 1992 آلاف الأرواح البشرية وحسب المعطيات الرسمية التي قدمتها الحكومة آنذاك فكانت عدد القتلى 26,536؛عدد الجرحى 21,137؛أما عدد المفقودين فقد اختلفت التقديرات حسب الجهات التي تقدمها وإجمالا ووفق لمصادر حقوق الإنسان الدولية فان الخسائر البشرية قدرت100,000 أو ما يزيد وتجدر الإشارة انه و في عام1997 وكما وصفه بعض المراقبين على انه أبشع الأعوام ؛حيث توسعت المجازر الجماعية خاصة ضد سكان الريف[9].

[7] محمد سعد أبو عامود؛ الإسلاميون والعنف المسلحفيالجزائر؛**السياسةالدولية**؛ع؛113(جويلية 1993)؛ص؛119.

[8] عنصرالعياشي؛ **مرجع سابق** ص؛50.

[9] مرجع نفسه ص ص 62-63

ب)الخسائر الاقتصادية :

لقد تعرضت البنية القاعدية إلى مستوى تخريب عالي؛قدر بمئات الملايين بل الدولارات وحسب مصادر رسمية جزائرية فان حصيلة الخسائر المادية تجاوزت نحو22,4مليارد ولاروهو رقم يزيد عن قيمة صادرات البلاد من نفط و غاز عام 1998 والتي لم تتجاوز9,75 مليار دولار.لقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة موجة عالية من عمليات التخريب أثرت على العمليات التنموية سلبا.

وقد أثرت ظاهرة الإرهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار المحيط بها و على علاقاتها الخارجية؛حيث اتهمت الجزائر انها بتصدير الإرهاب؛إلا أن فهم العالم بعد أحداث 11سبتمبر2001؛إن الإرهاب وباء عابر للقارات؛وان الجزائر رغم تجاهل المجتمع الدولي قاومت الإرهاب بشجاعة وبمفردها.

ثانيا-الإرهاب في تونس

تونس إحدى دول شمال إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط؛والتي يشهد لشعبها بثوراته على الظلم خاصة ان التاريخ التونسي حافلا بالثورات المشابهة.الأمر الذي ينفي المقولات الغربية عن الثورات العربية النادرة و الشعوب المستكينة ؛فالشعب التونسي خرج من صمته لتغيير الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي.و عليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى تحليل الحركات السببية لظاهرة الإرهابية في تونس .

1-أسباب الإرهاب في تونس

أ)الأسباب الأمنية والسياسية للإرهاب في تونس

منذ الأشهر الأولى من نجاح الثورة أدت الى بروز عدة مؤشرات تدعم ازدهار الإرهاب في تونس ؛فالإرهاب يبدأ فكرا ثم يصبح عملا وان من ابرز الأسباب الأمنية التي أدت إلى الإرهاب في تونس يمكن حصرها فيما يلي:

- تفكيك جهاز امن الدولة :ينتعش الإرهاب دائما في الدول التي تضعف فيها السلطة بسبب الثروات أو مراحل انتقالية ويزدهر أكثر في حالة سقوط الدولة و تفككها لأنه دائما يبحث عن الفراغ في الجانب الأمني فالعدو الأول لتنظيمات الإرهابية هو أجهزة المخابرات القوية التي ترصد حركاته و تجهض عملياته قبل أن تنفذ و يجب الإقرار ان جهاز امن الدولة التونسي كان فعالا ضد الإرهاب مشكلته كانت في ان الرئيس السابق

زين العابدين يوجه عناصره أيضا نحو المناضلون السياسيون و الحقوقيون وهو الجانب المرفوض دستورا و أخلاقا و كانت عناصره تطبق الأوامر و إن تفكيكه و أبعاد ضباطه أدى الى ثغرة كبيرة في أجهزة الأمن التونسية[10].

فوضى ليبيا وتسر بالسلاح؛ تسرب السلاح الليبي إلى تونس هو المهدد الأول للأمن فالإرهاب كما يحتاج بشر لتنفيذ فهو يحتاج قبل ذلك إلى أسلحة و قنابل و متفجرات.وليس سرا السلاح الذي تستخدمه المجموعات الإرهابية في تونس هو السلاح الليبي."فالكلاشينكوف " و "الاربي جي" أسلحة روسية الصنع دخلت الى تونس عبر الحدود الجنوبية مع ليبيا.وفي هذت البلد الشقيق تم تدمير الحكومة و النظام و الدولة معا على عكس تونس أو مصر مثلا حيث حافظت الدولة على اجهزتها سليمة من جيش وامن إما الحالة الليبية فهي حالة خاصة جدا حيث بدا يدخل السلاح إلى تونس مند الأحيان الأولى لسقوط دولة معمر القذافي[11].

الجهاد نحو سوريا؛ العامل الثالث في تغذية الإرهاب في تونس يتمثل في تجنيد الشباب التونسي و إرساله إلى الشام لمقاتلة الجيش العربي السوري.

و لقد تم إطلاق سراح إرهابيين تلطخت أياديهم بالدم وتبين فيما بعد أنهم شاركوا في كل العمليات الإرهابية. وأيضا من بين الأسباب الأمنية غياب دولة القانون وعدم احترام وتطبيق القوانين و الأنظمة المحلية.ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية والخطف.عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم وتوكيل محاميين لدفاع عنهم.عدم محاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية وسحبهم لمدة طويلة بدون إحكام.زيادة الرقابة الأمنية على المواطنين وتكميم الأفواه ومنع حرية التعبير.

ب)الأسباب السياسية:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى انتشار الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأسباب نذكر:

---

[10]رياض الصيداوي **أسباب الإرهاب في تونس من يغذيها وكيف يمكن معالجتها ؟**
http://www.org/debat/schouart-asp=418565

[11] رياض الصيداوي؛ المرجع نفسه

هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال و الأعمال لدولة التونسية.حرمان القوى السياسية من حرية العمل.وعدم وجود إجماع حول القضايا السياسية و المصيرية.

انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان احد الأسباب الهامة التي أدت إلى انتشار الإرهاب. لنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب[12].

عدم وجود تعددية سياسية ؛والافتقار إلى قدر من حرية التعبير؛وعدم وجود تداول حقيقي لسلطة يؤدي إلى حرمان القوى السياسية و الاجتماعية من التغيير السياسي الشرعي. والتي تتجاهل الأقليات وقمع الجماعات المعارضة هذا كله يؤدي الى تهيئة التربة المناسبة للإرهاب.

كذلك التي خلقت أزمة الثقة جدارا عاليا بين النظام والشعب وبات الشعب مصمما على بلوغ هدفه في الحرية والخلاص من حقبة الاستبداد.ولقد مارس العديد من من رموز النظام الحاكم و حاشية الرئيس ما يطلق عليه إرهاب دولة منظم؛حيث ارهب الناس بعصا الأمن فانتشر الفساد السياسي و الاجتماعي و المالي و الأخلاقي وسيطرت على تونس طبقة إقطاعية تتحكم في مقدرات البلاد و خيراتها متكئة في ذلك على عصا الأمن الغليظة[13].

الإحباط السياسي فتونس لم تكتفي بتهميش الجماعات الإسلامية و عدم الاكتراث لها بل وقفت في وجهها و حصرت نشاطها حيث أنها تدعي الديمقراطية و حرية الرأي فان هذه الأمور إذا جاءت في صالح تيار إسلامي أو جماعة إصلاحية سرعان ما يتحول الأمر إلى المنع و القمع و التصدي مهما كانت الجماعة معتدلة ؛وهذا من شانه أن يولد المنظمات السرية ؛و التوجهات المناهضة.

2-المجموعات و الخلايا الإرهابية في تونس

-الجماعة الإسلامية المقاتلة:

من أقدم و اخطر المجموعات الإرهابية في تونس والتي أسسها "طارق معروفي"في سنوات التسعينات وتعد هذه الجماعة من الجماعات التي انضمت إلى القاعدة في بلاد

[12]فيصل محمد عبد الغفار؛ **الربيع العربي**؛ الجنادرية لنشر و التوزيع؛ الأردن-عمان؛ط1؛2016.ص43.

[13]فيصل محمد عبد الغفار ؛المرجع نفسه؛ص ص44-45

المغرب الإسلامي وكانت معادية لرئيس التونسي السابق لخضوعه للغرب.وتعتبر أحداث 2007 بمثابة تهديد حقيقي حيث بدأت القاعدة تتبنى هجماتها و كانت البداية بهجومي 23 سبتمبر2006و03جانفي2007 اللذان كشفا القناع عن تواطأ كبير؛ حيث أن جل المنفذين للهجومين كانوا تونسيين؛إلا أن خطة الهجومين جاءت من الخارج و لقد ضمت الشبكة كذلك مجموعة من المقاتلين من الجزائر.ومن يومها عملت الحكومة التونسية على تشديد إلا من ببعثها حملات تحسيسية ضد الإرهاب بمساعدة من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتقوية الروابط من جديد و حفظ السلام لبلادها.

بعد هذه الأحداث التي عاشتها تونس وانشغال الشعب و الدولة في الوضع السائد و استحقاقات الثورة أدى إلى تمركز عدد من المجموعات المسلحة في مناطق مختلفة من تونس؛مستغلة حالة "الفوضى"لتهريب كميات ضخمة من الأسلحة الى داخل الجمهورية وكالة الأناضول للأنباء رصدت أهم الخلايا المسلحة التي أعلنت السلطات التونسية فيما يلي نبذة عن تلك الخلايا المسلحة.

-كتائب عقبة بن نافع:

كشف عنها رسميا وللأول مرة وزير الداخلية التونسي السابق علي العريض في21 ديسمبر 2012 عندما أعلن في ندوة صحفية عن اكتشاف الأجهزة الأمنية لخلية إرهابية كانت تستعد لتركيز معسكر بالمنطقة الغربية للبلاد على لحدود الجزائرية.وحسب الرواية الرسمية فقد اكتشاف الخلية بعد أن قام عناصرها بقتل احد الأمنيين بمنطقة فريانة من محافظة القصرين غرب تونس؛حيث قال علي لعريض أن الخلية كانت تريد تأسيس فرع لتنظيم القاعدة في تونس موضحا أنها كانت خاضعة للإشراف 3 جزائريين ولها علاقة بأمير تنظيم القاعدة بالمغرب العربي و المدعو"عبد المصعب عبد الودود" .واقر لعريض في أول ندوة صحفية تؤكد فيها وزارة الداخلية وجود خلايا إرهابية في تونس"ان كتائب عقبة بن نافع التي تشكلت من بضع عشرات كن الإرهابيين تركزت بالمناطق الجبلية على الحدود مع الجزائر وكانت تستعد لتركيز تنظيم تحت عنوان:إحياء الجهاد و فرض الشريعة الإسلامية"؛ولم تصدر الخلية أي بيان رسميا لها تتبنى فيه أي

عملية من العمليات لتي حدثت بتونس او خارجها كما لم تصدر بيان تأسيسيا لها ولم تصدر أي وثيقة من جهات أخري تثبت وجود هذه الكتيبة [14].

-الجناح العسكري لتيار أنصار الشريعة:

بدا الحديث عنه رسميا وللأول مرة في 28سبتمبرفي ندوة صحفية لوزارة الداخلية إذ اتهم تيار أنصار الشريعة في تنس بامتلاكه لجناح عسكري اشرف على اغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهي إلى جانب قتل ثمانية جنود تونسيين على الحدود الجزائرية والتنكيل بجثثهم.و قالت وزارة الدالية حينها إن جماعة أنصار الشريعة بتونس تتكون من أربعة أجهزة الدعوي و الأمني و العسكري و المالي و كأنها تحت إشراف الأمير أبو عياض الذي يعد المؤسس لتيار أنصار الشريعة كما اتهمت بالسعي إلى الانقضاض على الحط بقوة السلاح و إعلان أول إمارة إسلامية في شمال إفريقيا.

- أسد جند بن *فرات*:

ظهرت للأول مرة منذ عام2006

في عملية مسلحة كانت تستهدف نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

وأعيد ذكر المجموعة المسلحة للأول مرة عقب الثورة ديسمبر2012؛ عندما ذكر علي لعريض أن بعض المعتقلين من المجموعة المسلحة بجبل الشعانبي لهم صلة بمجموعة "أسد بن فرات".

-المتبايعون على الموت:

أول خلية تستخدم الأحزمة الناسفة في تاريخ تونس و الثانية التي تستخدم أسلوب العمليات الانتحارية في تونس بعد التفجير الانتحاري الذي استهدف كنيس يهودي بجربة جنوب تونس2002 عام كما تقول وزارة الداخلية إن هذه الخلية استهدفت احد أهم الأقطاب السياحية بتونس و قبر الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة؛و تمكنت هذه لحلية من إدخال اشد أساليب تنظيم القاعدة فتكا في تونس من خلال تجنيد شابين للقيام بعمليات انتحارية [15].

[14]خارطة الإرهاب في تونس. نقلا عن:

https://wwwnoonpost.com

[15]المرجع نفسه

ثالثا-الإرهاب في المغرب

شهدت المملكة المغربية تفاقم القضايا ذات الطبيعة الإرهابية حيث عرفت المغرب تفكيك عدة خلايا إرهابية ومن ثم ظهور نوع جديد من الجرائم الإرهابية ما يعرف بالإرهاب الجهادي الذي تطور عبر مراحل لتعبير عن أهداف و شعارات القاعدة .

1-القاعدة في المغرب

شهدت المملكة المغربية منذ ستينيات القرن الماضي صدمات عنيفة ما بين ما يعرف بحركة الشبيبة الإسلامية والنظام الملكي أسفر عن زوال هذه الحركة ميلاد حركتين هما "حركة العدل والإحسان" و "حركة الإصلاح و التجديد".

ومع إقرار التعددية الحزبية في المغرب كان للحركتين حضور ملحوظ في الحياة السياسية المغربية؛نتيجة لتطبيق الكبير على لتيار الإسلامي في المغرب تم تأسيس ما يسمى بجماعة الشبيبة الإسلامية من قبل مقاتلي حرب أفغانستان من المغاربة هدف إرساء دعائم الدولة المغربية؛ومد يد العون لتنظيم القاعدة محليا و إقليميا لطالما هذا التنظيم تشكل من مغاربة أفغان يعملون تحت لواء و زعماء تنظيم القاعدة[16].

فمنذ2003 ذهب الجهاديون لمحاربة قوات التحالف في العراق؛حيث تمكنحوالي100عنصرمغربي من الذهاب إلى هناك لمقاتلة جنود التحالف.حيث بدأت مئات المغاربة بالعودة إلى بلادهم والاهتمام بالشأن الداخلي فيما الذي يعتبرونه لا يطاق.

لقد ارتبط اسم القاعدة في الغرب بالجماعة الإسلامية المقاتلة التي يعود أصلها الى السلفية الجهادية؛ولقد تأسست منذ الجهاديين القدامى "الأفغان" الذين ذهبوا لمحاربة الروس في أفغانستان سنة1980 ؛والذين عادوا إلى المغرب بعد نهاية الحرب.تم تأسيسها من طرف عبد الكريم المجاتي الذي أصبح بعد نجاح هجومات مدريد2004 قائد الإمارات الجهادية في أوروبا والمغرب.

إن منظمي القاعدة و(G.I.C.M)لديهما نفس الإيديولوجية القائمة على السلفية الجهادية التي تحث على الكفاح المسلح لنيل الأهداف السياسية المشتركة والمتمثلة في: تأسيس

16رتيبة برباش؛ **الأمن والإرهاب في المغرب العربي** (مقاربة استراتيجية)؛ (رسالة مقدمة لنيل الماجستير غير منشورة؛ كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية؛ جامعة الجزائر03؛2012)؛ ص48.

دولة إسلامية و لكنها تختلف حول طبيعة الهدف فبنسبة للقاعدة المستهدف هو"العدو البعيد" أي الغرب و المصالح الأجنبية بينما هو" العدو القريب" أي النظام المغربي[17].

لقد مرت الجماعة الإسلامية المغاربية المقاتلة منذ تأسيسها بثلاث محطات هي:

المحطة الأولى تتحدد في الفترة الممتدة بين(1998-2002)حيث إن تنظيم القاعدة لم يكن يرغب في استهداف المغرب بقدر ما كان يتعامل معه كقاعدة خلفيه بإمكانها ان تسهل أمور أعضاؤها كتسهيل انتقالهم إلى أوروبا وهنك حدثان يشيران ان لهذا الدور خلال هذه المحطة يتعلق الحدث الأول بمحاكمة احد الأفغان المغاربة وهو "علي علام"؛حيث اتهم بسرقة وثائق رسمية منها جوازات سفر؛وكان هذا الأخير قد وظف من قبل أعضاء الجماعة الإسلامية المغاربية المقاتلة للقيام بذلك؛ ويرتبط الحدث الثاني بتفكيك الخلية النائمة في2002والتي كانت تظم ثلاثة سعوديين متزوجين بمغاربيات ظلوا سنوات يتنقلون بين المغرب و أفغانستان التي كانوا يقيمون بها قبل سقوط نظام طالبان نهاية2002؛رغم إصرار هذه الخلية باستبعاد التهم الموجهة إليهم بخصوص رغبتهم في استهداف استقرار المغرب لم ينفو صلتهم بالقاعدة[18].

المحطة الثانية تتحدد هذه المحطة من الفترة الممتدة بين (2002-2004)حيث لم يعد دور الجماعة المقاتلة مقتصرا على توفير الدعم بل تعداه إلى المشاركة في تنفيذ بعض العمليات التخريبية ضد بعض لدول عقابا لها على تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب؛وفي هذا الإطار تتدرج الاعتداءات التي استهدفت مدينة الدار البيضاء في 16ماي2003؛وتلك التي استهدفت هجومات مدريد11مارس2004.

المحطة الثالثة تنطلق في مسار الجماعية الإسلامية المغاربية المقاتلة سنة 2004؛حيث تجدد دورها مرة أخرى جراء تفاعلات سقوط نظام صدام حسين2003ةانتقال جزء من نشاطات القاعدة إلى بلاد الرافدين حيث بلور كل من"أسامة بن لادن" و" أمين الظواهري" إستراتجية جديدة أصبحت تراهن على كسب المعركة في العراق وإلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة الأمريكية وإقامة دولة إسلامية ببغداد و تشكل مدخلا للإسقاط

17 محمد مقدم؛ **الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة**؛(منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ؛ النشر والاشهار؛ط1ح؛2002)؛ص74.

18 محمد ظريف؛ الإسلام السياسي في الجزائر منشورات **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**؛ ط1(المغرب: الدار البيضاء ؛ نوفمبر1994)؛ص244.

الأنظمة الطاغوتية في العالم العربي و لبلوغ هذا الهدف يقتضي تزويد العراق بمقاتلين ؛ووفق هذا التصور اعتبرت القاعدة المغاربيين سواء في بلاد المغرب العربي أو في أوروبا بمثابة خزان بشري بإمكانه تغذية الحرب في العراق؛وفي هذا الإطار أضيفت الى مهمتي الجماعة لمغربية المقاتلة مهمة جديدة وهي استقطاب المقاتلين المغاربة سواء في داخل المغرب او في أوروبا من اجل إرسالهم إلى العراق.

يبدو اختيار اندماج الجماعية في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الخيار الأكثر واقعية و ذلك للأسباب ذاتية وأخرى موضوعية ؛ذاتيا و حسب السلطات المغربية فالجماعة المقاتلة ضعفت ضعفا شديدا ولم يعد بإمكانها الاستمرار في تهديد استقرار المغرب؛اغلب قياداتها اعتقلت وهذا ما جعلها منهارة تنظيميا ؛باعتبار ان اغلب أعضاء مجلسها التنفيذي أو رؤساء لجانها معتقلون في السجون الغربية او الأوروبية.

أما العامل الموضوعي؛يتمثل في ميلاد قاعدة الجهاد في بلاد لمغرب الإسلامي؛ والذي من بين أهدافه تجميع السلفيين الجهاديين في منطقة المغرب العربي[19]؛واحتواء التنظيمات الجهادية "القطرية" كالجماعة الإسلامية التونسية لقاتلة والجماعة الليبية المقاتلة إلى الاندماج في صفوف تنظيم القاعدة.

المطلب الثاني :مخرجات النشاط الإرهابي في دول المغرب العربي(الجزائر؛تونس؛المغرب)

تختلف تأثيرات الظاهرة الإرهابية في المغرب العربي و خاصة في شمال إفريقيا من دولة لأخرى نتيجة للاختلاف حدتها و نشاطها خاصة بعد هجمات 11سبتمبر2001؛والتي كان لها انعكاسا سلبيا على عدة أصعدة أمنية ؛سياسية؛اقتصادية وهذا ما حول المنطقة تحت ضغط كبير.سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الانعكاسات الأمنية و السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهابية على المنطقة لمغاربية.

1- الانعكاسات الأمنية للظاهرة الإرهابية على المغرب العربي

إن تهديد امن دول المغرب العربي يعتبر من أهم واخطر التأثيرات و خاصة في ظل تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي عرفتها دول المنطقة؛وبالأخص في الجزائر أثناء

[19] المرجع نفسه.

العشرية السوداء؛ وما عايشته البلدان المغاربية في هذه الفترة من حالة اللاأمن؛وما ترتب عن ذلك ظهور العديد من التظيمات الإجرامية المنظمة؛وتطور سائلها و أساليبها[20].

من أهم الانعكاسات على الساحة الأمنية هو ظهور حركات إسلامية مقاتلة في منطقة لساحل و الصحراء؛أرهقت دول المغرب العربي خاصة لجزائر نتيجة لجهودها في تامين حدودها لمشتركة مع المناطق لتي شهدت ميلاد هذه الحركات .

لقد قامت هذه الحركات بالعديد من الأعمال الإرهابية أبرزها ما قامت به حركة "التوحيد و الجهاد" حينما قامت باختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مالي؛والتهديد بتصفيتهم إذ لم تستجب السلطات لجزائرية الطلاق سراح عدة قيادات في هذه الحركة[21].في هذه الحالة يتأكد أن الإرهاب يتسبب في نشوء حالة تكون الأولوية فيها بالاعتبارات الأمني في الدول المعنية مما يعطي مشروعية كبيرة لتعزيز إجراءات الأمن اجل منع و مكافحة الإرهاب؛ويؤدي هذا الوضع في الكثير من الحالات إلى إطلاق سلطات الأجهزة الأمنية في دول المغرب بما في ذلك استحداث قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب و السماح للأجهزة الأمن بإجراءات تتجاوز أحيانا الصلاحيات الواردة في قوانين لطوارئ و قوانين مكافحة الإرهاب المعمول بها في هذه الدول.ومن بين هذه القوانين نجد في الجزائر التي اصدرتالقانونرقم05-01 المتعلق بمحاربة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل و المتمم. أما في المغرب صدر قانون رقم 03-03المتعلق بمكافحة الإرهاب.وفي تونس صدر القانون رقم 75 لسنة 2003يقضي تشديد الإجراءات الأمنية بشكل غير مسبق كإجراء وقائي لمنع وقوع العمليات الإرهابية.

الانعكاسات السياسية لظاهرة الإرهابية على المغرب العربي

أهم نتيجة سياسية للإرهاب في المنطقة هو ظهور إرهاب ذو بعد إقليمي و عالمي عابر للقارات؛أي انه تجاوز البعد المحلي ابتداء من منطقة الساحل و دوال الجوار؛وأصبح عبر قومي؛عبر وطني و دولي.كما ان هناك صلة وثيقة بين الإرهاب وأداء النظام السياسي؛لان مكافحة الإرهاب تطلب من النام السياسي تعزيز مبادئ الديمقراطية و

[20] احمد إبراهيم محمود؛ الإرهاب الدولي في افريقيا بين الازمات الداخلية وتهديد اتتنظيم القاعدة؛ (**دراسات استراتجية**؛ العدد183ح؛جانفي2008)؛ص19.ا

[21] رتيبة برباش؛ مرجع سابق؛ ص ص102-103.

احترام حقوق الإنسان وذلك لغاية حرمان القائمون بهذه الأعمال الإرهابية من الحجج التي يتعللون بها لتنفيذ عملياتهم الإرهابية.

وعليه فان الأنظمة السياسية التي توفر ضمانات كافية لمواطنها لممارسة الحقوق و الحريات وتتيح لنفسها فرصة تهيئة المجتمع للمساهمة في حربها ضد الإرهاب؛أما في الحالة العكسية فان ذلك يساعد على توفير بيئة خصبة لعمل الجماعات الإرهابية.

وفي هذا الإطار نتيجة لقيام بعض دول المغرب العربي إصلاحات سياسية هامة خاصة في الجزائر استطاعت هذه الأخيرة احتواء الظاهرة الإرهابية نتيجة لسياسة لوئام ثم المصالحة الوطنية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية؛ونتيجة كذلك للإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومات المتعاقبة منذ التسعينات و التي لا تزال متواصلة إلى حد الآن[22].

إن الإصلاحات السياسية المحدودة التي جرت بالخصوص في الجزائر؛تونس؛المغرب في فترة ما بعد هجمات 11سبتمبر2001 كانت في اغلبها نتاجا لضغوط أمريكية و غربية على النظم الحاكمة في تلك الدول من اجل الحد من انتشار موجة التطرف في تلك الدول فضلا عن منع الجماعات الإرهابية من استغلال المناخ السياسي المحتقن فيها و الممارسات الاستبدادية لتلك النظم من اجل الترويج لأفكارها وهو ما يؤدي غالبا إلى انتقال الخطر الإرهابي إلى الدول الغربية ذاتها؛على غرار ما حدث في هجمات 11سبتمبر2001؛ثم هجمات لندن ومدريد و غيرها إلا أن هذه الإصلاحات السياسية ظلت بعيدة عن الوصول إلى ديمقراطية كاملة في كافة لدول.

وعلى العكس من ذلك فان الحرب على لجماعات الإرهابية في دول المغرب العربي أفرزت تأثيرات سلبية على أنظمة الحكم لاسيما في مجال احترام حقوق الأسان و تعزيز مبدا المشروعية ؛نتيجة للقوانين التي سنتها هذه الدول قصد مكافحة الظاهرة الإرهابية والتي شملت أحكاما متشددة في مواجهة الإرهاب ؛تتناقض مع ما ينص عليه الإعلام العالمي لحقوق الإنسان و المواثيق ذات الصلة وهو ما يدقه بالجماعات الإرهابية كما هو

[22] احمد إبراهيم محمود؛ مرجع سابق ؛ص20.

الشأن بالجزائر استغلال الوضع و تأييد الرأي العام بغية تفويض جهود المصالحة الوطنية و ضرب الاستقرار النسبي المحقق[23].

الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الإرهابية على المغرب العربي

تتسبب العمليات الإرهابية في انعكاسات اقتصادية سلبية خطيرة لاسيما في مجال السياحة و النقل و الاستثمار؛ و ذلك بحكم ما يترتب عن تلك العمليات من أثار خاصة وان اغلب العمليات تستهدف الأجانب و المراكز الأمنية و الدفاعية .

وكنتيجة لذلك تعل الدولة على زيادة الإنفاق المخصص للقطاعيين المذكورين على حساب القطاعات الأخرى كالبحث و التعليم ومختلف القطاعات التنموية الأخرى.

وتأكيدا لما سبق تشير الدراسات الأمنية و الاقتصادية ان انعكاسات الظاهرة على الاقتصاد تتباين من دولة للأخرى حسب كفاءة كال في التعامل مع تداعيات تلك العمليات؛ وحسب درجة التقدم الاقتصادي[24].

وقد أدت هجمات 11سبتمبر2001وما أعقبها من تطورات الحرب على الإرهاب إلى نشوء اهتمام واسع في أدبيات علم الاقتصاد بما تسببه العمليات الإرهابية من انعكاسات اقتصادية.

وهناك حالة من الإجماع في الدراسات الاقتصادية على ان العمليات الإرهابية تسبب في نتائج اقتصادية سلبية سريعة على الدولة المستهدفة؛لاسيما في مجالات السياحة و المعاملات المالية و قطاع النقل و القطاع الأمني الدفاعي؛حيث يزداد الإنفاق المخصص لهذين مما يؤثر سلبا على الإنتاجية داخل الاقتصاد.و يزيد من تكلفة رأس المال؛ويرفع الأجور و يحول أنشطة البحوث و التطوير إلى القطاعين العسكري و الأمني ؛كما يتسبب ذلك في التأثير سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدولة لاسيما إذا زاد الإنفاق العسكري و الأمني ؛كما إن الإجراءات الأمنية المشددة تخفض الإنتاجية بسبب الازدياد النسبي في الوقت المخصص لتفتيش في المطارات و المنافذ الحدودية و منشات الأعمال[25] .

---

[23] رتيبة برباش؛ مرجع سابق؛ ص ص 129.

[24]احمد إبراهيم؛ مرجع سابق؛ص19

[25] هانسير مانيش؛ **مكافحة الإرهاب**.....**انظمة عربية تخشى شراعة المجتمع المدني**؛ نقلا عن:
http//arabic.com/2005/middle – east /1012/algeria. peace/index.html.

و بالنسبة لدول المغرب العربي و حسب ما ورد في تقرير التعاون و التنمية الاقتصادية فان تأثير العمليات الإرهابية أربكت مسار التنمية بدول شمال إفريقيا ؛و حدت من معدلات نمو اقتصاديات هذه الدول ؛والتي ستعاني من دون شك صعوبات كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية .

وقد أشار في هذا الإطار خبراء منظمة التعاون الاقتصادية و مؤسسة ضمان الصادرات الفرنسية كوفاس إن الانعكاسات الثانوية لهذه الماسي يمكن أن تربك مسارات اقتصاديات دول شمال إفريقيا و بلدان المغرب العربي؛حيث تمكنت في السنوات الأخيرة من إحداث نقطة نوعية ولو وفت أسنان المنشار على مستوى الانفتاح و التحرير و حتى التحديث لقوانينها و مؤسساتها.

حيث حدد الخبراء في الاقتصاد إن معدلات النمو العام ل2006بلغت بالنسبة للمغرب 8,1 وتونس5,8 والجزائر 4,8متسائلين في ذات السياق ما إن كانت ستزيد مع امتداد العمليات الإرهابية كما كان متوقعا قبل العمليات الإرهابية التي هزت الجزائر العاصمة و مدينة الدار البيضاء المغربية.

النتيجة التي تم إثباتها بعد ذلك ان هي انه لم تشهد هذه الاقتصاديات ردة فعل سلبية مباشرة و لافتة ؛ورغم التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء الخارجي؛عبد العزيز بالخادم من أن هذه الضربات يمكن أن تؤثر في شكل على جذب الاستثمارات الأجنبية ونمو طبع الشركات الأجنبية في البلاد؛إلا أن شيئا من هذا لم يحدث آنذاك؛اذ تواصل تدفق ممثلي تلك المجموعات على حاله؛كما استثمرت فنادق العاصمة و المدن الكبرى بالازدحام مع المتعاملين والسواح ولو بشكل بطيء كما الحال بالنسبة للمغرب حيث لم يعلن بعد العمليات الإرهابية بالدار البيضاء من إلغاء حجز رجال الأعمال و السياح الأجانب لا في المدينة الاقتصادية المستهدفة ولا في بقية المدن السياحية مراكش وأغادير و طنجة أو غيرها وبقي هذا الوضع أيضا على تونس التي لم يتأثر اقتصادها بما جرى في دول الجوار وحسب تقرير فان الدول المغاربية أمنا ستعاني من دون شك صعوبات

من ناحية جذب الاستثمارات المباشرة كذلك الخبراء الذين تحتاج إليهم لمواكبة الانجاز[26].

المبحث الثاني: واقع الإرهاب في المنطقة الأوروبية

ان مسالة التطرف و الإرهاب في أوروبا تتطور بوتيرة متفاوتة؛تتصاعد في فترات و تنخفض في فترات أخرى؛و الحكومات و المجتمعات الأوروبية لم تعد تشهد نوعا واحدا من الإرهاب فقط ولا أسلوبا واحد من الأساليب الإرهابية ؛بل الأمر تعدى إلى ظهور أنواع جديدة من التطرف و الإرهاب؛ وتقنيات و أساليب جديدة تستخدم في تكريس الفعل الإرهابي داخل أوروبا.حيث وقعت أوروبا بين الإرهاب الاسلاماوي"الجهادي"وإرهاب اليمين المتطرف. و أصبح المشكل الأول حاليا في أوروبا مشكلا امنيا؛ الأمر الذي افقد أوروبا بعض التوازنات على مختلف المستويات الأخرى ؛وأصبح كل شيء في أوروبا مرتبطا بالأمن ؛مما ادخل العديد من الدول و المجتمعات الأوروبية في دوامة الخوف؛ واسهم في تزايد نزعة الكراهية و العنف تجاه الأخر.

المطلب الأول: العلاقة بين تنامي اليمين المتطرف و انتشار الإرهاب في أوروبا

تعتبر ظاهرة اليمين المتطرف ظاهرة قديمة متجددة تستمد أفكارها من النازية والفاشية التي سادت في أوروبا في عشرينات و ثلاثينيات القرن 20؛ وجذورها ضاربة في أعماق الواقع السياسي و الاجتماعي والسياسي؛ كما يستغل التيار اليميني المتطرف في أوروبا العديد من الأوضاع لتفسير الصعود المتنامي داخل المجتمعات الأوروبية.

تعريف الظاهرة وجذورها

اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على الجماعات والأحزاب لوصف موقعها في المحور السياسي؛ يقوم اليمين التقليدي على الحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع أما اليمين المتطرف إلى جانب دعوته للحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف يدعو إلى التدخل القسري واستخدام العنف للحفاظ على التقاليد والأعراف.

تشترك كل أحزاب اليمين المتطرف بمجموعة من الأسس الإيديولوجية التي لخصت في ثلاثية أساسية هي:

-السلطوية:التأكيد على أهمية النظام والسلطة والعقاب الشديد لمن يخرج عليهما.

[26] وجهة نظر اقتصادية ؛ انعكاسات الإرهاب على الاقتصاد المغاربية؛ الحياة 27افريل2007.

-الشعوبية: الوسطاء يحددون مضمون السياسة حتى تكون معبرة عن الإرادة العامة للشعب.

-العداء للأجانب: الذي تجسد فيما بعد في الاسلاموفوبيا[27].

لقد تم تصوير المهاجرين من خلال صور ذهنية محددة من أهمها: تهديد للهوية القومية و السبب الرئيسي للبطالة و عنصر أساسي للجريمة و الإخلال بالأمن الاجتماعي وإساءة استخدام خدمات الدولة.

يترتب عل المبادئ السالفة الذكر أجندة سياسية تهدف إلى تطبيق مجموعة من السياسات و الإجراءات أهمها: الحد من الهجر ة ؛ ووضع قيود صارمة للهجرة ؛التأكيد على مبدأ الأولوية القومية (التركيز على السكان الأصليين).

يتصف اليمين المتطرف بالتعصب القومي لجنسه ؛ والتعصب الديني و معاداة المسلمين و المهاجرين ؛ويرى ان الهجرة هي سبب الموبقات في المجتمعات الغربية ؛ولديه نزعة متأصلة نحو رفض الرأسمالية و الليبرالية؛ و ذلك خوفا من التحولات العميقة على مستوى القيم و الأخلاق؛ ويعرف أنصار اليمين المتطرف بتحفظهم عن بعض مقتضيات و مواثيق حقوق الإنسان انطلاقا من بعض التقاليد الدينية المسيحية التي يؤمنون بها ؛منها التيار المعادي للأقليات و لاسيما اليهود و المسلمين ؛ويمثل العودة الأوروبية الى الحتميات الفكرية والأحاديات السياسية.

من الناحية السياسية يمكن تقسيم اليمين المتطرف إلى أحزاب اجتماعية تسمى "اليمين الشعبوي المتطرف" هدفها الأساسي تسجيل مواقف و التعبئة المستمرة في صفوف أنصارها من اجل تسويق خطاب تحريضي هدفه التشويش الإعلامي وليس التأثير الفعلي في الواقع. أما الصنف الآخر فهو ذلك الذي يتميز بقدر من الواقعية السياسية مما اضطره إلى تعديل خطابه ليصيح أكثر قبولا لدى جزء من ناخبي اليمين االتقليدي؛ وبالتالي يصبح ملائما لمتطلبات الانخراط في الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية و الاختلاف.

[27]5 Mud, C. (2010), The Populist Radical Right: A Pathological Normalcy, Western European Politics,.

يعتبر التطرف اليميني تهديدا مباشرا للأمن المجتمعي و القومي الأوروبي؛والجهود السياسية و الاستخباراتية المضاعفة من اجل تفويضه و الحد منه ماهر إلا دليل واضح على الخطورة التي يمثلها التيار اليميني المتطرف؛كما ان هذا الأخير يعتبر تهديدا للبنية السياسية الأوروبية القائمة على حقوق الإنسان و حرية التنقل؛فاليمين المتطرف يمثل العدو الأول لقيم الديمقراطية وقيم التعايش السلمي ونبذ العنف و الكراهية المنصوص عليها في الدساتير الأوروبية.

ويعتبر اليمين المتطرف كذلك تهديدا للأمن و الاستقرار السياسي داخل أوروبا ؛فاليمين المتطرف لم يضيع الفرصة في محاولاته باغتيال مسؤولين سياسيين خاصة في ألمانيا ؛ومحاولاته في خلف الفوضى داخل المجالس و المؤسسات السياسية الأوروبية واستغلال الأزمات السياسية التي تحدث من اجل تضخيمها و توجيه الراي العام و المحلي[28].

أسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا

يفسر صعود اليمين المتطرف في المشهد السياسي الأوروبي ن خلال جملة أسباب حضارية واقتصادية وسياسية ونفسية فضلا عن بث مشاعر الخوف من الإسلام او ما يسمى بالاسلاموفوبيا.جميع هذه الأسباب مهدت للارتقاء قاعدة اليمين المتطرف الانتخابية مؤخرا.يعتبر البعض ان التفسير الحضاري الثقافي هو التفسير الأساسي لتصاعد تلك الظاهرة وهذا ان العداء المجتمعي لدى معظم الغربيين للإسلام و المسلمين حزبية ين تتلاقى و تتوافق مع البرامج الحزبية لليمين المتطرف.كما ان اختبار الوعي الجمعي الأوروبي للعلمانية كمنظور للحياة و كأسلوب معيشي مهد الطريق لقبو لأفكار و برامج اليمين المتطرف المناهضة للمسلمين أن التفسير الرئيسي لظاهرة تصاعد اليمين المتطرف يتمثل في وجود مخاوف ثقافية تحت غطاء أو قناع اقتصادي [29]وبحسب نظرية لطلب الاجتماعي فان نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادفة أهوائه قطاعات اجتماعية عريضة عرفت خلال العقود الأخيرة انتشارا متزايدا لمشاعر

28 واقع اليمين المتطرف في أوروبا–المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب
http//www.eurparabct.com in 14/07/2020.

[29] المرجع نفسه

التعصب العرقي والثقافي و كراهية الأجانب و الضجر من قيم الحرية و المساواة و التضامن. وضمن التفسيرات الثقافية تبرز مسالة الهوية حيث أن القلق من فقدان الخصوصية الهوية يحفز النزاعات القومية و الهويات الخاصة و ارتفاع الخطاب الشوفيني؛ فالعولمة تنتج مشاعر قلق وجودي عند شرائح في المجتمعات الغربية بما في ذلك القلق من سطوة الولايات المتحدة و هو ما يستغله زعماء اليمين المتطرف لجذب العمال الذين يشكلون القاعدة الأساسية للأحزاب اليسار و دفعهم الى التصويت للأحزاب اليمين لمتطرف بسبب خطابها الناقم على العولمة و الاقتصاد المفتوح؛ كما تصور الأحزاب المتطرفة الإتحاد الأوروبي كتهديد للغات و التقاليد و الخصوصية الوطنية لصالح لغة واحدة او مجموعة تقاليد محددة سيؤدي إلى إلغاء الهوية الوطنية كليا ونهاية التاريخ الوطني لشعوب.

في المقابل يعتقد آخرون أن الأسباب الاقتصادية تتضافر مع الأسباب السياسية والثقافية في تفسير الظاهرة فيشيرون إلى ارتباط صعود اليمين المتطرف بالبطالة وعلاقتها بالهجرة وضمور الطبقات الوسطى في الغرب وربط ذلك بالعولمة النيوليبرالية.وتفسر نظرية الحرمان النسبي صعود اليمين على انه رغبة فئة من المجتمع في الاحتجاج على ما تعتبره ضررا لاحقا بها من جراء تحولات الأوضاع الاقتصادية.ونجاح الأحزاب المتطرفة اليمينية في الانتخابات يعود إلى التصويت الاحتجاجي للفئات المذكورة أكثر مما يعبر عن قبول الشعب لظاهرة ؛هذا التفسير لا يوضح صراحة حقيقية تشابه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في عدد من البلدان و لكن دون الوصول إلى نفس النتائج السياسية من صعود لليمين المتطرف.

تفسير أخر يربط صعود اليمين إلى للهجرة مما تمثله من تهديد ثقافي و امني و اقتصادي ولاسيما الهجرة الإسلامية التي تفاقمت منذ انتفاضات العالم العربي2011؛فيما كانت موجة الهجرة في الثمانينات مرتبطة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا .وهذا ما يؤكد ان ظهور هذه الأحزاب هو مجرد خيار سياسي مضاد للهجرة بحسب هانز جوج بيتز؛وقد ارتفع أعداء للمهاجرين بعد صعود القاعدة ثم داعش التي أدت هجماتها داخل أوروبا إلى إيقاد و تسخين وتيرة الصراع الإسلامي الغربي من الوعي الجمعي

الأوروبي الجديد في قضية داعش هو احتواءها على عدد كبير من المواطنين الأوروبيين؛ وهنا تظهر قضية اقتران ظاهرة تصاعد اليمين المتطرف الأوروبي بظاهرة تصاعد نسبة التحاق أوروبيين بحركة داعش[30].

اللافت في تصاعد الأحزاب اليمينية في السنوات الأخيرة هو إشارة العديد من هذه الأحزاب إلى الإسلام أو الجهاديين؛وهذا دليل انتقال التركيز من الأيديولوجية الى الأفراد[31]؛وهذا التطور على قذر كبير من الخطورة للان يستهدف قرابة 45مليون مسلم في القارة الأوروبية وحدها.وأخطرها في الموضوع هو انتقال الكثير من التوجهات و السياسات من الهامش إلى التيار السياسي الرئيسي محتلة مكانة محورية فيه. هذا الموضع يمنح تطبيعا متزايدا مع الرأي العام ويضفي الشرعية على خطاب الأحزاب المتطرفة المعادية للمسلمين حتى ولو بطريقة غير مباشرة ؛وبعد أحداث شارلي ايدو تغيرت طبيعة ومنهج الاسلاموفوبيا فباتت الأحزاب الرئيسية الأوروبية تسلم جميع الأحداث التي تحصل في أوروبا كما يفعل اليمين المتطرف.

ولا تغيب العوامل النفسية عن محاولة تفسير الظاهرة وهي تركز على الخصائص الشخصية و التوجهات القيمة لداعمي اليمين المتطرف ويرى "ثيودور ادورنو" ان الفكر المتطرف ينبع من الطبيعة النفسية للأفراد التي لا تستطيع العيش في مجتمع متعدد وتميل لتفكير وفق نمط ثابت[32].إما سيمون ليبست فيؤكد على إن أفراد طبقات الدنيا يتعرضون للعديد من الخبرات مثل العقاب و التوتر والتي تجعلهم أكثر إنتاجا للعداوات التي يتم التعبير عنها في صورة مختلفة مثل التحيز الديني و السلطوي. إما الدراسات النفسية التي تهتم بصراعات الجماعات فتؤكد ان الأقليات تصبح كبش فداء أمام إحباط الأفراد المنتمين الأغلبية نتيجة لافتقادهم المكانة أو لموارد وهو الأمر الذي يلاحظ في التوجهات العدوانية تجاه الأقليات.

---

[30] مروة فكري؛ **مسلمو أوروبا وتجدد صعود اليمين المتطرف**؛ في:مجموعة مؤلفين نادية محمود مصطفى(اشراف) **قضايا و نظرات: تجديد الوعي بالعالم الإسلامي و التغيير الحضاري**؛تقرير ربع سنوي (العدد1)(مركز الحضارة للدراسات السياسية؛مارس2016) ص35.

http//www.researchgate.net/puplication/306413474-mslmw awraba wtjdd-swd-alymn-almttrf.

[31] المرجع نفسه.

[32] T. Adorno, The Authoritaran Personality, New York: Harper and Row, 1950.

وأخيرا يبرز تفسير سياسي ينطلق من أزمة الأحزاب التقليدية أو أحزاب الوسط وهو ما تعرف بنظرية السياسة الجديدة التي يؤمن مؤيدوها إن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للاستجابة للمشكلات التي تطرحها المجتمعات الحالية وان المناخ السياسي يميل بالتدرج إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية..وأصبحت الأحزاب التقليدية الأوروبية غير قادرة على تحقيق أغلبية مستقرة لذلك هي مجبورة على التعامل مع الأحزاب اليمينية المتطرفة.

المطلب الثاني: أهم الحركات والتنظيمات اليمينية في أوروبا

تعد ظاهرة انبعاث الحركات و التنظيمات اليمينية المتطرفة إحدى الظواهر القديمة المتجددة التي شهدتها أوروبا خلال العقدين الأخيرين ؛حيث تشير الإحصائيات إلى وجود العديد من الحركات ذات التوجه اليميني المتطرف في مختلف أنحاء أوروبا؛ وهذه الظاهرة لا تقتصر على دولة دون الأخر فمنذ مطلع التسعينات حتى اللحظة الراهنة يلاحظ انبعاث هذه الحركات في المجتمعات الأوروبية المعاصرة و ان تفاوتت و تباينت أسبابها و مظاهرها و نتائجها تبعا للاختلاف المجتمعات و تباين أنظمتها الاقتصادية و السياسية ؛كان بعضها وراء تنفيذ العديد من أعمال العنف و الهجمات الإرهابية التي راح ضحيتها المئات من الأشخاص خاصة من الأجانب و الأقليات؛ وتعتبر هذه الحركات و التنظيمات امتداد للحركات و التنظيمات النازية و الفاشية التي سادت في أوروبا في القرن العشرين؛ ومن أشهر هذه الحركات نذكر:

-النازيين الجدد:

هي حركة دولية سياسية أيديولوجية عنصرية متطرفة توصف بالنازية وتسمى أيضا بالفاشية تنتشر هذه الحركة في الدول التي غالبية سكانها من البشرة البيضاء خاصة في أوروبا؛ومعروف عن هذه لحركة أنها تتبع أهداف و مبادئ الاشتراكية القومية أو النازية وهي هي فكر حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني الذي تأسس عام 1919؛والذي حكم ألمانيا من عام 1933الى1945تحت قيادة زعيمها ادولف هتلر و تقوم ركائزها على مبدأ القيادة ؛الدولة الشمولية ؛الاقتصاد الموجه والقومية؛بالإضافة إلى العنصرية الأيديولوجية ومعاداة السامية. والنازية الجديدة تهدف إلى إحياء أفكار و تقاليد الاشتراكية

القومية كونها النظام السياسي الأنسب حسب النازيين الجدد و تسعى إلى تعزيز هذا مثل القومية و الفاشية والعنصرية و العداء وإرهاب الأجانب ومعاداة الإسلام.

وتستخدم الحركات النازية الجديدة رموز النازية مثل الصليب المعقوف والتشيد با"ادولف هتلر"؛ ولها علاقات بمختلف الحركات المتطرفة التي تؤمن بتفوق الجنس الأبيض؛ وتنشط هذه الحركات ضمن شبكات دولية[33] .كما تتنافى هذه الحركات بشكل واضح في عدد من الأشكال و بين مختلف الفئات الاجتماعية؛ ترتبط هذه الحركات عضويا بقوى يمينية متطرفة ناشطة و فاعلة في المجتمع تتمتع بحرية العمل و لها بعض الممثلين في البرلمانات و مجالس النواب و المحافظات وبسبب ذلك تحصل على الدعم المالي للممارسة نشاطها و يعتقد النازيون الجدد بالتفوق البيولوجي للجنس الأبيض أو العرق الاري؛ويعتبرون اختلاط الأجناس جريمة كبرى لذلك فهم يرفعون شعار"الثورة البيضاء"؛ويؤمنون إن العنف هو الوسيلة لضمان سيادة العرق الأبيض و ترتبط عادة الكراهية العنصرية بكراهية الأجانب التي تستهدف أي شخص يختلف باي شكل من الأشكال ففي ألمانيا توجه النازية الجديدة عداءها ضد اليهود وتعتقد بوجود مؤامرة يهودية تهدف لسيطرة على العالم و تدمير الثقافة الارية ؛لهذا فهاجس النازيين الجدد هو كشف المؤامرة اليهودية الماسونية.

حيث يعتبرون محرقة اليهود كذبة تدخل ضمن هذه المؤامرة؛كما إن النازيين الجدد يعارضون الهجرة ويحملون المهاجرين مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي[34] ؛لذلك فهم يستهدفون المواطنين من ذوي البشرة الداكنة والمعارضين السياسيين وممثلي الثقافات الأخرى؛وقد تزايد نشاطها و ذاع صيتها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ؛فرغم تباينها في العمال و الوسائل لأنها تتفق جميعا تحت شعار واحد هو التهديد و الخطر الطي يمثله الوجود الإسلامي على الحضارة الأوروبية و قيمها في قلب القارة

---

[33]– Peater John; **Neo-Nazism**.on site:
http://www.jewishvirtualibarary.org/jsource/judiaca/ejud00020015014689.html ;in: 12-04-2013.

[34]هبة مظهر؛ **النازيون الجدد يثيرون الرعب في أوروبا**؛ على الرابط :

Http://www.masrees.com/12834259

ذاتها؛وعليه ترى هذه الحركات انه يجب على السياسة الأوروبية ان تتصدى لهذا الخطر عبر تحجيم هذا الوجود مرحليا أو القضاء عليه استراتيجيا ؛وتعرف أفكارها انتشارا بين لشباب خصوصا وعلى نطاق واسع حيث تصاعدت مشاعر القومية المتشددة والخوف على الهوية الثقافية بسبب الهجرة وتنامي النفوذ الإسلامي ؛وكانت هذه الحركات وراء سلسلة من أعمال العنف بما في ذلك جرائم قتل ضد الأقليات و الأجانب و المهاجرين و يستخدم النازيون الجدد عدة أساليب لترويج و الدعاية للافكارهم مثل لموسيقى و الانترنت و مواقع التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى المظاهرات[35].

-حليقي الرؤوس:

يقصد بحركة حليقي الرؤوس أولئك الذين يحلقون شعر رؤوسهم ؛ويتميزون بزي خاص و ينتسبون من خلال أفكارهم و مواقفهم السياسية إلى جماعات اليمين المتطرف ذات النزعة العدوانية كما يتميزون بكراهية الأخر و رفض التعايش بين الثقافات ؛ظهرت هذه الحركة في لندن في الستينات من القرن العشرين بين شباب الطبقة العاملة و انتشرت فبمناطق أخرى في المملكة المتحدة وبعدها في بلدان أخرى من العالم ؛كانت في البداية عن حركة شبانية ذات طابع موسيقي وأسلوب حياة خاصة بعيدة عن السياسة و العنصرية الى غاية التسعينات عندما أبدى البعض من حليقي الرؤوس حركة عنصرية بدأت في الانتشار في مختلف أنحاء أوروبا؛خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في عدد من البلدان خاصة الدويلات المنبثقة عن الإتحاد السوفيتي؛وتتكون هذه الجماعات غالبا من خريجي السجون و العاطلين عن العمل و الجنود المسرحين و المراهقين ومشجعين كرة القدم المتعصبين "الهوليكانز"ترتكز إيديولوجيتهم على الدفاع عن الجنس الأوروبي الأبيض مما يعتبرونه هجوم من الأقليات و المهاجرين مثل اليهود و الغجر و المسلمين؛وكانت هذه الحركات وراء العديد من أعمال العنف و الإجرام مثل مهاجمة المسلمين في الصرب ومضايقة الغجر في المجر؛كما شهدت ألمانيا سلسلة من أعمال العنف في عام 1992كان هناك أكثر من 2500هجمة عنصرية ؛بما في ذلك 697حريق مفتعل ؛و17جريمة قتل

[35]سهام احولين؛ **النازيون الجدد يعودون بقوة ويزحفون الى أوروبا**؛ على الرابط:
http://www.almassea.press.ma/node/345.

ارتكبها حليقي الرؤوس وفي الآونة الأخيرة برزت روسيا باعتبارها الجبهة الجديدة لنشاط حليقي الرؤوس المتطرفة حيث أصبحت نواة لهذه الحركات التي تقول أن هدفها تطهير روسيا من الأعراق الأخر[36].

وفي إيطاليا يرتبط إرهاب اليمين أو الإرهاب الأسد في إيطاليا ارتباطا وثيقا بالفاشية و تتمثل أهم تنظيماتها في:

-جماعة النظام الجديد :

نشأت عام 1956كمجموعة سياسية مستقلة بعد انشقاقها عن الحركة الاجتماعية الإيطالية رسمت نفسها كجبهة وطنية فاشية وطنية جديدة ورغم تركز اهتمامها على النظام الثقافي السياسي إلا أنها كانت تنظيم ثوري يتسم بالتعددية و اتساع الهياكل ؛ينطلق الخط الفكري للمنظمة من إن النظام الديمقراطي خصم و عدو انطلاقا من ذلك سعت إلى تأكيد أفكارها و مبادئها بطريقة شرعية من اجل الوصول لسلطة .إرادة البقاء عند الثورة أضفت الشرعية على حقها في اللجوء إلى العنف المضاد؛ونظرا لتنامي خطورتها أصدرت الحكومة الإيطالية قرارها بحلها و مصادرة أموالها في اكتوبر2000[37].

-المركز الثقافي:

يعتبر من اخطر الحركات و المراكز التي تكونت في حقبة الثمانينات ؛ بعد انهيار العديد من التنظيمات المتطرفة في إيطاليا سعى هذا المركز إلى استقطاب الأشخاص ذوي الاحتياجات المتطرفة إلا أنها تحجم عن تنفيذ أعمال العنف لأنها لم تحض بالتأييد الكافي[38] .

فرنسا: يتميز اليمين المتطرف في فرنسا بالعنصرية والكراهية الشديدة للأجانب ومن أهم التنظيمات:

-اتحاد العمل القومي الأوروبي:

ظهر سنة 1996 يعتنق الفكر الفاشي؛ عمد إلى نشر أفكاره من خلال جريدة "أوروبا لنا"يهدف إلى طرد لمهاجرين و إعادتهم إلى أوطانهم؛ويرى عن هتلر كان محقا في

---

[36] Robert mare ;a subcture of a destroyd idiology,in Http://www.oocities.org/petrin/skinhead.htm.

[37] خليل حسين ؛ **النظام الدولي الجديد والمتغيرات الدولية** ؛(بيروت: دار النهل اللبناني ؛2009)؛ص ص333-340.

[38]احمد يوسف التل ؛**الإرهاب في العالمين العربي والغربي**؛(عمان: دائرة المنشورات و الطبع1998)؛ص360.

اعتقاده بتفوق جنس على أجناس أخرى؛ويعتبر اتحاد العمل القومي الأوروبي مسؤولا عن الاعتداءات التي وقعت ضد المنشات و المكاتب اليهودية أو المرتبطة باسرائل ؛وقد تم حضر نشاد اتحاد العمل القومي الأوروبي عام 1980وقدم زعيمه للمحاكمة ؛إلا أن حل الإتحاد لم يحل مشكلة المنظمات المتطرفة إذ استمرت منظمة أخرى في عملياتها الموجهة ضد الأقليات حيث وقعت اعتداءات على المعابد والمقابر و المطاعم التي يأتونها ؛كما وقعت اعتداءات على بعض أبناء الأقليات الأخرى من بينهم العرب.

منظمة جيل الهوية: -

منظمة متطرفة تتكون من شباب يقولون أنهم الجيل الجديد للفكرة القديمة ؛شعارها فرنسا للفرنسيين يقود هذه المجموعة شاب يدعى" فيليب فاودون " وهو قائد فرقة غناء تؤدي طابع الروك؛ قامت هذه المنظمة بسلسلة من الأعمال الانتقامية ضد المسلمين في فرنسا ؛ففي سنة 2012قام عناصر من هذه المنظمة بالتظاهر فوق بناية مسجد في طور البناء في مدينة "بواتييه"؛تعبيرا عن رفضهم قرار بناء هذا المسجد؛ رافعين لافتات تحمل شعارات مناهضة للهجرة.

بريطانيا: وفي بريطانيا ظهرت تنظيمات المتطرفة أبرزها:

رابطة الدفاع الإنجليزية:

تأسست منذ سنة2009؛وهي رابطة تجمع عدد من الانجليز الذين يناهضون "الإسلام المتطرف" حسب قولهم؛تهاجم المسلمين و الأجانب من الهنود و الباكستانيين في ضواحي المدن البريطانية ؛ وتعتبر أنهم يهددون النقاء العنصري للبلدان الأوروبية؛وتقول أنها تسعى إلى المحافظة على الثقافة الإنجليزية الخالصة ؛وتشكل ما يسمى "رابطة الدفاع" قوة ضغط على لحكومة كي تغير سياستها اتجاه المهاجرين خصوصا المسلمين ؛وينشط أعضاء هذه المنظمة في المدن المختلفة ؛ويرفعون شعارات الكراهية و يعتدون على الأجانب خصوصا في شرث لندن حيث تكثر الجاليات الأسيوية. كما أنها ترتبط بعدد من الروابط في فرنسا وهولندا وتسعى إلى إقامة رابطة الدفاع الأوروبية[39].

[39] Mathew Goodwi ;The Roots Of Exterm The English Defence League and Counter Jihad Challeng ;On Site

- التنظيمات الجهادية الإسلامية في أوروبا:

- ✓ من اجل بلجيكا:هو تنظيم سلفي يهدف إلى تطبيق الشريعة في بلجيكا؛ ويشجع على حمل السلاح وتدريب أعضاؤه عليه؛ ويؤمن مقاتلين لجبهة النصرة في سوريا؛ وللمجموعات المتطرفة الأخرى ويخطط للارتكاب أعمال عنف داخل بلجيكا.
- ✓ المجموعة المقاتلة الإسلامية المغربية:كان لها دور مهم في الهجمات على قطارات العاصمة الاسبانية مدريد في عام2004.
- ✓ جماعة الشريعة الإسلامية: تتنافى نشاطات هذه الجماعة خصوصا في برلين ؛ ومناطق أخرى في ألمانيا ؛وتحاول فرض مجتمع اسلاماوي متشدد داخل المجتمع الألماني.
- ✓ جماعة "الدين حق":هي جماعة سلفية جهادية تدعم تنظيم داعش ؛ تتبنى خطابات الكراهية تم حظرها بعد قرار وزاري وتنشط هذه المجموعة في كولونيا.
- ✓ منظمة أنصار الأسير:وهو تنظيم سلفي ينشط داخل السجون الألمانية و ينتمي غالبيتهم إلى مجموعات جهادية يقضون عقوبة السجن في السجون الألمانية.
- ✓ الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة: مقرها جنوب مدينة "مانشستر" هي جزء من الحركة الإسلامية المتطرفة العالمية التي تستقي أفكارها من تنظيم القاعدة.
- ✓ جماعة المهاجرين: أسسها الداعية "عمر بكري" ودعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في بريطانيا؛وصدر قرار بحظر الجماعة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب عام 2010.

http//wwwchthamhouseorg/Sites/Default/Files/Public/Research/Europe/031pb-Goodwin.pdf.

- ✓ مجموعة مسلمين ضد الحملات الصليبية: تدعو هذه المجموعة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية داخل المجتمع البريطاني؛ وهدفها البعيد المدى هو إقامة إمارة إسلامية في قلب أوروبا[40].

الهجمات الإرهابية الدامية التي عرفتها أوروبا:

عام2004:في11مارس عام 2004وقعت تفجيرات مدريد؛وهي سلسلة من التفجيرات التي استهدفت السكك الحديدية في العاصمة الاسبانية؛وأسفرت عن سقوط191 قتيلاو1755 مصابا وتم توجيه الاتهام لخلية تستلهم أفكار تنظيم القاعدة.

عام2005: في 07 جويلية عام 2005وقعت تفجيرات لندن؛ وهي سلسلة تفجيرات استهدفت قطارات الإنفاق في العاصمة البريطانية وحافلة من طابقين ؛ونفذ أربعة من المتشددين هذه الهجمات التي أسفرت عن مقتل 50شخصا وإصابة 700اخرين.

عام2010: في 11ديسمبر عام 2010وقعت تفجيرات ستوكهولم إذ انفجرت قنبلتان في وسط العاصمة السويدية مما أسفر عن مقتل الانتحاري و إصابة شخصين؛ وتبين من التحقيقات ان منفذ الهجوم متشدد من أصول شرق أوسطية ؛استاء مما اعتبره صمتا سويديا على إهانة نبي الإسلام.

عام2011: في الثاني من مارس عام2011وقع حادث فرانكفورت؛ا ذ أطلق متشدد من أصل الباني النار في مطار فرانكفورت بألمانيا مما أدى الى مقتل شخصين وإصابة اثنين آخرين وتبين أن الجاني كان يحاول استهداف حافلة تابعة للقوات الجوية الأمريكية في المطار. والقي القبض عليه وصدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة.

عام 2012:بين و 19و11مارس عام2012؛وقعت ثلاث عمليات في تولوز ومونتبان في فرنسا؛ أسفرت عن مقتل سبعة اشخص وإصابة خمسة آخرين وقد وقع الهجوم الأول في 11مارس غفي تولوز واسفر عن مصرع جندي فرنسي؛ ووقع الهجوم الثاني في15مارسواسفر عن مصرع جنديين في مونتبان؛ ووقع الهجوم الأخير في 19مارس و أسفر عن مصرع أربعة أشخاص من بينهم ثلاثة أطفال في مدرسة يهودية وتبين ان

[40] خارطة الجماعات المتطرفة في أوروبا و مصادر تمويلها؛ المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب و الاستخبارات ؛وحدة الدراسات و التقارير http//www.europarabct.com . :

منفذ هذه لحوادث شخص واحد متشدد يدعى محمد مراح؛ وقد لقي حتفه برصاص الشرطة.

عام2014: في 24ماي من2014فتح مسلح النار على المتحف اليهودي بالعاصمة البلجيكية بروكسل مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص و القي القبض على المتهم وهو فرنسي من أصل جزائري؛ له صلة بتنظيم الدولة الإسلامية.

عام2015: في 13نوفملر 2015 وقعت هجمات في العاصمة الفرنسية باريس؛التي تعرضت لسلسلة هجمات متزامنة؛ أسفرت عن سقوط130 قتيلا غالبيتهم من الشباب إضافة الى 350جريحا. واستهدفت الهجمات مسرح باتاكلان في باريس وإستاد دو فرانس وعدد من المقاهي ومطاعم العاصمة وتم توجيه الاتهام لمتشددين من أصول مغربية.

عام 2016:في 19ديسمبرمن 2016دهست شاحنة يقودها متشدد حشدا من الناس في السوق بالعاصمة الألمانية برلين ؛مما أسفر عن مقتل 12سخصا وإصابة 50اخرين. وقتل منفذ الهجوم ويدعى أنيس العامري لاحقا برصاص الشرطة الايطالية في مدينة ميلان في 23ديسمبر2016[41].

[41] هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الالفية ؛ https//www.bbc.com-arabic-wor BBC News Arabic

خلاصة الفصل الأول:

تعد ظاهرة الإرهاب الدولي من بين الظواهر التي حظيت بقدر هائل من التعاريف؛إلا أنها لم تحقق حتى الآن الإجماع علي أي تعريف؛بالرغم ان هذا المفهوم بلغ سيطه في حقل المؤتمرات و الندوات التي تعنى بالمسائل الأمنية و يعتبر ظهور الإرهاب في دول المغرب العربي أمرا منطقيا مثله مثل باقي المناطق في العالم إلا انه يختلف من دولة إلى أخرى تبعا للاختلاف ظروف كل دولة سياسيا و اجتماعيا. كما نجد قيام و انتشار الظاهرة الإرهابية فبلاد المغرب العربي يعود إلى عدة أسباب المتمثلة في طبيعة البنى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية السائدة إذ إن شعوب المغرب العربي كانت تعاني من التهميش و الإقصاء السياسي أي حصر كل السلطات وعوامل العيش الكريم في يد الدولة لا الشعب؛ بالإضافة إلى تقارب الأيديولوجيات و أفكار التنظيمات الإرهابية بين بلدان المنطقة هذا ما سهل انتشار الظاهرة الإرهابية وزادها قوة و توسعا مخلفة أثارا اقتصادية و اجتماعية و سياسية أثرت عل المغرب العربي بشكل كبير.

وقد أصبح الإرهاب الدولي عابر للأوطان نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية؛و التي كانت في بداية ما عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في تشكيل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف.وقد تأثرت المنطقة الأوروبية بظاهرة الإرهاب مثلها مثل باقي الأقاليم ؛بعدما استفحلت الهجومات و العمليات الإرهابية في المدن الأوروبية الكبرى .وعلى غرار أحزاب اليمين المتطرف في الدول الأوروبية ترى أوروبا إن منشأ الإرهاب على أساس عقائدي أي ان مصدره هو الإسلام المتواجد في القارة الأوروبية.إلا إن تنامي صوت اليمين المتطرف يعكس في الواقع أزمة النظم السياسية الأوروبية فصعود تيار اليمين المتطرف في أوروبا لا يرجع إلى قونه الذاتية أو الحاجة الشعبية له فحسب و إنما يعبر عن أزمة مستحكمة لليمين المعتدل في أوروبا إلى حد سواء؛ فهذا التنامي للأحزاب اليميني يطرح تحديد او تهديدا لمكتسبات الحداثة وقيم التنوير في المجتمعات الديمقراطية الغربية .

الفصل الثاني

سياسات الأورو مغاربية في مكافحة الإرهاب وبروز التعاون الأورو مغاربي

كما تم التطرق إليه ضمن الفصل الأول يبقى الإرهاب داخل أوروبا و في دول المغرب العربي تهديدا لحياة الدول و البشرية بصفة عامة؛ ففي منطقة المغرب العربي تفاقمت التهديدات الأمنية حيث أصبح العنف و الجريمة و الإرهاب هي العنوان البارز في الوسائل الإعلامية وعرفت نموا واسعا في المنطقة؛ وفي أوروبا شهدت الجماعات المحلية الإرهابية تزايدا كبيرا و هجمات دامية منها هجمات مدريد وباريس؛ وتستمر الجرائم في تهديد المجتمعات الأوروبية مما استدعى ضرورة مكافحة هذه الظاهرة ؛فقد حاولت بلدان المغرب العربي في هذا الشأن تعزيز التعاون في إطار مواجهة الإرهاب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و هذا على المستوى الوطني في عدة مجالات الأمنية ؛السياسية ؛القضائية .كما تبنى الاتحاد الأوروبي سياسات و استراتجيات من اجل محاصرة الجماعات الإرهابية و العمل على تطويقها حيث وجدت أوروبا نفسها لا تستطيع حل مشاكلها بمفردها وهي بحاجة إلى مساعدة الشركاء المتوسطيين ومن بينهم شركاء المنطقة المغاربية في مجال تطويق الإرهاب. ولهذا سعى الاتحاد الأوروبي إلى خلق حزام من الأصدقاء لأنه بات يدرك أن أمنه مرتبط بأمن جيرانه وأصبح من الصعب الفصل بين الأمن القومي لدولة عن باقي لدول لمجاورة هذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تامين حدوده واعتبرها إحدى المظاهر الأساسية لمكافحة التهديدات و على رأسها الإرهاب؛ لذلك ظهرت فكرة التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الإرهاب؛ وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث لأول: جهود واستراتجيات الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب

لقد بادرت دول الاتحاد المغاربيى إلى تنسيق الجهود المحلية للإيجاد حلول و آليات للقضاء على الإرهاب ؛ فوضعت استراتجيات واليات و اطر تعاونية مشتركة في مكافحة الخطر المشترك (الإرهاب)؛ سواء في الجانب الأمني أو العسكري أو السياسي أو الدبلوماسي ؛ وفي هذا المبحث سنتعرف على آليات مكافحة الإرهاب التي اعتمدها الاتحاد المغاربي.

بداية لابد من الإشارة إلى ما لم ينجح في تحقيقه اتحاد المغرب العربي قد نجح فيه تنظيم القاعدة في لم شمل الجماعات الإرهابية و اندماجها في تكتل واحد عبر كافة هذه البلدان وهذا ما يؤدي بدوره إلى عدم التكامل و الانسجام السياسي لهذه البلدان المغاربية بسبب غياب الإرادة السياسية و الخلافات الثنائية؛ وهدا ما حدث بين الجزائر و المغرب حول قضية الصحراء الغربية ؛ بالإضافة إلى عدم وجود بوادر التعاون الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي بين هذه البلدان ؛وهذا من شانه ان يعرقل أنظمة وحكومات هذه الدول في وضع استراتجيات واليات واطر تعاونية مشتركة من اجل التصدي للإرهاب.

رغم ذلك ظهرت بعض المحاولات في شكل ندوات مؤتمرات و لدراسة الملفات الأمنية الشائكة التي تهدد هذه البلدان؛ بالإضافة إلى التعاون العسكري وتبادل المعلومات حول مختلف التهديدات المشتركة[1].

فيما يخص التعاون لاستخباراتي و الأمني تم تعزيزه بعد اجتماع طرابلس في 23 أفريل 2007 لمواجهة تهديد القاعدة ؛حيث اعتمدت بلدان المنطقة الخمسة نظاما جديدا لتعزيز التنسيق بين أجهزتها الاستخباراتية ؛كما اعتمدوا على خطة لتبادل المعلومات و التعاون في ملاحقة التنظيمات المسلحة في المنطقة و ذلك بمشاركة المدير العام للأمن الجزائري "علي تونسي" ونظيره المغربي "شرقي إدريس" و المدير العام للأمن الوطني السابق في تونس "عبد الستار بذور" وأمين اللجنة الشعبية للأمن السابق في ليبيا "ناصر المبروك عبد الله" ومدير الأمن الموريتاني "محمد ولد الشيخ محمد احمد".

وفي هذا الشأن عرض ممثلي جهاز الأمن الجزائري آليات مكافحة الإرهاب في بلدانهم ؛وقدم المشاركون معلومات عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ ومواقعه بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات التي تستخدمها الجماعات المسلحة.

1- رشيد خشانة ؛ **بلدان المغرب العربي تعزيز التعاون الاستخباراتي بعد اجتماع طرابلس لمواجهة تهديد القاعدة ؛صحيفة الحياة اللندونية** 2007/04/30نقلاعن

http://wwwlibyaforum.org/archive

وعلى الرغم من استمرار الخلافات السياسية التي تشل مؤسسات الاتحاد المغاربي منذ أكثر من 12 سنة ؛ وفي مقدمتها النزاع المغربي و جبهة البوليزاريو ؛ فان تصاعد خطر التفجيرات الإرهابية ساهم في تكريس تقارب بين بلدان المنطقة لمواجهة الخطر المشترك المتعلق بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2].

و في الإطار القانوني سخرت دول المغرب العربي ترسانة قانونية متعددة الأبعاد تتضمن قوانين وتشريعات تهدف إلى عملية المنع ومكافحة الإرهاب في المنطقة وتختلف التشريعات الوطنية القانونية لمنع مكافحة الإرهاب من دولة إلى أخرى.

أولا-الجزائر: لم تكتف الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب بإصدار النصوص القانونية المتعلقة بالوئام والمصلحة الوطنية فحسب؛ بل تعداه إلى إقرار عديد من النصوص القانونية الردعية المتعلقة بمكافحة الظاهرة الإرهابية ما بعد ارتكاب الجريمة الإرهابية فأصدرت المرسوم التشريعي رقم92- 03المتعلق بمكافحة الإرهاب[3]؛ والذي صدر بعد الأمر رقم 95-10 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية ؛ و الامررقم95-11 المعدل قانون العقوبات ؛والذي اقر عقوبات قاسية على كل من يقوم بأعمال تخريبية أو إرهابية ماسة بأمن الدولة[4]؛ حيث تم رفع عقوبة على سبيل المثال من لسجن المؤبد إلى الإعدام؛ ومن السجن المؤقت إلى 10سنوات لى20سنة لكل من يقوم بجرائم تتضمن أنشطة إجرامية إرهابية تخريبية تهدد امن الدولة ؛ويعاقب بالسجن المؤبد كل من يقوم بتأسيس جمعية أو منظمة أو ينتمي إليها؛ ويكون هدفها ترهيب أو ارتكاب أعمال التخريب أو العنف؛ ويضاف إلى ذلك الحجز و الحرمان من الحقوق الوطنية لفترة تتراوح بين سنتين و 10سنوات[5].

بالإضافة إلى القانون رقم:05-01 المعدل و المتمم؛ المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتها؛ والذي كان له فضل كبير في محاربة الظاهرة الإرهابية

---

[2] المرجع نفسه.

[3] مرسوم تشريعي رقم 92-03المؤرخفي:30سبتمبر1992 متعلق بمكافحة الارهاب ؛ **الجريدة الرسمية** (الجزائر)العدد70(1992/10/05).

[4] المادة 87مكررة من قانون العقوبات.

[5] المادة 87مكررة 09من نفس القانون.

وتجفيف منابع الأموال الغير المشروعة المترتبة عن الأعمال الإرهابية؛وكذا المستخدمة في تمويلها[6].

ثانيا-المغرب: أقرت المغرب بدورها نصوص تشريعية هامة في مجال مكافحة الإرهاب يأتي في مقدمتها القانون رقم03-03بتاريخ 2003/05/28المتعلق بمكافحة الإرهاب والذي حدد الأفعال التي تعتبر أعمالا إرهابية خاصة تلك الأفعال التي تمس النظام العام وتستخدم فيها وسائل الترهيب والعنف؛ وتشمل أفعال الاعتداء على الأشخاص بمختلف صورهم (التزوير و التخريب والاختطاف باستعمال الأسلحة و المتاجرة بها)؛ حيث سنت لها عقوبة قاسية تتراوح مدتها من10الى 20سنة وقد تصل إلى المؤبد[7].

إضافة إلى ذلك عاقب المشرع المغاربي على كل من يقوم بتقديم مساعدات لمرتكب الأفعال الإرهابية بالسجن من05الى20سنة وغرامة مالية من 500.000درهم للشخص الاعتباري دون الإخلال بالعقوبات التي تقع على مسيري هذه الأشخاص الاعتبارية وتضاعف العقوبات المذكورة في حالة العودة أو إذا استخدمت في ذلك تسهيلات توفرها وظيفة الجاني[8].

وفي إطار محاربة مصادر تمويل الإرهاب اصدر المغرب الظهير الشريف رقم 147-93-01في 1992/02/26؛ المتعلق بممارسة نشاط مؤسسات الائتمان و مراقبتها والذي أجاز للوكيل العام للملك حق طلب معلومات حول أية عملية مشتبه في مصدرها لأنه غير مشروع أو مشتبه في كونها مرصودة من اجل تمويل عملية إرهابية ؛ حينها يمكن تجميد الأموال و اتخاذ تدابير متعلقة بالتحقيق.

ثالثا-تونس: سيرا على الخطى التي قامت بها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب؛ سعت تونس الى تعزيز قوانينها في مكافحة الإرهاب فعمدت إلى إضافة بنود وأحكام كفيلة بتجريم و محاربة الظاهرة؛ من بينها المادة 52مكرر من قانون العقوبات؛ المضافة بمقتضى التعديل الذي قامت به سنة 1993.إذ ورد في المادة المذكورة الأفعال التي

[6] القانون رقم 05-01المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتها؛ المؤرخ في 06فبراير2005.
[7] القانون المغربي رقم03/03المنفذ بمقتضى الظهير الشريف رقم140-03-01المؤرخ في28 ماي2003.
[8] المادة 219؛ المرجع نفسه.

وصف أنها جرائم إرهابية؛ والمتمثلة في كل عمل فردي أو جماعي يهدف للنيل من الأشخاص او الممتلكات مستخدما أسلوب الترويع.

واستكمالا للجهود التي بذلتها تونس في مجال مكافحة الإرهاب أصدرت بعد ذلك القانون رقم75-2003 و المتعلق بمكافحة الإرهاب؛ ومنع عمليات غسيل الأموال فجرمت بمقتضاه كافة أشكال العنف و التحريض عليه ؛ وكافة الأعمال القائمة على أساس التعصب الديني[9].

المطلب الثاني: آليات الدول المغاربية لمكافحة الإرهاب على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي

إن المشكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الدول خاصة العربية (كالفقر و البطالة...) هي التي تدفع الأفراد وجماعات هذه الدول للجوء الى القوة و العنف لضرب مصالح مستغليها وناهبي خيراتها أو للتعبير عن مشاعرهم عن هذا الوضع القاسي الذي تعاني منه.

وشكل العامل الاقتصادي دافعا أساسيا من الدوافع التي تحرك الإرهاب في المغرب العربي؛ فالعمليات الإرهابية تهدف إلى الإضرار باقتصاد دولة ما عن طريق تدمير منشاتها الاقتصادية الهامة؛ والتي تعتمد عليها هذه لدول في اقتصادها كمهاجمة المنشات السياسية ؛وذلك يهدف إلى إثارة الرعب و الفزع بين المتعاملين معها.

وفي حالة منطقة لمغرب العربي فان حالة سوء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ليست المصدر الوحيد للإرهاب ؛ولكنها يمكن أن تخلق ظروف تؤدي لتطرف و العنف و الإرهاب ؛وهناك عدة عوامل التي ساهمت في عملية التطرف و الإرهاب بسبب الظروف الاجتماعية لاقتصادية السيئة ؛ومن المعروف أن الإرهاب و التطرف يغلب في الغالب في المناطق الحضرية ؛أين يكون الناس في مواجهة الظروف الاجتماعية المنحطة؛ إذ يمكن القول إن الناس الذين يعانون من التهميش الفقر و البطالة و يعانون من الظروف الصعبة هم الذين يتأثرون أكثر من الناس الذين يتمتعون بكل شروط الحياة الحسنة؛ وبالتالي هذا ما يدفعهم إلى استعمال العنف و الانخراط في الجماعات الإرهابية

[9] القانون 2003-75المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع عمليات غسيل الأموال.

مثلا في الجزائر و التي كانت تعاني من تدهور في المجال الاقتصادي منذ بداية التسعينات بسبب غياب الاستثمارات الضرورية لتجديد التجهيزات و المعدات و صيانتها ؛إضافة إلى تفاقم الديون الخارجية و اخطر ما فيها إن القروض القصيرة المدى تشكل الجزء الأكبر فيها؛ ما يخلق أزمة المديونية[10].

فان الحكومة عملت على تعيين رئيس الحكومة "رضا مالك" واستبداله بالرئيس السابق "بلعيد عبد السلام" أين سجلت حكومته فشلا في صون الحريات لعامة و على رأسها حرية الصحافة و إدارة الاقتصاد؛ خاصة وان بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الجزائر في 1993 أوصت بضرورة خفض الدينار بنسبة 50بدلا من تحقيق نمو مقدار2 لعام1993فان الناتج الداخلي الخام تراجع بنسبة 4في نفس السنة ؛ وسجل الإنتاج الزراعي انخفاضا بمقدار 15ووصل العجز في الميزانية إلى حدود 190مليار دينار.

أما ارتفاع نسبة الديون في نفس السنة بلغت 26مليون دولار وتراجع أسعار النفط لم تجد الحكومة خيار أخر سوى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك لإعادة الجدولة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني حيث تضمن عدة مبادئ تصحيحية؛ بعد ذلك تم الانتقال إلى اقتصاد السوق في عهد رئيس الحكومة "مقداد سيفي" بعد استقالة "رضا مالك" والذي قام بدوره بعدة إصلاحات ساعدت على إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني و امتصاص الحجز المتراكم خلال السنوات السابقة؛ وتحسين الأوضاع الاجتماعية المتأزمة وانعكاسات الأوضاع الأمنية.

في بداية 1996وبعد تعيين "احمد أويحي" رئيسا للوزراء؛ و لذي أعلن بدوره في 1998/01/21ان الهدف من حملة الحكومة لمكافحة الإرهاب في ظل حالة الطوارئ هو محاربة ومقاومة وقضاء على الجماعات الإرهابية على ارض الواقع؛ وحماية المنشات الاقتصادية والمباني الإدارية و المواطنين في جميع أنحاء البلاد؛ ووفقا للمسؤولين الجزائريين في البلاد تم شن إستراتجية واسعة لمكافحة الإرهاب و التي تهدف لى ما يلي:

10 احمد عبد العظيم مصطفى المصري؛ المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري و القانون المقارن؛ (اطروحة دكتوراه؛ كلية الحقوق جامعة الزقازيق2004/2003)؛ص 218.

-تعبئة السكان ضد الإرهاب من خلال التوعية وجمع المعلومات ؛التصدي لتشكيل شبكات الدعم من لجهات الرسمية وكذلك الغير الرسمية للوصول إلى الإرهابيين؛ بعيدا عن المدن و المراكز الحضارية ؛ حصر الإرهابيين في مناطق غير مأهولة بالسكان ومنها تجسيد الخطط التكتيكية ؛تامين المناطق الحضارية و المناطق المحيطة بها من خلال تكثيف تحقيقات بمساعدة صواريخ باتريوت؛ تعزيز التعاون بين قوات الأمن والدرك و الوحدات العسكرية لحزام الأمن الوطني ؛حماية الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية من خلال إقامة لوائح محددة بما في ذلك إمكانية جذب الأمن الخاص و هيئات المراقبة؛ ممارسة الضغط المستمر على الجماعات الإرهابية التي تنفذ المخابرات و عمليات البحث و التدمير[11].

المبحث الثاني: جهود واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب

شكل الإرهاب تهديدا كبيرا للاتحاد الأوروبي خاصة بعد الهجمات المتتالية التي حدثت في كل من مدريد ؛ لندن؛ بلجيكا ؛ فرنسا وما خلفته من خسائر بشرية و مادية ؛يعتقد الكثيرون أن الاتحاد الأوروبي أحرز تقدما في مكافحة الإرهاب ؛فمنذ سنة2003تم صدور الوثيقة الأمنية الأوروبية "أوروبا آمنة" تم الاتخاذ العديد من الإجراءات الإضافية وارتبطت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي باحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي .

المطلب الأول: وكالات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب

أولا-الاوروبول: (Europol)

يعتبر الاوروبول تحقيقا لدول لطموحات الدول الأوروبية في إنشاء جهاز يقوم بمساعدة السلطات الوطنية المكلفة بالمتابعة القضائية و لأمن خاصة في مجال تنسيق التحقيقات و الأبحاث وخلق بنك للمعلومات لتقييم و الاستغلال المركزي للمعلومات ؛ وتتلخص مهام الاوروبول في تحسين سبل التعاون الشرطي بين الدول الأعضاء في الاتحاد على مستوى مكافحة كل الأشكال الخطيرة للإجرام الدولي ويقوم في سبيل ذلك بما يلي:

[11] رتيبة برباش؛ مرجع سابق؛ص ص 130-131

تسهيل تبادل التعاون بين الدول الأعضاء؛ تجميع وتحليل المعلومات ؛ تبليغ المصالح المختصة الأعضاء بالمعلومات التي تخصهم حول مختلف الأنشطة الإجرامية؛ تسهيل التحقيقات في الدول الأعضاء؛ تسيير جمع المعلومات.

يعتبر الاوروبول هيئة أوروبية بموجب القرار الذي أصدره المجلس الأوروبي سنة2009؛ مهمته الرئيسية تقديم الدعم لاستخباراتي لدول الأعضاء بغية مواكبتها للأحداث الدولية الكبرى؛ إضافة إلى رفع الإمكانيات و الخبرات من اجل تعزيز امن جدود دول الأعضاء والوصول إلى معلومات حول الجماعات الإرهابية والعمل على تحليها ثم تبليغ المصالح المختصة بالمعلومات التي تحصلوا عليها والتي تخصهم حول مختلف الأنظمة الإجرامية وبذلك تسهيل التحقيقات و تسيير الوصول الى مرتكبي الجرائم الدولية.

تعتبر الاوروبول شرطة دولية تعمل على تسيير و مراقبة الحدود وقد ظهر نتيجة انعدام وجود شرطة دولية تعمل على مراقبة الحدود؛ غياب شرطة دولية يسمح لعناصرها من البحث عبر العالم عن الأدلة وتوقيف المجرمين؛ انعدام وجود شرطة تتعدى مهامها إقليم لدولة التي تنتمي اليها[12].

الاوروجيست (Eurojust)تم تأسيسها بموجب الركيزة الثالثة ؛هذه الهيئة لاتحادية أنشأت بقرار من المجلس الاتحادي في 2002/02/28 بهدف مكافحة كل الأشكال الخطيرة للإجرام وتعزيز التعاون القضائي في مجال المكافحة و تسهيل تنسيق عمل التحقيقات و المتابعة القضائية في فضاء الدول الأعضاء بخصوص الجرائم الخطيرة بما فيها جرائم تبييض الأموال ؛كما ان اختصاصات الاوروجيست تشمل كل أنواع الإجرام مثل الإرهاب ؛المتاجرة الغير الشرعية في المخدرات؛ تزوير العملة؛ غسيل الأموال ؛الإجرام المعلوماتي و غيره.

هي وكالة مختصة في كل أنواع الإجرام في الفضاء الاورو متوسطي كما أنها تهدف إلى العمل على خلق جماعة دولية محترفة ذات تكوين عالي من القضاة والمحامين والكتاب

---

[12] أمال حجيج؛ نحو قوة أورو متوسطية لشرطة وتسيير الحدود؛ **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ؛ العدد12؛(2015)؛ص250.

وهذا من اجل تحقيق العدالة بالإضافة إلى تهيئة مختلف الإمكانيات و تطويرها و الحصول على المعلومات من اجل التعاون للقضاء على الجريمة.

وتنسق بين مختلف السلطات القضائية وشرطة الدول المجاورة للمتوسط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.؛ فتح المجال أمام الدول الأعضاء للاشتراك في التدريبات المخصصة للقضاة والمحامين و الكتاب ؛السعي إلى تحقيق العدالة و مقاضاة المجرمين من تقديم الحماية لشهود وتقديم المساعدات لضحايا.

عموما يمكن القول ان الاوروجيست وكالة أوروبية تنشط في المجال الأمني بصفة عامة؛وتعم على محاربة الجريمة بكافة أنواعها من خلال الحصول على المعلومات وتامين وصولها إلى دول الأعضاء من اجل تسهيل عمل الأجهزة القضائية[13].

وقالت الوكالة في بيان ان حرس الحدود سيساعدون في تحديد هويات لمهاجرين واخذ البصمات ويرافقهم مترجمون وخبراء في تحليل الوثائق المزورة. وأضاف البيان أن عدد حرس الحدود المنتشرين سيزداد تدريجيا ليصل إلى اكثر من 400ضابط كما سيتم إرسال سفن وعربات إضافية وغيرها من المعدات. وهي تعمل على لتعاون مع الدول الأعضاء من اجل تحديد ومعالجة أي تهديد امني محتمل على حدود الاتحاد الخارجية.

عموما يمكن القول إن الاوروبول والاوروجيست وكالات أوروبية مستقلة تعمل على تامين الحدود ومكافحة الجريمة بكل أشكالها وذلك من خلال: توفير الأمن للأشخاص وتسهيل انتقالهم مع لحفاظ على المستوى العالمي للأمن؛ العمل على تعزيز التعاون في مجالي القضاء و الشرطة؛ التنسيق بين كل من القطاع القضائي و الشرطة ؛ تعزيز التعاون بين ضفتي المتوسط من خلال دعم الاشتراك في مشروع التدريب القضائي الاورو متوسطي؛ العمل على تطوير الإمكانيات المتاحة من اجل تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وبالتالي تضييق الخناق على أفرادها؛ التعاون و التخطيط من اجل تسيير وإدارة امن الحدود[14].

[13] مرجع نفسه ؛ص257.

14 امال حجيج؛مرجع سابق؛ص 258.

المطلب الثاني: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب

تم تبني إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب أثناء الرئاسة البريطانية للاتحاد في نوفمبر2005حيث تبنت أربعة محاور ركزت على: الحماية؛ المطاردة ؛الاستجابة؛ و الوقاية؛ تتوافق هذه المحاور الأربعة مع الالتزام الاستراتيجي الأوروبي لمحاربة الإرهاب عالميا ؛وجعل أوروبا أكثر أمانا و السماح لشعوبها بالعيش بحرية وامن وعدالة ضمن إطار عمل يحترم حقوق الإنسان.

أولا- الحماية: ان محور الحماية مرتكز على تقليل نقاط الضعف وتعزيز أواصر المجتمع وتقوية البنى التحتية والتقليل من تأثير الهجمات؛ تضع الإستراتيجية الدور الرئيسي في الحماية على عاتق الدول الأعضاء؛ وفي الوقت نفسه تعرف المجالات التي من خلالها إن تتعاون الأجهزة الحكومية مع الوكالات المختلفة من اجل تعزيز المقدرات المحلية.

حددت الوثيقة مجالات مهمة في حاجة إلى مزيد من العمل منها فاعلية السيطرات الحدودية؛ المزيد من التقنيات في تبادل المعلومات الخاصة بالمسافرين؛ وامن وسائل النقل؛ وضمان عدم انتشار الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية ؛ والمواد التي تبني الأسلحة الثقيلة و الخفيفة. ما فيما يتعلق بإعاقة النشاط الإرهابي فقد أوصت الإستراتيجية هيئات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى تعزيز التزاماتهم وتطبيقها من اجل ملاحقة الإرهابيين خارج الحدود وحرمانهم من الملذات الآمنة؛ وإعاقة التخطيط الإرهابي و تجنيدهم للمتطوعين؛ كذلك تبادل المعلومات وقطع التمويل الإرهابي.

طلب المجلس من سلطات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ان تضع منهجا على أساس المخاطر من اجل بناء المقدرات لغرض الاستجابة لتهديد ومراعاة ما يحتاجه ضحايا الإرهاب؛ وابتكار قاعدة بيانات مشتركة لتعداد المصادر و الأصول التي يمكن ان تساهم في هذا الغرض.

وتعتبر كذلك عنصر أساسي في إستراتيجية مكافحة الإرهاب وهذا بحماية الأشخاص و الممتلكات العامة ؛ وهذا بتجنيد اكبر عدد ممكن من رجال الأمن و المراقبين في الحدود و الأماكن العمومية ؛وحماية المستهدفين و كذلك حماية الحدود الخارجية وتطوير الوسائل التكنولوجية و الحديثة و الالكترونية ووسائل المراقبة (وثائق بيومترية؛

الاتصالات) ومخططات أمنية ؛واتخاذ إجراءات أمنية سواء في وسائل النقل؛ اخل المطارات والميناءات .

ثانيا-الوقاية و المتابعة: إن الاتحاد يهدف إلى محاربة التطرف و تجنيد المقاتلين من خلال التعرف على أساليبهم وأدواتهم و إعلامهم؛ تعتمد الإجراءات الأساسية على الدول الأعضاء لذا تختلف كثيرا من بلد لبلد بحسب مستويات تقييم التهديد الإرهابي و المصادر و الطبيعة التاريخية ؛في الوقت الذي يدعو فيه الاتحاد إلى تنسيق سياسات الدول على أسس من الأولويات المهمة التي تشمل تطوير نهج مشترك لتحديد ومعالجة مشكلة السلوكيات؛ والتحريض وأساليب التجنيد في البيئات المهمة مثل المدارس و السجون ودور العبادة وتطوير خطة للحوار بين الثقافات ؛وبيان السياسات الأوروبية للجمهور المعني؛ ودعم الحكم الجيد والديمقراطية و التعليم والرفاهية الاقتصادية من خلال برامج دعم؛ كما يدعم الاتحاد برامج الأبحاث لتعزيز الفهم و الاستيعاب في هذا المجال من نشاط مكافحة الإرهاب ؛ ومشاركة التحليل ودعم هذه التوجهات .

تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي إستراتيجية خاصة لمكافحة التطرف وتجنيد المقاتلين في ديسمبر2005؛ وافقت الدول الأعضاء على ابتكار هذه الإستراتيجية و خطة العمل(الوثيقة14781/01/05و الوثيقة 14782/05)لغرض تداول قضايا التجنيد و التطرف في المجلس الأوروبي بتاريخ16-17ديسمبر2004.كانت الوثيقة النهائية مبنية على العمل المنجز منذ الخامس و العشرين من مارس2004اثناء إعلان المجلس الأوروبي حول مكافحة الإرهاب؛ بما في ذلك لجنة التواصل بخصوص التجنيد الإرهابي؛ كان الإعلان بمثابة تعبير عن التقاطع في كفاءات مكافحة الإرهاب .

استجابة للمطالبة باستجابة أكثر شمولية لتهديد الإرهابي؛ قام المجلس بدعوة الدول الأعضاء إلى تعطيل نشاطات الشبكات الإرهابية والأفراد الذين يجذون الشباب للإرهاب؛ وضمان تفوق الأصوات المعتدلة على الأصوات المتطرفة؛ وفي الوقت نفسه ترويج فرص متساوية للجميع في الأمن و العدالة و الديمقراطية مع احترام الحقوق الأساسية و الحريات الفردية[15].

[15] Conseil de l'union europèrenne, **strattègiedel'unioneuropèrenevisant** à **luttercontreleterrorisme** ,14469/4/05 Rev Bruxelles ;le 30/11/2005.

تعني المتابعة ملاحقة الإرهابيين عبر الحدود ومنعهم من القيام بمخططات إرهابية تستهدف الأماكن العامة؛ والإخلال بنظامهم وصفوفهم؛ وسد كل المنافذ التي تمولهم؛ ومنعهم من امتلاك الوسائل والأسلحة التي يستعملونها في عملياتهم الإرهابية ومتابعتهم قضائيا باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي في إطار عمل وحدوي ومنظم بجمع جميع الدول لتوحيد سياسات الجوار لمكافحة الإرهاب (كإصدار قرارات وقف دولي).

ثالثا الاستجابة: أورد فعل كآلية أخرى لمحاربة الإرهاب فانعكاسات الهجمات و العمليات الإرهابية لا يمكن تجنبها بشكل نهائي فيجب العمل على مقابلة واحترام هذه العمليات عند حدوثها بالوقوف عليها و تسييرها بشكل لا يسمح بغرس لدى المواطنين الخوف و الرعب ؛وتجنب انتشار هذه العمليات في أماكن وبلدان أخرى مجاورة أي تعميمها ة هذا بالاتصالات المباشرة و التغطية الحصرية للأحداث عبر وسائل الإعلام وأيضا بتجنيد رجال الحماية المدنية للمتضررين و العسكريين ورجال المدنيين ورجال النظام العام؛ ونظام المراقبة والسرعة في الاستجابة للحالات الاستعجالية و احتواء الأوضاع و تطوير الوسائل الملائمة لذلك؛ وكذلك التضامن مع المتضررين وتعويض عائلاتهم[16].

وضع رؤساء الدول الأعضاء في البرلمان الأوروبي خطة أمنية لمكافحة الإرهاب في2001/09/21 أهم ما جاء فيها: أمر بحبس المتهم في أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي ؛وضع تعريف مشترك للحدث الإرهابي الذي يتوجب على جميع الدول الأعضاء إن تعمل به في قوانينها الداخلية وان تطبق على الفعل الإرهابي العقوبة الأدنى داخل جميع دول الاتحاد و بذلك يجوز تخفيف العقوبة ؛و الهدف من ذلك قطع cالفرصة على الفاعل اللجوء إلى دولة أوروبية أخرى يجرم قانونها بعقوبة اقل من الدولة التي حدث فيها العمل الإرهابي.

وقررت اللجنة الأوروبية في 2001/10/03تجميد أرصدة ل27منظمة وأفراد يعتقد أنهم ساهموا في تمويل أعمال إرهابية إلا انه بعد تفجيرات مدريد2004/03/11اعلن الاتحاد الأوروبي تضامنه مع الشغب الاسباني وأضاف للخطة الأمنية ضد الإرهاب سبعة عناصر رئيسية وهي كتالي :العمل على تقوية الاجتهادات الدولية الموجهة ضد

[16] Ibid

مكافحة الإرهاب؛ زيادة عدد مؤسسات الاتحاد الأوروبي و زيادة عدد أعضاؤها للتحري ومقاضاة المتهمين؛ تضييق الطريق أمام الإرهابيين للوصول التي تمولهم؛ حماية وسائل النقل الدولي و تجهيز نظام فعال لمراقبة الحدود؛ تقوية التنسيق بين لدول الأعضاء حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من تجنب الهجمات الإرهابية و التعامل مع تبعاتها؛ تحديد العوامل التي تساهم في تجنيد الإرهابيين؛ دفع دول العالم الثالث على تقوية مكافحتها للإرهاب وصادقت اللجنة الأوروبية على الخطة حيث طلبت من الاتحاد الأوروبي بإقامة آلية لتبادل المعلومات وخاصة بين رجال الأمن و مؤسسات دول الاتحاد خطط سرية لشن حملة ضد رجال الدين المتشددين و لغة الخطاب التي تنطوي على الكراهية[17].

المطلب الثالث: مكافحة الاتحاد الأوروبي الإرهاب و التطرف عبر الانترنت

تشكل وسائل الإعلام المطبوعة و المرئية التصورات لدى الرأي العام و بلعب الانترنت و خاصة مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي و السلوك؛ ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعي عادة ما تكون مجهولة فإنها قد تخضع للاستخدام منظم عبر ما يطلق عليه الدعاية الشعبية الزائفة astrotufing؛ومن آلياتها نشر تعليقات على المقالات عبر الانترنت و على وسائل التواصل الاجتماعي تعطي انطباعا بأنها للأفراد عشوائيين من الجمهور؛ بينما تكون في الواقع جزءا من حملات ممولة و منظمة بشكل جيد.

كما أن القائمين على التجنيد يستغلون قوة وسائل التواصل الاجتماعي عبر الرسائل الخبيثة و التركيز على استدراج الشباب القابلين لتأثر عبر الانترنت وفي ظل غياب أي لوائح منظمة وكونها منصة مفتوحة نسبيا و القدرة على الاختباء خلف اسم مستعار ؛تسمح وسائل التواصل الاجتماعي للأفراد وجماعات شتى بدعم أنشطة التطرف و المشاركة فيها و يعد "تويتر" إحدى منصات التواصل الاجتماعي الأكثر سهولة ومرونة في الاستخدام ؛فلقد أصبح الوسيلة المفضلة لدى الأفراد و المنظمات التي تستخدمه للإغراء المقاتلين الأجانب المحتملين الراغبين في الانضمام إلى داعش على سبيل المثال لا الحصر.

17 محسن الهاشمي حنش؛ التعاون الديبلوماسي في مكافحة الإرهاب غرب المتوسط؛(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ؛تخصص ديبلوماسية؛(2011-2012)؛ص ص 71-72.

أولا- مكافحة الإرهاب عبر الانترنت وإطارها القانوني

دمت المفوضية الأوروبية في 18سبتمبر2018اقتراحا بناءا على مبادرات على مستوى الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون التطوعي لمقدمي الخدمات ؛ لوقف نشر المحتوى الإرهابي عبر الانترنت ؛وعلى رأسها تلك الخاصة بمنتدى الانترنت التابع للاتحاد الأوربي؛ ووحدة الإحالة لمحتويات الانترنت التابعة للاتحاد الأوروبي.

يعكس الاقتراح أيضا أصداء التطورات الوطنية المستمرة التي تذهب خطوة ابعد من ذلك في فرض التزامات مدعومة بغرامات كبيرة على مزودي الخدمة ؛تهدف لحملهم على إزالة المحتوى غير القانوني ومنع إعادة التحميل ؛يتم تطبيق اللائحة على "مقدمي خدمات الاستضافة ")HSPS المعروفة اسم مقدمي خدمات المعلومات التي تتمثل في تخزين المعلومات المقدمة من قبل؛وبناء على طلب مقدم المحتوى؛وفي إتاحة المعلومات المخزنة لأطراف ثالثة[18].

تختص المادة الرئيسية (المادة رقم 21) من توجيه الاتحاد الأوروبي بشان مكافحة الإرهاب بسن تدابير لمكافحة تحريض الجماهير بما في دلك عبر الانترنت وتنص على: يجوز لدول الأعضاء عندما يكون من غير الممكن إزالة المحتوى المشار إليه؛ إن تتخذ تدابير لمنع وصول هذا المحتوى إلى مستخدمي الانترنت داخل أراضيها .

يجب وضع تدابير الإزالة والحجب بإتباع إجراءات شفافة وتوفير ضمانات كافية على وجه الخصوص لضمان قصر تلك التدابير ما هو ضروري و متناسب و اطلاع المستخدمين على سبب اتخاذ هذه التدابير.

تساعد القواعد الجديدة التي اقترحتها المفوضية على ضمان إزالة المحتوى الإرهابي عبر الانترنت بسرعة الملامح الرئيسية للقواعد الجديدة هي قاعدة الساعة الواحدة (أي إزالة محتوى المتطرف في غضون ساعة من الإبلاغ عنه)؛تعريف واضح للمحتوى الإرهابي ؛توخي العناية و الحرص؛ زيادة التعاون ؛ضمانات قوية ؛زيادة الشفافية و المساءلة ؛فرض عقوبات مالية قوية و رادعة[19].

[18]Amer kapetanovic(ed),A New Virutal Battlefied How to prevent online Radicalization in the Cyber Security Realm of Regional Cooperation the Western Balkans,December2018,p91.

[19] State Of the Union:Commission Proposes New Rules to Get Terrorist Content Off the Web 12/07/2020http://europa.eu/rapid/press-released IP-18-5561 en.htm

ثانيا -كيفية تطبيق دوريات الرقابة عبر الانترنت

تم إطلاق منتدى الانترنت التابع للاتحاد الأوروبي في ديسمبر2015 تقوم قاعدة بياناته التجريبية التي يتم تشغيلها بالتعاون مع شركات "يوتيوب" و "تويتر"و "مايكروسوفت" بجمع بصمات رقمية (رموز) للمحتوى الذي يجمل مؤشرات انه ذو طابع إرهابي او متطرف ح؛وبمجرد تحديد المحتوى يتم منع تحميل الصور أو مقاطع الفيديو على هذه المنصات ح؛وتهدف فلاتر التحليل إلى ضمان تحديد المحتوى بغير المرغوب فيه ؛وإزالته بسرعة اكبر هذه الشركات هي جزء مما يعرف بمنتدى الانترنت التابع للاتحاد الأوروبي؛وتعتزم المفوضية الأوروبية تشجيع شركات الانترنت على القيام بين جملة أمور أخرى ؛برصد المحتوى على منصاتها بمزيد من التكثيف[20].

مؤخرا عقدت رئيسة الوزراء نيوزيلندا "جاسيندا اردرن "و الرئيس الفرنسي "ايمانويل ماكرون " اجتماعا في 15ماي 2019في باريس؛ حضر الاجتماع قادة الدول و ورؤساء تنفيذيون لشركات تكنولوجية من اجل الموافقة على تعهد أطلق عليه نداء "كرايستشيرس" للقضاء على المحتوى الإرهابي و المتطرف العنيف على الانترنت.

تعد قمة كرايستشيرس محاولة لوضع حد للقدرة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الإرهاب و التطرف العنيف و الترويج له في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في كرايستشيرس في نيوزيلندا ؛ فقد التقت اردرن بقادة المجتمع المدني في 14ماي لمناقشة مضمون الدعوة .

وقد كثفت وكالة الاستخبارات الأوروبية جهودها في مواجهة معضلة الإرهاب بأشكال مختلفة ونوعت جهودها الرامية إلى منع العمليات الإرهابية ؛واستنزاف تنظيماتها ووقف قدراتها على التجنيد ؛سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو في المناطق الإستراتيجية المحيطة بالقارة الأوروبية؛ وفي مقدمتها إفريقيا خاصة وفي مقدمتها إفريقيا خاصة القسم الشمالي المتاخم للاوروبا[21].

---

http://europa.eu/rapid/press-released IP-18-5561 en.htm

[20] Matthias Monory,Social media companies launch upload filter to combat terrorism and European Digital Reitsextermism,2017.

[21] Digital Watch "Chirstchurch Call Summit", 25/09/2020 https://dig . watch/events/chirstchurch-call-summit

طور الاتحاد الأوروبي العديد من المؤسسات الأمنية و السياسية و القانونية؛ لمحاولة قمع الإرهاب على الأراضي الأوروبية؛ ورغم دلك استمر هذا التهديد لتصاعد بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة ؛ان مبادئ العمل الاستخباراتي الأوروبي الدقة-الفطنة؛ وتجنب انتهاكات حقوق الإنسان لكن التحدي الآني للاوروبا هو التعامل مع عودة المقاتلين الأجانب ؛ومحاولة إعادة تأسيس البنية القانونية التي تضررت بشدة ضد تمويل الإرهاب.

المبحث الثالث: السياسات التعاونية الأورو مغاربية في مكافحة الإرهاب

إن أوروبا تعي جيدا أن أمنها مرتبط ارتباطا مباشرا بأمن و استقرار المنطقة المتوسطية عموما و منطقة جنوب غرب المتوسط (المنطقة المغاربية)خصوصا ؛لذلك دائما ما يحاول الاتحاد الأوروبي استيعاب تلك المنطقة ؛عبر العديد من المبادرات التي يسعى من خلالها إن يتحكم في كل صغيرة و كبيرة ؛مما يخدم مصالحها فقد حاول ان يكون على مر الزمان مركزا و محورا في تسيير أحداث المنطقة ؛يعتبر تعامل الاتحاد الأوروبي مع القضايا الشائعة في غرب المتوسط تعاملا امنيا ؛ من خلال إضفاء البعد الأمني على كل القضايا بما فيها ظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول : مبادرات التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية

فكرة الشراكة الأورو متوسطية التي تجسدت في مؤتمر برشلونة لم تأت من فراغ إنما كانت نتيجة لمتغيرات إقليمية و دولية هيأت المناخ لطرحها مما استدعى من دول الاتحاد الأوروبي طرح إستراتيجية جديدة تركز على مبدأ الشراكة في مجالات متعددة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية .

أولا -الشراكة الأورو متوسطية

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض لبحر الأبيض المتوسط تطلبت اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأمنية الأورو مغارية؛ ولأن السائل الأمنية أصبحت تحتل مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين بغض النظر عن غياب إدراك مشترك لمفهوم الأمن و مدركات التهديدات؛ جاءت المسالة الأمنية لندوة برشلونة بخصوص الحوار السياسي الأمني الذي يهدف إلى إقامة الأمن الاستقرار في المتوسط ؛من خلال التعاون و الحوار و التركيز على تحديد سلسلة

إجراءات لبناء الثقة؛ مستمدة من تجربة مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا " CSCE " باعتبار ان هذه الإجراءات احد المكونات المهمة للأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدركات التهديد؛ كما تم الإشارة من خلال هذه السلة إلى الانشغالات الأمنية الأوروبية بالدرجة الأولى بالتشديد على وجوب ترقية الأمن الجهوي ؛والعمل على الحد من الانتشار النووي الكيماوي و البيولوجي عبر الانضمام إلى المنظومات الدولية و الإقليمية للحد من الانتشار و تحديد الترسانات العسكرية ؛و نزع السلاح ؛إضافة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ التزام المشاركين بتنمية دولة القانون و الديمقراطية ؛احترام حقوق الإنسان؛ والالتزامات الأخرى التي يفرضها القانون الدولي.[22]

ثم كانت الدعوة من جديد من خلال المحطة الثانية من مسار برشلونة في مالطا 16-17افريل1997الى تقيد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم إجراءات بناء الثقة والأمن بين الشركاء المتوسطيين و مواصلة الحوار السياسي؛ وإقرار المشاركين بضرورة اعتماد إجراءات أخرى تطور تدريجيا استنادا إلى التطورات الحاصلة في المنطقة ؛وتشمل هذه الإجراءات إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل السياسية المتعلقة بالأمن ؛ تبادل المعلومات بخصوص الأدوات العامة حول حقوق الإنسان و كيفية الانضمام و الانخراط ؛وبخصوص الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب الدولي أورو موسكوEUROMOSCO؛والدعوة إلى عقد ملتقيات إعلام تكوين الدبلوماسيين الاورو متوسطيين ؛ وتم التوصل من خلال الاجتماعات المنظمة إلى الانتقال من فكرة تطبيق إجراءات بناء الثقة كمبادرة الحد من انتشار الأسلحة وتقييدها إلى إجراءات بناء الشراكة كقاعدة الاشتراك مفهوم امن أكثر شمولا مدني جوهريا ؛وتشمل تدابير إضافية تتمثل في التعاون بين مصالح الحماية المدنية للإدارة الكوارث الطبيعية ؛اتفاقيات و ملتقيات لمكافحة الإرهاب .

يتم تمويل هذه الإجراءات من طرف ميداMEDAوهي إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الناعم ؛ نظرا للانعكاسات عملية السلام في الشرق الأوسطMEEP على مسار برشلونة

---

[22] علي الحاج؛ **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة**؛ سلسلة اطروحات دكتوراه(51) (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ؛2005)؛ ص ص158-159.

؛حيث يتعذر بناء إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الصلب أي تدابير عسكرية المحتوى دون إحراز تقدم في العملية السلمية والوصول الى اتفاقيات سلام دائم[23].

أما المحطة الثالثة لمسار برشلونة 15-16افريل 1999فقد أكد الوزراء من خلالها على ان الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة متوازنة للقضايا و لمواجهة التحديات الجديدة ؛و على أهمية الميثاق الأورو متوسطي للأمن و الاستقرار ؛و ينص على انتهاج حوار سياسي معزز؛ واتخاذ التدابير لتحسين علاقات حسن الجوار؛ و التعاون الإقليمي؛ وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية و فق مقاربة تدريجية تطويرية.

تم التوصل إلى في المحطة الرابعة لمسار برشلونة من خلال مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد بمرسيليا 15-16نوفمبر2000الى صياغة و تحرير نص الميثاق الأورو متوسطي الذي قدمت ألمانيا وثيقته التوجيهية في المحطة السابقة.

أما في الاجتماع الوزاري التقييمي الأورو متوسطي "بدبلن" في ماي2004 كان التأكيد على العزم لتدعيم الحوار السياسي الامني؛ وتجنيد التعاون لمكافحة الإرهاب وإمكانيات تعزيز الحوار والتعاون في المسائل المتعلقة بحظر أسلحة الدمار الشامل[24].

ثانيا-سياسة الجوار الأوروبية:

أطلقت سياسة الجوار الأوروبية استجابة لرغبة الاتحاد الأوروبي في التعاون مع دول الجوار الشرقية و الجنوبية للاتحاد؛ حيث يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس2003الوثيقة الرسمية ب:أوروبا الموسعة و الجوار ؛إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب[25]؛ وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي لسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة أطلق في 2004سياسة الجوار الأوروبي؛ وينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها.

يكمن الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية في ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة و آمنة في جوار الاتحاد الأوروبي؛ بمعنى ان السياسة تتضمن تشكيل و تعميق طويل الأمد

---

[23] عبد النور بن عنتر؛ **البعد المتوسطي للأمن الجزائري؛ الجزائر؛ أوروبا و الحلف الأطلسي**؛ (الجزائر؛2004 المكتبة العصرية؛2004)؛ص254.

[24] هيثم الكيلاني؛ "الشراكة الأوروبية المتوسطية لتحليل نتائج مؤتمر برشلونة" ؛**شؤون الأوسط**؛العدد113؛(فيفري2008)؛ص116.

[25] سهام حروري ؛ "الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي" ؛**مجلة الفكر**؛ العدد5؛(د.ت) ص 346.

للعلاقات بالدول المجاورة ؛تشتمل هذه العلاقات بشكل خاص التعاون في الوقاية من الأزمات الأمني ؛وارتكز المحور السياسي الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية ؛سواء من ناحية التأثيرات البيئية للانتشار الأسلحة النووية او الهجرة الغير الشرعية او الجريمة المنظمة او الإرهاب .

وذلك من خلال مساعدة الدول المجاورة الشريكة منها الدول المغاربية في الإصلاح السياسي؛ خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون؛ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ؛ وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة استقرار سياسي و تحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا ؛[26]حيث أعطت هذه الشراكة أهمية و أولوية أمنية للتعاون السياسي؛ والتي اعتبرت الإرهاب من أهم المخاطر الأمنية التي تهدد السلم و الاستقرار. حيث يتم تشجيع المعلومات الاستخباراتية بشكل أكثر فعالية ؛منها دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط و ردعها و إجهاضها؛ بالإضافة الى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ترويجها يعتبر مسالة أساسية أخرى ؛كما أدى مسار الدعم السياسي و الأمني إلى ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها ؛ وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة وهنا تكون أمام وظيفة مضاعفة :فصل الحدود(ترسيم الحدود) و العبور(التعاون)[27].

ثالثا-الاتحاد من اجل المتوسط:

عادت فكرة المتوسطية لتشكل اهتماما دوليا و إقليميا كبيرا من خلال المبادرة الجديدة الاتحاد من اجل المتوسط؛ والتي تعبر عن محاولة زرع الثقة و الوفاق بين الدول المعنية بهذه المبادرة؛ و هذه المبادرة ليست بعيدة عن الأفكار و الأسباب التي ذكرناها في السابق بداية من مسار برشلونة 1995 مرورا بسياسة الجوار الأوروبية ؛حيث نجدها مرتبطة بالمتغيرات الدولية الجديدة التي تستوجب إيجاد سبل كفيلة بمراجعة نقائص المشاريع المتوسطية السابقة وتحقيق الهدف المنشود و هو تحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط بما فيها المغرب العربي.

[26] برد رتيبة؛ مرجع سابق؛ ص 216

[27] سهام حروريي؛ مرجع سابق؛ ص 346.

تبلورت فكرة إنشاء هذا المشروع من المبادرة الفرنسية "الاتحاد المتوسط" كمبادرة وفكرة فرنسية فردية لاقت جدلا داخل أوروبا وتحديدا لدى الدول المعنية بها مباشرة ؛وقد بدأت أول مرة كفكرة ألقيت في شكل عبارة عن كلمات في خطاب لرئيس الفرنسي "ساركوزي" وهو وزيرا لداخلية في 2006/02/07؛وقد كررها في عدة مناسبات وزيارات مثل زيارة تونس و لجزائر و المغرب؛ وقد تداولها في خطاباته دون مشورة منه لشركائه الأوروبيين ؛ معبرا من خلال هذا الطرح بان العديد من مشاكل أوروبا تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط[28].

وهو عبارة عن مبادرة او مشروع "وحدة عابرة القومية " مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفته الشمالية و الجنوبية ؛ أساسه التعاون و ليس الاندماج؛ وهو ما يعنيه دول من الاتحاد الأوروبي؛ وتدعو هذه المبادرة إلى قيام اتحاد أو تجمع يربط بين دولة متوسطية و دولة أوروبية ؛تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا و سياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن و الطاقة و الهجرة و الإرهاب.

الاتحاد مناجل المتوسط هو منظمة حكومية دولية تجمع بين الدول(28) الثماني و العشرين أعضاء الاتحاد الأوروبي و خمسة عشر بلدا (15) من الساحلين الجنوبي و الشرقي للبحر المتوسط؛ و هو منتدى لتعزيز التعاون الإقليمي و الحوار في المنطقة الأورو متوسطية[29].

و انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا ؛ فرنسا ؛ اسبانيا؛ يوم 20ديسمبر2007؛و انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد من اجل المتوسط في باريس يومي 13و14 جوان2008؛و قد وافق المجلس الأوروبي في 14مارس2008على قيام الاتحاد من اجل المتوسط[30].

يتمثل الهدف الرئيسي للاتحاد من اجل المتوسط في تعزيز التعاون و التكامل في المنطقة الأورو متوسطية ؛وكذا الحوار الإقليمي و تنفيذ المشاريع الملموسة و البناءة في المنطقة؛

---

24 جعفر عدالة ؛"تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"؛ **مجلة العلوم الاجتماعية** ؛19(ديسمبر 2014)؛ص 326.

المرجع نفسه ؛ص ص 326-327.2

26 سليمة بن حسين ؛**الابعاد الأمنية لسياسة الأوروبية للجوار و تأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط(2004-2012)** ؛(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ؛جامعة الجزائر3؛2013)ص 30.

وكذا بتقريب وجهات النظر و خلق مجالات تحاور من خلال سياسة حسن الجوار ؛وعبر التنسيق الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب و الهجرة الغير الشرعية وتنسيق الجهود في مقاومة الجرائم الدولية؛ عبر معالجة القضايا الاجتماعية وأبرزها الأسباب الاقتصادية و السياسية لظاهرة الإرهاب و الهجرة السرية؛ بتأسيس حوار لثقافات يمتص حالة الاحتقان و الرفض لدى الضفتين الشمالية و الجنوبية ؛والحد من عوامل التشاحن الاجتماعي ؛خاصة فيما يتعلق بالعداء التاريخي بين الغرب و الشرق؛ ومن ظاهرة التطرف الديني و ما تطلق عليه دوائر الإعلام الإرهاب الأصولي[31].

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية بين الدول الأورو مغاربية في مجال مكافحة الإرهاب

تناولت العلاقات الأورو مغاربية موضوع الإرهاب في عدة اتفاقيات دولية؛ مثل اتفاقية جنيف لسنة 1937؛ و اتفاقية واشنطن لسنة 1971؛و الاتفاقية الأوروبية لعام 1977؛ولم يخل مؤتمر دولي من وجود خلاف حول مفهوم موحد له ؛مما دعا بعض الدول الى التسريع في محاربته؛ وهو ما تطلب ان تكون الخطة المنتهجة من اجل مكافحته على نفس النطاق؛ من خلال الاتفاقيات و المؤتمرات و الملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود و الثقافات.

بحيث ناضلت الجزائر منذ سنوات من اجل اقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها و مقاربتها لمكافحة الإرهاب ؛ أين ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أسس رئيسية من اجل مكافحة الارهاب ؛وتتمثل في :رفض دفع الفدية ؛وعدم التفاوض مع الإرهابيين ؛و دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدول التي تواجه الظاهرة؛ وتدعيم التعاون على المستوى الثنائي بين الدول ؛ولا سيما من وضع آليات و اتفاقيات ثنائية ؛الى جانب ترقية التعاون الهيكلي على المستوى الدولي فتركز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب[32].

---

[31] رتيبة برد؛مرجع سابق؛ص ص 234-235.

[32] كريم ادراري؛ "الافارقة يتباحثون آفة الإرهاب.....ويعتمدون اتفاقية الجزائر"؛ **مجلة الجيش**؛ العدد 68؛ الجزائر؛ فيفري 2003؛ص03.

أولا-الاتفاقيات الجزائرية مع الدول الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب:

اتفاقيات بين الجزائر و إيطاليا-اتفقت الجزائر وإيطاليا على تعزيز تعاونهما في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات؛ عن طريق بروتوكول عملي واتفق البلدان على إرساء شراكة إستراتيجية في قطاع الدفاع؛ يخص التكوين والمساعدة التقنية وترقية صناعة الدفاع وكذا التزود بالعتاد والتجهيزات.

وفي إطار التعاون بين البلدين أبرمت الجزائر وإيطاليا على معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة في 27جانفي 2003؛ حيث شملت العديد من المجالات خاصة على مستوى الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب؛ وأكد الطرفان المتعاقدان على إرادتهما في محاربة الإرهاب العابر للحدود؛ واتفق الطرفان كذلك على توطيد تعاونهما في مجال التنسيق و تبادل المعلومات و الوقاية من الإرهاب؛ أما في مجال الدفاع فقد اتفق الطرفان على تنظيم دروس تكوينية وتحسين المستوى وتنظيم تدريبات مشتركة[33].

وفي 2010/07/14 وقعت الجزائر و إيطاليا على اتفاقية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق وزيري خارجية البلدين "مراد مدلسي" و "فرانكو فراتيني" وتتضمن الاتفاقية وضع إطار لتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الأمني والتنسيق و تبادل المعلومات ؛إن هذه الزيارة تندرج في إطار مواصلة الحوار و تكثيف التشاور المنصوص عليهما في معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون الذي يربط بين البلدين[34].

وقد ضهد التعاون بين الجزائر و إيطاليا منذ انعقاد القمة الأخيرة في نوفمبر 2012 بالجزائر تقدما ملموسا؛ أضاف الوزير الأول الذي أكد أن الاجتماع الجاري سيسمح بفضل الاتفاقيات التي موقع عليها بتكثيف شراكتنا الإستراتيجية من خلال تخصيص أجندة هامة تتمحور حول أهداف تنموية ذات أولوية.أعرب الطرفان عن ارتياحهما لمستوى ونوعية الحوار السياسي القائم بين البلدين بصفة منتظمة وبوتيرة جيدة كما

---

[33] المرسوم الرئاسي رقم 04-166في 08جوان 2008؛ يتضمن التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار؛ في: Http:www.vitaminedz.com

[34] الجزائر و إيطاليا توقعات على اتفاقيات لتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ؛وكالة الانباء الكويتية (كونا)؛نقلا عن: http://www.kuna.net kw/article le print page.Aspscid=2100772 language=ar la date de cinsultation 11/09/2018 ?

يعكسه التبادل المكثف للوفود الوزارية بين البلدين منذ 2013للتقدم المحرز في مجال تعزيز علاقتهما في مجالات الدفاع و الأمن ومكافحة الإرهاب .

وفي هذا السياق أعطت القمة الثنائية دفعا جديدا للجهود المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف بالمنطقة؛ مع التأكيد من ترقية القيم المشتركة في إطار حوار مفتوح بين الحضارات ؛ وسجل الطرفان بارتياح إعادة تفعيل مجموعة الاتصال رفيعة المستوى حول مكافحة الإرهاب [35].

اتفاقيات بين الجزائر وفرنسا:وقع الطرفان اتفاقية في مجال الأمن ومكافحة الإجرام في الجزائر في 25اكتوبر2003؛وفي إطار مكافحة الإرهاب شرع الطرفان في تبادل المعلومات المفيدة المتعلقة ب:الاعمال الإرهابية المخطط لها أو المرتكبة و طرق التنفيذ و كذا التقنية المستعملة لتنفيذ هذه الأعمال؛ الجماعات الإرهابية و أفرادها الذين يعترضون القيام بأعمال إرهابية او يقومون او قاموا بتنفيذها على إقليم احد الطرفين وتمس بمصالح الطرف الآخر؛ يدرج الطرفان تعاونهما في إطار الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1373لمجلس الأمن و الأمم المتحدة و الالتزامات المتعاقد عليها في المنتديات الأورو متوسطية[36].

اتفاقية لتعاون المؤسساتي في مجال العدالة ؛تشمل مجالات مكافحة الإرهاب و إصلاح المؤسسات العقابية ؛و التكفل بالأحداث وغيرها على هامش زيارة وزيرة العدل الفرنسية "كريستيان توبيرا " ؛وتهدف هذه الاتفاقية التي وقع عليها إلى تعزيز التعاون الثنائي عن طريق ترقية تبادل المعارف والخبرات بين البلدين وذكر في ذات الصدد بإعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين البلدين المبرم سنة 2012 ومن قبل رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة "؛والرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند " و الذي أصبح بشكل الإطار القانوني الذي يدفع بالجانبين إلى المضي قدما في تعاونهما الثنائي.

البيان الختامي المشترك للاشغال الاجتماع الثالث الجزائري-الإيطالي لمواصلة الحوار السياسي وتطوير التعاون الثنائي نقلا عن:

[35] http://el-messa/dz/ la date de la consultation :11/09/2018.

الإذاعة الجزائرية ؛

[36] http://radiologerie.dz/news/ar/article/20150528/41993.htm/-la date de la consultation:11/09/2018.

وفي هذا المسعى سجل لوح استعداد الجزائر لتعيين وتعزيز هذه الاتفاقية في ظل احترام ومراعاة المصلحة المشتركة للبلدين ؛باعتبار ان التعاون القضائي أضحى في ظل العولمة أمرا لا يمكن الاستغناء عنه؛ خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة لحدود وبوجه أخص في مجال مكافحة الإرهاب[37].

وفي الاجتماع الرابع للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الفرنسية ؛ المنعقد في ديسمبر2017؛أعلنت عزمها على مواصلة الحوار بينهما في مجال مكافحة الإرهاب؛ وتعميق التعاون بينهما في هذا الخصوص؛ وتجتمع لجنة مشتركة للتعاون في مجال الدفاع سنويا بالتناوب في فرنسا و الجزائر ؛ لصيغات مقترحة للإضفاء عملية الحيوية على تبادل التحليلات ؛وزيادة تبادل الخبرات؛ وتعزيز التنسيق العملياتي في إطار مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل و العمل على قطع موارد تمويل الجماعات الإرهابية[38].

ثانيا-الاتفاقيات التونسية مع الدول الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب:

-اتفاقيات بين تونس و إيطاليا: زيارة رئيس الجمهورية الباجي القائد السبسي يومي 08و 09 فيفري إلى إيطاليا كانت منصبة على إعادة قائم في مقترحات للتعاون بين البلدين وأكد الوزير الإيطالي لنظيره التونسي ؛"خميس الجهيناوي" التزام بلاده بتشخيص وسائل جديدة لتعزيز التعاون الثنائي وتكثيفه وتنويع مجالاته؛ وفي ذات الصدد صرح ان البلدين بصدد دراسة مشروع طموح لتعاون بينهما في العديد من القطاعات؛ كما أنه سيتم توخي وسائل مستحدثة في مكافحة الإرهاب ومرافقة تونس في إعداد منوال تنموي يساهم في التقليص من التفاوت الجهوي.

ما استقبل رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي في جويلية 2018 ؛بقصر قرطاج؛ إليزابتا ترنتا وزيرة الدفاع الإيطالي ؛وأبرزت هذه الأخيرة عراقة علاقات الصداقة التونسية الإيطالية موضحة إن اللقاء كان مناسبة لبحث سبل تعزيز التعاون لاسيما في

---

[37] اتفاقية قضائية جديدة بين الجزائر و فرنسا لمكافحة الإرهاب و الجريمة ؛نقلا عن:
http://www.elikhbaria.com/a/archives/11116/la date de la consultation:11/09/2018.

[38] الجزائر و فرنسا-الديبلوماسية الفرنسية نقلا عن:
http://www.dipiomatie.gouv.fr/ar/afrique.du.nord et moyen –orient/algeri/la France-et-i-algerie/la date de la consultation:11/09/2018.

المجالات العسكرية و الأمنية و الاقتصادية لمواجهة التحديات المشتركة في الفضاء المتوسطي؛ كما أكدت أن التعاون بين تونس و إيطاليا في مجال مكافحة الإرهاب وثيق و مستمر معتبرة أن تعزيزه يتطلب تكاثف الجهود المشتركة وتسخير كل الإمكانيات للإيجاد الحلول الجذرية الكفيلة بالقضاء على هذه الظواهر التي تهدد امن واستقرار الفضاء المتوسطي الذي يتقاسمه البلدين[39] .

-اتفاقيات بين تونس و بريطانيا :في اكتوبر2016؛أعلنت بريطانيا عزمها إرسال 40عسكريا إلى تونس ؛لتدريب العسكريين على كيفية منع انتشار تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية في البلاد؛وهي البعثة البريطانية الثالثة من نوعها؛بعد الهجوم الذي استهدف السياح البريطانيين بسوسة في جويلية 2015؛ وراح ضحيته 40قتيلا.

وقعت تونس في ديسمبر2016؛مذكرة تفاهم في المجال الأمني مع كل من بريطانيا و ايرلندا الشمالية والجمهورية التونسية ؛وتهدف مذكرة التفاهم الى تعزيز مجالات التعاون الأمني المشترك بين تونس و بريطانيا ؛وكانت الأخيرة قد أبدت التزامها بتعزيز التعاون الأمني مع تونس في إطار الحرب على الإرهاب[40].

وفي 31جويلية بحث وزير الدفاع الوطني التونسي "عبد الكريم الزبيدي" مع سفيرة بريطانيا لدى تونس "لويزدي سوزا" دعم التعاون العسكري بين البلدين ؛وسبل تطويره ؛ثمن الزبيدي مستوى التعاون المسجل في الميدان الإستعلاماتي من خلال التكوين والدعم التقني؛مع التأكيد على حاجة المؤسسة العسكرية التونسية الى تنمية الموارد البشرية لجهة التكوين في المجال؛خصوصا وأنه يمثل أداة ناجحة في مكافحة الإرهاب.

أشاد كذلك بجهود البعثة الدبلوماسية البريطانية ؛وحرصها على دعم هذا التعاون؛معبرا عن أمله في أن يشهد تطورا بصفة تدريجية ؛بحجم الثقة المتبادلة ؛وأكدت السفيرة البريطانية أنها ستعمل على تذليل كل الصعوبات و البحث عن أنجع السبل لتطوير

قايد السيسي يستقبل وزيرة الدفاع الإيطالية ؛ نقلا عن:

[39] http://www.assariha/a10428la date de la consultation:19/09/2018

[40] تقرير أجهزة الاستخبارات االبريطانية ...الهيكل و التعاون الأمني و صلاحيات لمكافحة الإرهاب-المركز الأوروبي ؛نقلا عن

http://www.hayatweb.com/breaking/226611/la date de la cinsultaton:20/09/2018.

التعاون بيت تونس و بريطانيا ؛ خدمة للمصالح المشتركة ؛في إطار الثقة المتبادلة و الشفافية ؛ونوهت في هذا الشأن بالنقلة النوعية التي شهدتها تونس في مكافحة الإرهاب.

-اتفاقيات بين تونس و ألمانيا :في 2003/04/08 وقعت تونس و ألمانيا اتفاقية تعاون امني بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات و الجرائم الخطيرة و المنظمة ووفق الاتفاقية عن الجانب الألماني وزير الداخلية "الزاتر أتوشلي" ومن الجانب التونسي "الهادي مهني".

وصف وزير الداخلية الألماني التعاون بين بلاده وتونس بانه ممتاز معبرا عن تقديره لتونس على الحفاوة التي يلقاها السياح الألمان الوافدين على تونس ؛والجهود التي تبذلها السلطات التونسية لتعزيز الأمن؛وأعرب عن أمله في أن يرتفع عدد السياح الألمان إلى تونس في الفترة المقبلة نظرا لما تتمتع به هذه الدولة من أمن واستقرار وما يحظى به الألمان من سمعة طيبة واستقبال جيد من جانب الشعب التونسي.

وفي 01مارس2016 منحت ألمانيا تونس معدات و تجهيزات أمنية تتمثل في 29عربة رباعية الدفع للمساعدة في تأمين الحدود ومناظير متطورة لفائدة القوات التونسية الخاصة على جانب تجهيزات متطورة لرصد أثار الألغام؛ تم خلال حفل أشرف عليه بالعاصمة التونسية بين وزير الداخلية التونسي "الهادي مجدوب" و نظيره الألماني" توماس دي ميزيير"؛وجد هذا الأخير عزم بلاده على دعم تونس و مساندتها في مجال تدريب قوات تونسية ؛وأكد أن مكافحة الإرهاب مسؤولية دولية ؛داعيا إلى توحيد الجهود لمقاومة الآفة[41].

وقعت تونس و ألمانيا كذلك في 26سبتمبر 2016إتفاقية تعاون خبرات و التكوين المستمر امني في مجال تبادل المعلومات و الخبرات و التكوين المستمر بين البلدين؛وتم توقيع اتفاقية التعاون الأمني التونسي و الألماني من طرف وزيري داخلتي البلدين خلال الزيارة الرسمية التي يؤديها وزير الداخلية التونسي "هادي المجدوب" إلى ألمانيا ؛و التي

[41] المانيا تمنح معدات امنية لتونس؛نقلا عن:
http://www3spa3gov.sa/viewstory.php ?lang=ar newsed=1473009.la date de la consultation :20/09/2018.

تمحورت حول تعزيز مجالات التنسيق و التعاون الأمنيين بين البلدين في القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ وعلى رأسها مكافحة الإرهاب[42].

-اتفاقيات بين تونس و فرنسا:تعتبر فرنسا الشريك الأول لتونس في المجالين العسكري و الأمني و تربطهما اتفاقية عسكرية تقوم بموجبها فرنسا بتزويد تونس بالمعدات و التجهيزات العسكرية؛وفي اكتوبر2015؛وقع وزير الدفاع الوطني "فرحات الحرشاني" مع نظيره الفرنسي "جون أيف لودرين"اتفاقية مساعدة مالية بقيمة 20مليون يورو من اجل تدعيم القوات الخاصة العسكرية التونسية والتعاون في مجال الاستخبارات لمكافحة الإرهاب.

صرح الحرشاني ان اللقاء حث على زيادة التعاون بين البلدين وخاصة في مجال التجريب ؛مشيرا إلى أن التعاون سيشمل تدريب القوات الخاصة و تفاعل المعلومات بالإضافة إلى اقتناء معدات و تجهيزات حديثة من شانها أن تساهم في القضاء على الإرهاب.

من جانبه حكى وزير الدفاع الفرنسي تم مناقشة ضرورة مراجعة الناحية القانونية من اتفاقية التعاون بين فرنسا وتونس في مجال الدفاع الموقعة في غضون1973 بسبب حربها على الإرهاب تحصلت على نصيب الأسد من المساعدات العسكرية من الدول الأجنبية؛ خاصة وأنها شهدت عمليات إرهابية دامية راح ضحيتها عشرات من السياح الأجانب يحملون جنسيات بريطانية وفرنسية وألمانية ...؛بالإضافة إلى حدود تونس التي تعتبر آمنة خاصة الحدود التونسية-الليبية ؛وتتطلب مراقبة الحدود العمل على مواجهة التهديدات الخارجية و الداخلية التي تشكلها الخلايا النائمة للأنصار التنظيمات الإرهابية عتاد عسكري و تجهيزات متطورة تمكنها من التفطن لكل المحاولات المعادية و التي تهدد أمنها[43].

توقيع اتفاقية تعاون بين تونس و المانيا في مجال مكافحة الإرهاب نقلا عن:

[42] http://www.afrigatnexs.net/article.la date de la cinsultation:20/09/2018.

[43] تونس تستحوذ على النصيب الأكبر من المساعدات الدولية في التجهيزات العسكرية؛ الموقع السابق.

المطلب الثالث :تحديات التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الإرهاب

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل في إطار التعاون مع جيرانه المتوسطيين للإنجاح المبادرات الأمنية المطروحة للاحتواء التهديدات المشتركة ذات الأبعاد الإقليمية مثل الإرهاب ؛إلا أن هناك جملة من العوائق و التحديات التي تحول دون الوصول إلى تعاون حقيقي بين الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط ؛ربما يرجع ذلك إلى العامل السياسي الأمني الذي طغى على سياسة الجوار الأوروبية إضافة إلى التناقضات الكبيرة بين شمال متطور و جنوب متخلف؛ إضافة إلى تحديات مؤسساتية وهذا ما سنحاول في هذا المبحث التطرق إليه.

أولا-التحديات المؤسساتية: مشاكل خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية

هناك جملة من المشاكل و العراقيل التي تقف في طريق إيجاد صيغة فعالة لشراكة و التعاون و تحقيق الأمن و الاستقرار؛ونجد على رأسها الشلل الذي تعاني منه بلدان جوار الجنوب المتوسطي على صعيد القرارات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ؛ من شانها ان توحد هذه البلدان في تكتل واحد يتم بموجبه التعامل مع الاتحاد الأوروبي ككتلة واحد دول أعضاء ة تماما كما هو الشأن لدى دول أعضاء الاتحاد.

يمكن الاستشهاد في هذا الصدد بالشلل السياسي الذي يواجه جهود الاتحاد المغاربي في بعديه السياسي و الاقتصادي ؛ناهيك عن المشوار الطويل لمسار الدخول في المنطقة العالمية للاتحاد دون إعفاء لمسألة تنقل الأفراد و الهجرة خاصة الهجرة الغير الشرعية فكلها تحديات لا تزال تقف حاجزا أمام كل المجهودات المبذولة لتحقيق التعاون الأورو مغاربي ؛ضف إلى ذلك سياسة الجوار الأوروبية ؛هذه لم توفق إلى حد الآن في حل الأزمات الإقليمية ؛ولم يتم خلق بموجبها بعد ما يسمى "المنطقة المستقرة و الآمنة"؛والتي تحاد الاوروبي تدعم بالأساس سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب خاصة في إطار سياسة العدالة و الشؤون الداخلية ضمن شقها الجنائي بالتحديد و الذي بموجبه يتم ردع الجماعات الإرهابية المسلحة بترسانة قانونية صارمة عند التطبيق و إجراءات أمنية مشددة على الصعيد العملياتي.

إن الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته للجوار و رغم أنه يقدم عروضا تهدف إلى تعزيز التعاون بين الضفتين الأوروبية و المغاربية ؛إلى أن كل هذه العروض تحمل في طياتها التزامات و قيود معقدة و هذا ما ترفضه الدول المغاربية و تتعاطى معه بصعوبة ؛ نشير في هذا السياق الى الجزائر التي تعتبر مصدر الطاقة الأوروبية ؛ لهذا السبب نجد أن الإتحاد متحفظ عند تقديمه لمشروطيته إلى هذا البلد خاصة ضمن الإصلاحات؛خاصة و أنه من أهم النقاط التي تهم الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبية؛هي حرية تنقل الأشخاص و التي يتفاوض عليها الاتحاد بمشروطية صارمة عند الإجراءات اللازمة في تنفيذها[44].

ثانيا-التحديات السياسية و الأمنية :

تواجه سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب جملة من التحديات التي لا تزال تمثل حاجزا أمام تحقيق المشاريع المسطرة ضمن خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية ؛وفي هذا السياق يمكن ذكر بعض التحديات منها:

غياب إدراك مشترك لتهديد ؛فالدول جوار الجنوب المتوسطي و في مقدمتها لدول المغاربية على إثر أحداث الربيع العربي وتداعياتها على أمن المنطقة المتوسطية ككل؛ عادة لا ترى في الطرف الأوروبي سبيلا في مخرجا لأزماتها الداخلية ؛في حين أن الطرف الأوروبي ينظر للإقليم المتوسطي ؛و خاصة المغاربي ؛نظرة ذات بعدين متناقضين ؛الأول يتعلق بغنى المنطقة باعتبارها بيئة ملائمة للاستثمار و بذلك تشكل المنطقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي فرصة أعمال مربحة و قليلة الكثافة ؛ومن جهة أخرى يرى الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية بيئة خطيرة للغاية على أمنه القومي؛تتطلب مساعدات وأعمال مكلفة جدا ؛علاوة على ذلك ؛فإن إصلاح هذه البيئة الأمنية لتصبح أرضية خصبة للاستثمار بات أمرا ملحا و ضمن أولويات و خيارات الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية في المنطقة ؛و في هذا الإطار ؛فان ما يعد ضروريا و ملحا أيضا لدى دول المنطقة المغاربية قد يكون ثانويا لدى الطرف الأوروبي[45] .

---

[44] برد رتيبة؛ مرجع سابق؛ ص220.

41نزيهة احمد تركي ؛"استراتيجية الفرصة البديلة الامن المغاربي بين ضروريات الحاضر و طموحات المستقبل"**الحوارالمتمدن** ؛عدد4665 (08ديسمبر 2004)تم تصفح الموقع 2020/09/10.
http://www.alhewar.org/debet/show.art.asp ?aid=446410.

النظرة الأوروبية لدول الجنوب بما فيها الدول المغاربية :حيث تعتبر الدول الأوروبية إن دول جنوب المتوسط مصدر لتهديدات أمنية مختلفة ؛وعلى رأسها الإرهاب؛وانه لابد من التعامل مع دول الجنوب بم وجب ووفقا لهذا المبدأ؛وفي هذا السياق وكملاحظة بخصوص السياسات الأوروبية لمكافحة الإرهاب في المتوسط ؛فإن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول الضفة الجنوبية كشريك حقيقي؛حيث أن الاتحاد يشارك في وضع بنود الاتفاقيات ويبدي رأيه ويقدم بدائل و اقتراحات؛وهو بذلك يغيب تمام لدور المنوط بالطرف الآخر بحكم أنه شريك أيضا وهذا بدل الاكتفاء فقط بالمصادقة على المقترحات الأوروبية .

الفجوة الكبيرة بين شمال متقدم اقتصاديا و علميا و تكنولوجيا ؛و جنوب يتخبط في مشاكل اقتصادية اجتماعية وأزمات داخلية و انقلابات سياسية خاصة لما نل إليه من منطقة البحر الأبيض المتوسط جراء التداعيات الإقليمية و الدولية لثورة الياسمين والصراع داخل الأراضي السورية.

غياب سياسة إقليمية موحدة ؛فكل دولة من دول المتوسط تسعى إلى معالجة مشاكلها بشكل انفرادي مكرسة بذلك النهج السيادي و الوطني عن بقية الدول الأخرى؛أي دون تنسيق أو تشاور مع بقية الدول ؛وهذا بسبب الأوضاع المتوترة التي تشهدها هذه البلدان الجنوبية ؛فعلى سبيل المثال ؛تسعى الجزائر و تونس للتعامل مع الاتحاد كل بمفرده دون محاولة لتنسيق الجهود الثنائية عند التعامل مع الاتحاد؛كذلك هو الشيء لدول الأوروبية ؛حيث تسعى هي الأخرى إلى معالجة مختلف القضايا بطريقتها الخاصة التي تخدم مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى[46] .

إضافة إلى النقاط الرئيسية السابقة ؛يمكن تحليل أهم التحديات التي تحول دون بلورة سياسات عامة أمنية حقيقية لمكافحة الإرهاب في المتوسط من خلال المقترب التاريخي الاستعماري ؛حيث يشكل التاريخ الاستعماري و المشاكل الإقليمية المختلفة و الاختلافات الثقافية و الأوضاع الاجتماعية عوامل تقف حاجزا أمام التعاون الأورو متوسطي بما فيها التعاون الأورو مغاربي خاصة في القضايا الأمنية كالإرهاب .

42 شاكري ؛"**التحديات المتوسطيةللأمنالقوميلدولالمغاربية2001-2011**"؛(مذكرة ماجيستير ؛قسم العلوم السياسية ؛جامعة الجزائر؛جامعة الجزائر؛2015/2014)؛ص 94.

يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية معتبرة حتى وان كانت مشروطة لدول الضفة الجنوبية من اجل العمل على تطوير قطاعها الأمني ؛وهذا من خلال تطوير النظام القضائي و الاستخباراتي ؛وتكثيف إمكانيتها خاصة في مجال مراقبة الحدود وتسيير التهديدات عن بعد؛إلا أن الفساد الذي تعاني منه دول الجنوب لا يزال يقف كأكبر عائق دون تحقيق هذه المساعدات لأهدافها[47].

[47]Anderson m and j Apap ,**changingconceptionofsecurityanthrirunplicationforEUjusticandhome** ,affairs cooperation=CEPS policy breif,Brusells 2002.

خلاصة الفصل الثاني

يمثل الإرهاب تهديد أمنيا لدول الأوروبية و المغاربية حيث يهدد أمنها و يخل بالاستقرار فيها؛ مما جعل دول الاتحاد المغاربي و دول الاتحاد الأوروبي تتخذ مجموعة من الآليات و الاستراتيجيات لمحاربة الظاهرة فقد عمل كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد المغاربي على مواجهة الظاهرة الإرهابية داخل إقليمه متخذ العديد من الإجراءات ؛فقد حاولت دول المغرب العربي تعزيز التعاون في إطار التعاون في مواجهة الإرهاب في عدة مجالات الأمني ؛السياسي؛ القضائي؛ فعلى المستوى الدولي قامت دول المغرب العربي بعقد اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي من اجل تنسيق التعاون بين دول الأعضاء الاتحاد الأورو مغاربي في مجال مكافحة الإرهاب فظهرت في الأفق مبادرات و سياسات تعاونية تسعى الى الحد من انتشار الإرهاب في المنطقة الأورو مغاربية؛ لان أوروبا تعي جيدا بان أمنها مرتبط ارتباطا مباشرا باستقرار و امن المنطقة المغاربية حاول الاتحاد الأوروبي دائما استيعاب المنطقة عبر العديد من المبادرات التي يسعى من خلالها تنسيق و تكثيف التعاون للقضاء على الإرهاب ؛من خلال إضفاء البعد الأمني على كل القضايا ؛وهذه من بين الاستراتيجيات التي يعمل بها الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته حيث يرى انه من الضروري التصور الأمني في ظل الظروف الصعبة المحيطة بالمنطقة .

ورغم كل المحاولات و السياسات الأمنية التعاونية للقضاء على الإرهاب لم تستطع دول الاتحاد الأورو مغاربي بتجسيد تعاون و تنسيق فعال في محاربة الإرهاب ؛ كون الاستراتيجيات التي اتبعتها هذه الدول سواء على المستوى المحلي الإقليمي و الدولي باءت بالفشل حيث اعترض التعاون الأورو مغاربي مجموعة من التحديات السياسية و الأمنية التي قللت من فعالية السياسات الأمنية التعاونية الأورو مغاربية في مجال مكافحة الإرهاب.

خاتمة

خاتمة :

خلاصة القول ؛رغم المساعي الدولية المبذولة لوضع تعريف واضح لظاهرة الإرهاب إلا أن هذا الإشكال مازال إلى حد الساعة ؛هذا ما زاد من تعقيد سبل مكافحته ؛خاصة في ظل الإمكانيات و الظروف التي بات يحظى بها حيث أصبح عابر للحدود ؛وعانت منه الإقليم المغاربي .حيث يعود انتشار الظاهرة الإرهابية في المغرب العربي إلى تدهور الأوضاع السياسية ؛الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول و تقارب الأيديولوجيات (الجهادية)؛وفي هذا الصدد عمل الاتحاد المغاربي على إيجاد آليات فعالة للحد من تفاقم الظاهرة الإرهابية ؛ورغم كل المحاولات لم تستطع دول المغرب العربي تجسيد تعاون فعال في مكافحة الإرهاب ؛و الدليل على ذلك تفاقم الظاهرة الإرهابية في المنطقة المنطقة المغاربية و استمرار نشاطاتها و تطوراتها ؛وبالتالي ظهور تنظيمات جديدة و خطيرة الدول في و بحكم التقارب الجغرافي بين ضفتي الشمال و الجنوب باتت تتقاسم نفس التهديد؛فلم تخرج المنطقة الأوروبية من تأثير الإرهاب على إقليمها فقد عانت الشعوب الأوروبية من جرائم اليمين المتطرف التي مثلت تهديدا امنيا لها ولكافة الدول الأوروبية.

و أصبح القضاء على تهديد الإرهاب مسؤولية جميع الدول المنطقة الأورو متوسطية و الأورو مغاربية خاصة إذ يجب تجاوز النظرة الأحادية الجانب لدول الأوروبية لتي تعتبر إن الضفة الجنوبية هي مصدر كل الأخطار وفي هذا الإطار سعى الاتحاد الأوروبي للإثبات وجوده و نفوذه الاقتصادي على حساب وجوده كشريك للإعانة بلدان جواره الجنوب المتوسطي على مواجهة مختلف التهديدات ؛وحتى و ان بدت هناك محاولات جادة من الشريك الأوروبي في مواجهة الإرهاب و مخاطره ؛فهي ستدعم بلدان جواره للحد من من هذه الظاهرة للان مصلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه الإجراءات ؛فالاتحاد يتعامل مع الدول المغاربية كدول حاجزة او مانعة لهذه التهديدات العابرة للاوطان خوفا من انتقال هذه المخاطر إلى أقطارها.

و رغم النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي في مسار تكامله وسعيه نحو الظهور كقطب عالمي له تأثيره على الساحة االدولية من خلال توحيد سياساته بما فيها السياسات التعاونية

لمواجهة التهديدات الإرهابية ؛إلا انه لم يحقق بعد أمنه و استقراره كما يجب بما يضمن له النجاح الكامل ؛فهو يسعى جاهدا لتحقيق أمنه رغم التحديات و التهديدات في جواره؛خاصة المنطقة المغاربية كونها همزة وصل بين أوروبا و إفريقيا؛ ومن جهة وضعها الاقتصادي و الاجتماعي المتردي الذي جعل منها مصدر تهديد مباشر على امن أوروبا.

إن سياسات الاتحاد الأوروبي التي تعتبر أحادية المصدر ذات نزعة براغماتية ؛الموجهة إلى استيعاب مختلف التهديدات الجنوبية ؛في هذا الصدد عمل الاتحاد الأوروبي على إشراك التعاون مع دول الاتحاد المغاربي في هذه السياسات التي تعددت مسمياتها و أشكالها ؛وتنوع مخرجاتها ؛لكن الهدف واحد و المتمثل في جعل المنطقة المغاربية منطقة حاجزة (جدار عازل)؛والواقع يثبت فشل هذه السياسات والسبب هو تجاهل الدول المغاربية لتلك السياسات ؛والتعامل معها ببطء يتوخاه نوع من الحذر.

إن السياسات الأوروبية المنتهجة لمواجهة الإرهاب تعد سياسات محدودة حيث ان الاتحاد الأوروبي لا يسعى لمعالجة أي تحد إلا إذا كانت مصالحه على المحك السياسي بمعنى انه لا يتحرك بشكل جدي إلا إذا شكل الإرهاب تهديدا مباشرا لأمنها ؛وفي إطار التعاون الأورو مغاربي جاء الاتحاد الأوروبي بسياسات أوروبية لبناء نظام امن إقليمي من اجل تحقيق منظومة أمنية مغاربية تجمع الدول المغاربية مع الدول الأوروبية ؛لكن غياب إدراك مشترك إضافة إلى مبدأ المشروطية الذي يتعامل به الاتحاد الأوروبي مع دول الاتحاد المغاربي يحول دون تحقيق أهداف هذه السياسات .

بناءا على هذا جاءت اتفاقيات الشراكة و العمل المشترك الأورو مغاربي في مجال مكافحة الإرهاب مخيبة للآمال لبلدان المغرب العربي؛لأنها لم تحد من هذه المخاطر و التهديدات لحد الساعة ؛بل هي في تنامي مستمر ؛بل تحولت بلدان الاتحاد في حد ذاتها الى مصدر تهديد امن هذه دول و مجتمعاتها وهذا من خلال تكريس التبعية واستغلال ثرواتها؛و بذلك تكريس الفقر و البطالة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا–المصادر

-المواثيق الرسمية

1-مرسوم تشريعي رقم 92-03المؤرخفي:30سبتمبر1992 متعلق بمكافحة الإرهاب ؛**الجريدة الرسمية** (الجزائر)العد70(1992/10/05

-المادة 87مكررة من قانون العقوبات

المادة 87مكررة 09من نفس القانون.

- القانون رقم 05-01المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتها؛المؤرخ في 06فبراير2005

-القانون المغربي رقم03/03المنفذ بمقتضى الظهير الشريف رقم140-03-01المؤرخ في28 ماي2003

المادة 219؛المرجع نفسه

القانون 2003-75المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع عمليات غسيل الأموال

المرسوم الرئاسي رقم 04-166في 08جوان 2008؛ يتضمن التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار؛ في:

www.vitaminedz.com: Http

-المرسوم الرئاسي رقم 04-166في 08جوان 2008؛ يتضمن التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار؛ في:

www.vitaminedz.com: Http

ثانيا –المراجع

1-باللغة العربية

أ)الكتب

1. أحمد أبو الروس؛ **الإرهاب والتطرف والعنف الدولي**؛ (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث؛2011)؛ ص29.
2. أحمد يوسف التل ؛ **الإرهاب في العالم العربي والغربي**؛(عمان: دائرة المنشورات و الطبع1998)؛ص360.
3. بشير فلاح ؛ **كرونولوجيا الجزائر من 1830 الى2000** ؛دار دزاير انفو ؛الجزائر ؛ط1؛ 2013 ص 404/389.
4. جهاد محمد البريزات؛ **الجريمة المنظمة**؛ (عمان: دار الثقافة لنشر و التوزيع؛؛2008)؛ط1؛ص45.
5. حكيم غريب؛ **مكافحة الإرهاب الجوي**؛ (القاهرة : دار الكتاب الحديث ؛2013لنشر و التوزيع)؛ط1؛ص63.
6. خليل حسن ؛**ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ؛2012)؛ص40.
7. خليل حسين ؛**النظام الدولي الجديد والمتغيرات الدولية** ؛(بيروت: دار النهل اللبناني ؛2009)؛ص ص333-340.
8. الرياض1999)ص 6.
9. سعد عبد الله المشوح؛ **العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية**؛ (الرياض: مركز الدراسات و البحوث؛2007)؛ص5.
10. سيرج كاردوباني ؛ **إرهاب الدولة النموذج الفرنسي**؛ (بيروت: الدار العالمية لطباعة و النشر؛ط1؛1990)؛ص 21.

11. عبد النور بن عنتر؛ **البعد المتوسطي** للأمن ا **لجزائري؛الجزائر؛أوروبا** و **الحلف الأطلسي**؛ (الجزائر؛2004 المكتبة العصرية؛2004)؛ص254.

12. عنصر العياشي ؛**سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر**؛ القاهرة ؛ دار الأمين لطباعة و النشر و التوزيع ؛ط1؛1999) ص ص 42-43.

13. فيصل محمد عبد الغفار؛**الربيع العربي**؛الجنادرية لنشر و التوزيع؛الأردن-عمان؛ط1؛2016.ص43.

14. محمد حسن أبو يحي؛**أسباب الإرهاب**؛(عمان دار النشر و التوزيع؛ط1؛2011)؛ص19.

15. محمد ظريف؛ الإسلام السياسي في الجزائر منشورات **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**؛ ط1(المغرب: الدار البيضاء ؛نوفمبر1994)؛ص244

16. مسعد عبد الرحمن زيدان؛ **الإرهاب فيضيء القانون الدولي العام**؛(القاهرة: دار الكتاب القانوني؛2009)؛ص167.

17. نزيه نعيم شلالا **الإرهاب الدولي والعمالة الجنائية** ؛(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ؛2003)؛ص22.

18.هشام عبد الحميد فرج؛ **التفجيرات الإرهابية**؛ مطابع اللواء (الإسكندرية: مطابع اللواء الحديثة ؛ط1؛2006)؛ص21.

ب) مجلات

أ) 1-احمد مصطفى العملة أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي ؛ **السياسة الدولية** ؛عدد107؛(أكتوبر 1991)؛ ص ؛115-116

2-سعاد شرناعي عزيزو؛ البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي ؛**مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ؛عدد3(2013)؛ص28.

3-محمد سعد أبو عامود؛ الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر؛ **السياسة الدولية**؛ ع؛113(جويلية 1993)؛ص؛119.

4-محمد ظريف؛ الإسلام السياسي في الجزائر منشورات **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**؛ ط1(المغرب: الدار البيضاء ؛نوفمبر1994)؛ص244

5-كريم ادراري؛ "الافارقة يتباحثون آفة الإرهاب.....ويعتمدون اتفاقية الجزائر"؛ **مجلة الجيش**؛ العدد 68؛ الجزائر؛ فيفري 2003؛ص03.[1]

6-أمال حجيج؛نحو قوة أورو متوسطية لشرطة وتسيير الحدود؛ **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ؛ العدد12؛(2015)؛ص250

7-نزيهة احمد تركي ؛"إستراتيجية الفرصة البديلة الأمن المغاربي بين ضروريات الحاضر و طموحات المستقبل"**الحوار المتمدن** ؛عدد4665 (08ديسمبر 2004)تم تصفح الموقع 2020/09/10.

ج)رسائل جامعية؛

1-بدر بن عبد الله الحربي؛ **دور الحس الأمني في مكافحة الإرهاب** ؛(مذكرة ماجيستر؛ غير منشورة قسم العلوم الشرطية ؛جامعة 1 نايف العربية للعلوم الأمنية 2007-2008)؛ص ص 74-75.

2-منصور لخضاري,**إستراتجية القوم الوطني في الجزائر,** رسالة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام 2013/2012) ص 300.

3- رتيبةبرباش؛ **الامن والإرهاب في المغرب العربي** (مقاربة استراتيجية)؛ (رسالة مقدمة لنيل الماجستير غير منشورة؛ كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية؛ جامعة الجزائر03؛2012)؛ ص48.

4-احمد عبد العظيم مصطفى المصري؛المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب في التشريع المصري و القانون المقارن؛(اطروحة دكتوراه؛ كلية الحقوق جامعة الزقازيق2004/2003)؛ص 218.

5-سليمة بن حسين ؛**الابعاد الأمنية لسياسة الأوروبية للجوار و تأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط(2004-2012)** ؛(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ؛جامعة الجزائر3؛2013)ص 30.

6-شاكري ؛**"التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المغاربية2001-2011"**؛(مذكرة ماجيستير ؛قسم العلوم السياسية ؛جامعة الجزائر؛جامعة الجزائر؛2015/2014)؛ص 94.

7-احمد إبراهيم محمود؛ الإرهاب الدولي في افريقيا بين الازمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة؛ (**دراسات استراتيجية**؛ العدد183ح؛جانفي2008)؛ص19.ا

د) متفرقات دراسات ؛ندوات

1-محمد وحي الدين عوض؛**" واقع الإرهاب واتجاهاته"**؛ الندوة العلمية لمكافحة الإرهاب؛(أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية[1]

2-مروة فكري؛ **مسلمو أوروبا وتجدد صعود اليمين المتطرف**؛ في: مجموعة مؤلفين نادية محمود مصطفى(إشراف) **قضايا و نظرات: تجديد الوعي بالعالم الإسلامي و التغيير الحضاري**؛ تقرير ربع سنوي (العدد1)(مركز الحضارة للدراسات السياسية؛مارس2016) ص35.

3-علي الحاج؛ **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة**؛ سلسلة أطروحات دكتوراه(51) (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ؛2005)؛ ص ص158-159

4- تقرير أجهزة الاستخبارات االبريطانية ...الهيكل و التعاون الأمني و صلاحيات لمكافحة الإرهاب-المركز الأوروبي ؛نقلا عن

http://www.hayatweb.com/breaking/226611/la date de la cinsultaton:20/09/2018.

5-محمد المدني بوساق؛**"خطر الإرهاب على مقاصد الكلية في الشريعة الإسلامية**؛(موضوع مقدم في الندوة العلمية حول الإرهاب و حقوق الانسان)؛مركز الدراسات والبحوث؛ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ؛الرياض؛29 اكتوبر2007)؛ص18.

2-باللغة الفرنسية

-T. Adorno, The AuthoritaranPersonality, New York: Harper and Row, 1950.1
2-Mud, C. (2010), The Populist Radical Right: A PathologicalNormalcy, Western EuropeanPolitics,.
3-MathewGoodwi ;The Roots Of Exterm The English DefenceLeague and Counter Jihad Challeng ;On Site http//wwwchthamhouseorg/Sites/Default/Files/Public/Research/Europe/031pb-Goodwin.pdf.

4-Conseil de l'union europèrenne,**strattègiedel'unioneuropèrenevisant** à **luttercontreleterrorisme** ,14469/4/05 Rev Bruxelles ;le 30/11/2005.

5-Amer kapetanovic(ed),A New VirutalBattlefied How to prevent online Radicalization in the Cyber Security Realm of RegionalCooperation the Western Balkans,December2018,p91.

6-State Of the Union:Commission Proposes New Rules to GetTerrorist Content Off the Web 12/07/2020 http://europa.eu/rapid/press-released IP-18-5561 en.htm

7-Matthias Monory,Social media companieslaunchuploadfilter to combat terrorism and European Digital Reitsextermism,2017.

8-Digital Watch "Chirstchurch Call Summit", 25/09/2020 https://dig .watch/events/chirstchurch-call-summit

9-Anderson m and j Apap ,**changingconceptionofsecurityanthrirunplicationforEUjusticandhome** ,affairscooperation=CEPS policybreif,Brusells 2002

الفهرس

إهداء
شكر
مقدمة.....1
الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب.....6
الفصل الأول تحليل الظاهرة الإرهابية في المنطقة الأورو مغاربية.....14
المبحث الأول: الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية.....14
المطلب الأول: واقع الإرهاب في تونس المغرب الجزائر.....14
المطلب الثاني: مخرجات النشاط الإرهابي في المنطقة المغاربية.....28
المبحث الثاني: الظاهرة الإرهابية في المنطقة الأوروبية.....32
المطلب الأول :العلاقة بين تنامي اليمين المتطرف و انتشار الإرهاب في اوروبا 32
المطلب الثاني: الحركات و الهجمات الإرهابية التي عرفتها أوروبا.....37
الفصل الثاني: سياسات مكافحة الإرهاب في المنطقة الأورو مغاربية و بروز التعاون الأورو مغاربي.....46
المبحث الأول: جهود واستراتيجيات الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب 46
المطلب الأول: الآليات الأمنية و السياسية و القانونية لمكافحة الإرهاب في الدول المغاربية.....47
المطلب الثاني: آليات الدول المغاربية لمكافحة الإرهاب على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.....50
المبحث الثاني: جهود واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة لإرهاب.....52
المطلب الأول: وكالات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب.....52
المطلب الثاني: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب.....54
المطلب الثالث: مكافحة الاتحاد الأوروبي الإرهاب و التطرف عبر الانترنت.....58
المبحث الثالث: السياسات التعاونية الأورو مغاربية في مجال مكافحة الإرهاب.....61
المطلب الأول: مبادرات التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.....61

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية بين الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب.....66
المطلب الثالث: تحديات التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الارهاب.....72
خاتمة.....77
قائمة المصادر و المراجع.....79
الفهرس.....85
الملخص

مـلخص مذكرة الماستر

قامت هذه الدراسة على موضوع التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الإرهاب كون الظاهرة الإرهابية أصبحت من القضايا الرئيسية على قائمة الاهتمامات السياسية و الأمنية و العسكرية و الدولية كما إن قضايا محاربة الإرهاب أصبحت من بين الاهتمامات العالمية ؛ وللإجابة على الإشكالية وهي كيف ساهم الاتحاد الأورو مغاربي في مكافحة الإرهاب؟ قسمت الدراسة إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب و فصلين الفصل الأول تحليل الظاهرة الإرهابية في المنطقة الأورو مغاربية و الفصل الثاني سياسات مكافحة الإرهاب في المنطقة الأورو مغاربية وبروز التعاون الأورو مغاربي.

ومن أهم النتائج المستخلصة أن الإرهاب من أكثر التهديدات خطورة التي يشهدها العالم كما أنها ذات طابع محلي و إقليمي وعابر للقارات ؛وأن موضوع الإرهاب في المنطقة الأورو مغاربية و اشكاليته موضوع حساس لا يمكن حصره ضمن إطار محدود وعرف انتشار واسع في الدول الأوروبية و المغاربية ورغم كل الجهود المبذولة لمكافحته لازال يهدد أمن و استقرار الدول.

الكلمات المفتاحية:

1الارهاب2/الاتحاد الأوروبي3/الدول المغاربية4/التعاون5/مكافحة الارهاب6/الاتحاد الأورو مغاربي

Abstract of The master thesis

This study is based on the topic of Euro-Maghreb cooperation in the field of combating terrorism, since the terrorist phenomenon has become one of the main issues on the list of political, security, military and international concerns. Also, issues of combating terrorism have become among the global concerns; And to answer the problem, which is how did the European Union and Maghreb help fight terrorism? The study was divided into a conceptual framework for the phenomenon of terrorism and two chapters, chapter one, analysis of the terrorist phenomenon in the Euro-Maghreb region, and the second chapter, anti-terrorism policies in the Euro-Maghreb region and the emergence of Euro-Maghreb cooperation

Among the most important conclusions drawn is that terrorism is one of the most dangerous threats that the world is witnessing, as it is of a local, regional and transcontinental character; and that the issue of terrorism in the Euro-Maghreb region and its problematic is a sensitive issue that cannot be confined within a limited framework and a wide spread is known in European and Maghreb countries despite all efforts. Made to combat it still threatens the security and stability of countries.

keywords:

1/Teror 2/European Union3/Maghreb Countrirs4/Cooperat5/anti-terrorism6/The European Union Maghreb